

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٩٣

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد زاغايونوف/السيد إيتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيدة غيراشينكو
	السنغال	السيد راميريث كارينيو
	الصين	السيد سيك
	فرنسا	السيد وو هايتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروف
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد ييسو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تنفيذ البرنامج المشترك

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2016/822)

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للإتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/871)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1634129 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تنفيذ البرنامج المشترك

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن

(S/2016/822)

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد

الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/871)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تيمور - ليشتي، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غامبيا، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، النرويج، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أَدْعُو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة؛ والسيدة ريتا لوبيديا، المديرة التنفيذية لـ "منظمة حواء لتنمية المرأة" والمشاركة في تأسيسها، من جنوب السودان، باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية بشأن المسائل الجنسانية للدائرة الأوروبية للعمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي؛ والسيدة مارييت شورمان، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والسيد بول بيكيرز، مدير مكتب الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيدة لويز شارين بايلي، القائمة بالأعمال لبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وأُتْرَح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة ذات مركز المراقب إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/822 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/871 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

والدعم لمئات الآلاف من النساء والفتيات. وأصدرت المحاكم الوطنية والدولية أحكاما تشكل معالم تاريخية على صعيد العدل بين الجنسين. وقد التزم العديد من البلدان بالعمل لمنع حالات العنف الجنسي المرتبط بالتزاع ومعالجتها. ولعل الأهم من ذلك كله أننا نرى عمليات سلام واتفاقات سلام أكثر شمولا. وتضمنت محادثات السلام الكولومبية فريقا مخصصا للمنظورات الجنسانية وحقوق المرأة. ويتخذ المزيد من النساء أكثر من أي وقت مضى القرارات المتعلقة بالسلام والأمن في قاعات الحكومات والمنظمات الدولية.

وأنا أدرك على نحو مؤلم أنه بالرغم من كل تلك الخطوات، فإن الحالة لا تزال أبعد ما تكون عن الإنصاف. وإني أشعر بالخزي لاستمرار ارتكاب العديد من الفظائع ضد النساء والفتيات بما في ذلك من جانب بعض حفظة السلام التابعين لنا. وأنا غاضب بسبب استمرار الإقصاء السياسي للمرأة. فهي تعاني من التجاهل في عمليات السلام والبرامج الإنسانية وخطط بناء السلام والتي لا تلي احتياجاتها ولا توفر الحماية لحقوقها. ننظر إلى صور مفاوضات السلام المتعلقة بسورية أو اليمن. ربما نجد هناك امرأة واحدة فقط تجلس إلى طاولة المفاوضات أو ضمن وفد من الوفود. وهذا يعبر بشكل كامل عن الصورة العامة. ويأتي كل ذلك على خلفية معاناة النساء والفتيات من أوجه عدم المساواة التي تتفاقم بسبب التزاع، حيث يشكلن أهدافا لجرائم وحشية للغاية ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة بما في ذلك داعش وبوكو حرام. وإذ نمضي قدما في تنفيذ هذه الخطة ونستفيد من الجهود السابقة، أحث الأعضاء على اتخاذ عدة خطوات محددة.

أولا، أحث المجلس على التماس معلومات عن النساء والفتيات في جميع تقاريره وإحاطاته الإعلامية بشأن البلدان المتضررة من التزاعات. فمن دون المعلومات ذات الصلة، لن يتسن لولايات حفظ السلام تلبية احتياجات النساء والفتيات أبدا. فغالبا، ما لا نعلمه لا نضعه في الاعتبار.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام السيد بان كي - مون وأعطيه الآن الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة جدا لمناقشة دور المرأة في السلام والأمن.

تضطلع النساء بدور حاسم الأهمية في منع نشوب التزاعات وبناء السلام وصونه. ولكن بالرغم من أن ذلك مسلم به الآن على نطاق واسع، كثيرا ما تُمنع النساء من المشاركة الكاملة في صنع السلام وبنائه. ونعاني جميعا من آثار ذلك العجز. وفي عالمنا المترابط، تتأثر جميعا بانعدام الأمن والتزاع في بلد واحد أو منطقة واحدة.

قبل تسع سنوات، خاطبت المجلس خلال مناقشته المفتوحة الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.5766). ومنذ ذلك الحين، أحرزت الأمم المتحدة بعض التقدم في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقد عزز إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة صوت المرأة وأوجد زحما للدور القيادي للمرأة في تحقيق السلام والأمن. ويركز مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع الاهتمام الدولي على أحد أكبر التحديات الأخلاقية في عصرنا. وقد اتخذ المجلس قرارات جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأسفر الاستعراضان الرفيعا المستوى اللذان أجريناهما في العام الماضي لعمليات السلام وهيكل بناء السلام والدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن عن التزامات جديدة وتصميم جديد.

وحيثما توليت منصب الأمين العام، كانت هناك أربعة بلدان لديها خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ واليوم، هناك 63 بلدا. وقد عينت شخصا نساء كثيرات في مناصب مبعوثات وممثلات خاصات. وقمت أيضا بتعيين أول قائدة قوة لبعثة لحفظ السلام وأول مستشارة شرطة. وتوفر برامج الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من التزاعات المساعدة

مزقتها الحروب. وقد ألهمني في مرات عديدة النساء اللاتي يعملن من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتضحيات المدافعات عن حقوق الإنسان وعددهن يفوق الحصر. وأحث مجلس الأمن على بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف المواتية للسلام في عالمنا. ولن أتوقف، ويجب علينا ألا نتوقف أبداً عن الحملة العاجلة لتتوب المرأة مكانها الصحيح في صميم بناء السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن وأن أقدم تقرير الأمين العام (S/2016/822) بشأن المرأة والسلام والأمن بالنيابة عنه. وأشكر رئاسة الاتحاد الروسي على ترؤس المناقشة اليوم وعلى اقتراح استعراض تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في العام الماضي.

لقد شارك في المناقشة المفتوحة التي عقدت العام الماضي (انظر S/PV.7533) أكبر عدد من المتكلمين في تاريخ مجلس الأمن على الإطلاق.

وقد جرى التعهد بأكثر من ١٨٠ التزاماً سياسياً ومالياً ومؤسسياً في سياق الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتم اتخاذ القرار الجديد ٢٢٤٢ (٢٠١٥). إن هذه الالتزامات هامة ويمكنها أن تحدث تغييراً. ولذلك يجب ألا تكون مجرد خطط على الورق؛ يجب علينا تحويلها إلى أفعال. كما لقيت في العام الماضي الدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن ترحيباً بوصفها دليلاً توجيهياً بوسعه مواصلة التقدم في عملنا. ولذلك، نحث اليوم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل المضي قدماً

ثانياً، أحث المجلس على إخضاع جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة للمساءلة بشأن ضرورة وضع النساء والفتيات في صميم أعمالها.

ثالثاً، أشجع أعضاء المجلس على الاستماع إلى المجتمع المدني وخاصة المجموعات النسائية في جميع مداولاتهم بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

رابعاً، أحث المجلس على التأكد من وجود أموال متاحة لتلك الأنشطة. فإن عدم تمويل هذه الخطة ربما كان العقبة الرئيسية التي نواجهها في التنفيذ. وأدعو الأعضاء إلى تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من تمويل السلام والأمن للبرامج التي تلبى احتياجات النساء والفتيات وإلى الاستفادة الكاملة من صندوق التمويل الجماعي الجديد الذي أنشئ لتوجيه مزيد من الموارد للمنظمات النسائية العاملة من أجل السلام.

خامساً، أشجع المجلس على النظر في السبل الكفيلة بجعل مفاوضات السلام أكثر تنوعاً. فبعد أكثر من ١٥ عاماً من الدعوة، لم يحدث ذلك بعد. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى أفكار جديدة واتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

فباستبعاد النساء والفتيات من المشاركة في عمليات صنع السلام وبناء السلام، نحن لا نخذل النساء والفتيات فحسب، بل إننا نخذل العالم. وهذه الخهضة ليست خياراً إضافياً أو خدمة للنساء والفتيات. بل إنها أساسية لبناء السلام المستدام وإنهاء النزاعات التي تسبب الكثير من الألم والأضرار في جميع أنحاء العالم. ويصدر مزيد من البحوث في كل عام والتي تثبت ذلك. وأود أن أذكر المجلس باستنتاج واحد من بين استنتاجات عدة، وهو أن احتمالات أن تستمر اتفاقات السلام لمدة ١٥ عاماً على الأقل تزيد بنسبة ٣٥ في المائة في حالة مشاركة المرأة في المفاوضات.

ولن أنسى أبداً قوة الآلاف من النساء والفتيات اللاتي التقيت بهن في بعض من أفسى الأماكن على الأرض التي

الأولى، تجاوز صندوق بناء السلام الهدف المتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من الأموال بشكل مباشر للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تضاعفت النسبة المئوية للمستفيدات من برامج العمالة المؤقتة منذ عام ٢٠١٣، لتصل إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وارتفعت النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً بشأن المساواة بين الجنسين، من ٢٢ إلى ٧٢ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية العديد من معالم العدالة بين الجنسين في المحاكم الوطنية والدولية على السواء. وفي غواتيمالا، قامت محكمة وطنية بمقاضاة وإدانة أشخاص بتهمة الاسترقاق الجنسي في حالات النزاع المسلح، هي الأولى بالنسبة لمحكمة محلية في أي مكان. وفي السنة الماضية، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكمها الأول بالإدانة عن ارتكاب جرائم جنسية وجنسانية. وفي السنغال، شهدت محاكمة حسين هيري أول إدانة لرئيس دولة سابق بارتكابه شخصياً الاغتصاب بوصفه جريمة دولية.

ولكن لا تزال الكثير من التحديات قائمة. كما يشير التقرير إلى أن هناك العديد من المجالات المثيرة للقلق والمتسمة بالركود. وقد انخفضت النسبة المئوية للنساء المستفيدات من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل ملحوظ، حيث تراجعت إلى ١٢ في المائة. وفي البلدان التي تمر بحالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع والتي ليست لديها حصص مخصصة للمرأة، لا تشغل النساء سوى ١١ في المائة من المقاعد في البرلمان، ولم تتحسن مشاركتهن السياسية كثيراً على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي الـ ١٢ شهراً منذ أن حث القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) على أن يطلب من النساء في المجتمع المدني تقديم إحاطات إعلامية خلال مداورات مجلس الأمن الخاصة ببلدان محددة، لم يتحقق ذلك الالتزام.

إن أداء البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع أسوأ بكثير في مجالي وفيات الأمهات وتوفير

في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة وترجمة الالتزامات التي قطعت إلى إجراءات ملموسة. والمجلس في وضع جيد يسمح له بكفالة توفر قدر أكبر من المساواة تجاه بعضنا البعض فيما يتعلق بالتزاماتنا.

وتستجيب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل للكثير من النتائج والتوصيات الواردة في الدراسة العالمية والنداء الصادر في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونحن نعمل بمثابة أمانة لآليات رئيسية جديدة، مثل فريق الخبراء غير الرسمي الجديد التابع للمجلس والمعني بالمرأة والسلام والأمن، والأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. يسرنا أن نعلن أننا سوف نقوم أيضاً بمهام الأمانة دعماً للشبكة الجديدة لمراكز التنسيق الوطنية.

كما أننا نستجيب إلى دعوة العام الماضي لتوفير رؤية أوضح وقدرة قيادية أكبر في هذا المجال. ولذلك فإننا نحشد مؤازرين رفيعي المستوى يمكنهم إسماع صوتنا وإيصال رسالتنا وتركيز حضورنا في كل مكان، وضمان أن تغطي خطة المرأة والسلام والأمن بأوسع دعم ممكن في جميع أنحاء العالم. ونحن نسهم في تنفيذ استعراض عمليات السلام، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. ونتعاون بشكل وثيق مع مكتب دعم بناء السلام وغيره من الشركاء من أجل ضمان أن تتجسد المساواة بين الجنسين بصورة كاملة في البرامج المتعلقة بالحفاظ على السلام، والمتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وأهنئ لجنة بناء السلام على اعتماد استراتيجية جنسانية هي الأولى فيما بين هيئاتنا الحكومية الدولية. كما نعمل بجد لضمان أن يعمل نهج الأمم المتحدة في منع ومكافحة التطرف العنيف على إشراك قيادات نسائية، وأن يحترم حقوق المرأة ويعززها.

وفي حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، فإن التقرير السنوي لهذا العام يتضمن علامات تقدم عديدة. وللمرة

للمجتمع الدولي في قطاع الأمن يمكنها أن توفر قدرا أكبر من الفرص للمرأة؛ وتشكل النساء أقل من ١ في المائة من القوات المسلحة في البلد، وأقل من ٢ في المائة من الشرطة الوطنية.

وفي العديد من تلك السياقات، فإن الأمم المتحدة ذاتها تعاني ضعفا مماثلا في تمثيل المرأة. وفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، لا تمثل النساء سوى ١٣ في المائة من إجمالي الموظفين، و ١١ في المائة من المناصب القيادية. وهذا العجز الصارخ لدينا في التوازن بين الجنسين لا يمكن أن يستمر. إننا بحاجة إلى تدخل يمكن أن يحول مسار التيار. نحن ندفع الثمن يوميا بسبب هذه المسألة من سمعتنا وفعاليتنا في المناطق حيث نقدم الخدمات. وهو تحد سيتعين على الأمين العام المقبل أن يواجهه من أجل تعزيز ما تم البدء به. نرحب بالتزامه باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار الأمم المتحدة. وسيكون ذلك إنجازا كبيرا يمكن أن يؤدي إلى أمم متحدة أفضل بالاستفادة من الإنجازات المحققة حتى الآن.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بشكر أميننا العام الحالي على إسهامه تجاه المرأة والسلام والأمن. فمنظومة الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما هاما بشأن تلك الخطة تحت قيادته. نحن نعلم أن المسائل قريبة إلى قلبه وأنه سوف يواصل مناصرتها في جهوده في أدواره التي سيقوم بها مستقبلا، وأيا كانت صفته الجديدة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشكره على التزامه بمسألة المرأة والسلام والأمن، ونشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيدة لوبيديا.

السيدة لوبيديا (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم اليوم بصفتي المديرية التنفيذية، والرئيسة المشاركة لمنظمة حواء لتنمية

التعليم للفتيات. إن مجلس الأمن يدرك تماما الفظائع التي ارتكبت ضد النساء والفتيات في البلدان التي دمرتها الحرب. ونحن ما زلنا نعد الأيام منذ اختطاف فتيات شيبوك. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم العثور على العديدين منهم في نيجيريا أو أي مكان آخر. وعلى الرغم من أننا نرحب بعودة ٢١ منهم، سنواصل عدّ الأيام حتى يتم الإفراج عنهن جميعا. كما أن هناك تقارير مستفيضة عن التجاوزات المرتكبة ضد النساء والفتيات العراقيات والسوريات العالقات بين داعش والعمليات العسكرية ضدها، بما في ذلك في الحالة الراهنة في الموصل. وفي أماكن أخرى، يجري اغتصاب النساء والفتيات من جنوب السودان على أيدي الجهات الفاعلة المسلحة مع الإفلات التام من العقاب، كما سنسمع بلا شك من السيدة لوبيديا هذا الصباح.

بالإضافة إلى هذه الأمثلة على العنف الشديد ضد المرأة، لدينا أمثلة كثيرة جدا على التهميش السياسي الشديد للمرأة في الحياة العامة وصنع القرار، الأمي الذي ينبغي أن يبعث على قلق المجلس أيضا، نظرا لسلطته الكبيرة. وفي السنة الأولى من عمل فريق الخبراء غير الرسمي، ناقش أعضاء مجلس الأمن الحالات القطرية الأربع - مالي والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان. وفي مالي، كانت هناك امرأة واحدة فقط من بين ٦٢ عضوا ماليا من أعضاء اللجان المكلفة برصد اتفاق السلام وتنفيذه. كما أن تمثيل المرأة فيما بين أعضاء لجان الوساطة الدولية ضعيف للغاية. ففي العراق، لم يكن هناك ولا امرأة واحدة في خلايا القيادة الأربع لإدارة عودة الناس إلى المناطق المحررة، وقد ترأستها الحكومة وأفراد من قوات الأمن، وشيوخ القبائل والأئمة ووجهاء من المجتمع المحلي. ومنذ انتهاء العملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، انخفض تمثيل المرأة مرة أخرى في المؤسسات الوطنية، ليصبح ٨ في المائة من أعضاء البرلمان. وفي أفغانستان، فإن الاستثمارات الضخمة

المرأة في جنوب السودان، وباسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

في بلدي، الصراع ينتشر، والتوترات القبلية والمجتمعية تتزايد، وأكثر من ١,٦ مليون جنوب سوداني مشرد داخليا. وبالنسبة لغالبية النساء في جنوب السودان، لا يزال السلام والأمن بعيدا المنال، وبلوغهما فكرة لا يمكن تقريبا تحقيقها. والنساء تنقصهن الحماية، ويعشن في خوف، ويواجهن خطر التعرض للاغتصاب يوميا تقريبا، ولا تتوفر لهن أي إمكانية للجوء إلى العدالة، ويشكلن الفئات المحرومة اقتصاديا ويعشن في حرية محدودة. غير أننا نقف متحدين في سعيينا إلى السلام. وبصفتي إحدى الناشطات من أجل حقوق المرأة والسلام، فإنني التقى بالعديد من نساء جنوب السودان، والقصاص التي يتشاطرنهن معي مفعجة.

ومؤخراً، قالت لي امرأة في باتنيو، ولاية الوحدة، "لقد تعرضت للاغتصاب أكثر من مرة، ولكن مازلت مضطرة للخروج. فهل من خيار آخر؟ عليّ أن أجد طعاماً لأطفالي. فإذا حالفتي الحظ يوماً، فإنني أخرج ولا يحدث لي مكروه. وفي أيام أخرى، أخرج وأغتصب".

أريد أن أركز اليوم على المشاركة الأساسية للمرأة في كل مراحل اتفاقات السلام؛ والإجراءات التي يجب أن تتخذها قوات حفظ السلام لإشراك المرأة في استراتيجيات الحماية، وحتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات النساء والفتيات، عموماً؛ وحقنا في العدالة والمساءلة؛ وتعزيز المؤسسات والأطر الوطنية الجامعة.

وأنا كنت عضواً في وفد المجتمع المدني في أديس أبابا للدعوة إلى إدراج قضايا المرأة في الاتفاق وضرورة مشاركتها في كل مفردات عملية السلام. ولطالما دعونا إلى جلوس المرأة ممثلة للمجتمع المدني على طاولة المفاوضات. وإدراج قضايا المرأة والتوقيع على اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥ أعطى الأمل للمرأة في جنوب السودان. ولكن ليس هناك ما

يضمن تنفيذه، كما يتضح من أعمال العنف التي اندلعت في تموز/يوليه. ولن يحل السلام والاستقرار في جنوب السودان ما لم ينفذ الاتفاق بالكامل.

وقد عدت للتو من نيروبي حيث عقدنا، مع شركاء من جنوب السودان وشركاء عالميين، حواراً من أجل السلام مع ممثلي الحكومة الانتقالية والجماعات النسائية المحلية والعالمية والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية. ومن الأهمية دعم مثل هذه المبادرات التي تعزز الحوار بين الشعوب. ودعونا جميعاً إلى وضع حد للعنف وإلى أن يترفع قادة جنوب السودان جميعاً عن الانتماءات القبلية لبناء هوية وطنية مسالمة تقوم على الاحترام والتنوع والتزاهة الشخصية وإدماج المرأة. ويتعين على الأطراف المختلفة في الاتفاق احترام التزاماتها ونبذ العنف، بما في ذلك العنف الجنسي الواسع النطاق، واحترام اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ نصاً وروحاً. وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يمارسا كل الضغوط الضرورية لضمان التزام كل الأطراف بالاتفاق برمته ومشاركة المرأة السودانية الجنوبية من المنظمات الوطنية والقواعد الشعبية في تنفيذه ورصده. وطلبت مني نساء من بناء السلام وزميلات من المجتمع المدني في كولومبيا اليوم أيضاً حث المجتمع الدولي على ضمان إنقاذ الاتفاق الشامل الذي تم التوصل في هافانا. وأنا أنضم إليهن في الدعوة إلى أن تظل النساء، بما في ذلك الكولومبيات من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين، طرفاً في كل المناقشات المتعلقة بمستقبل الاتفاق.

وفي كل النزاعات وحالات الأزمات، يتعين على مجلس الأمن أيضاً إيلاء الأولوية لحماية النساء والفتيات. فبعثات حفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، فضلاً عن الوكالات الإنسانية، يجب أن تعمل بشكل أفضل وأن تسعى للتعرف على احتياجات النساء وإعطاء الأولوية لحمايتهن. ومن الجوانب

مزيداً من العنف والفظائع. ويجب أن تمتد المساءلة أيضاً لتشمل الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبين من قبل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين.

لقد بلغت الحالة في بلدي اليوم منعطفاً خطيراً. وثمة حاجة ملحة للحكم الرشيد واحترام المجتمع المدني، والإصلاحات المؤسسية واحترام حصة المرأة في تقاسم السلطة. وجنوب السودان أطلقت مؤخراً خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولكن يبدو أنه لا توجد إرادة سياسية تذكر لترجمتها إلى واقع على الأرض، وبالتالي، لا تزال المرأة مستبعدة من عملية صنع القرار بشكل ممنهج.

يجب أن يرتفع صوت المرأة لا في جنوب السودان فحسب، بل وفي سوريا والعراق واليمن ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من المناطق المتضررة بالتزاع في جميع أنحاء العالم. وعلى مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تحسن مشاركتها بشكل ملموس مع نساء المجتمع المدني في أوقات الأزمات في المقر في نيويورك وفي البعثات، بما في ذلك ما قام به أعضاء مجلس الأمن. وعلى الرغم من الالتزام المتعهد به في مثل هذا الوقت من العام الماضي، ما زال يتعين على مجلس الأمن دعوة ممثلي المجتمع المدني إلى مشاورات خاصة ببلدان بعينها.

وقد جرى التعهد بالتزامات كثيرة أخرى في العام الماضي خلال الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن تعزيز مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين، والتركيز على الوقاية من النزاع وتمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والالتزامات التي لا يتم تلبيتها تبقى مجرد كلمات ولا تجدي نفعاً لتحقيق السلام. وإنني أتطلع إلى معرفة التدابير الملموسة التي اتخذت في الأشهر الإثني عشر الماضية لتحسين حياة النساء في جنوب السودان والنساء المتضررات من النزاع في جميع أنحاء العالم وتعزيز دمجهن في كل عمليات صنع القرار.

الأساسية لضمان حماية المرأة زيادة عدد حفظة السلام من النساء لتهيئة قنوات أكثر استجابة لشواغل المرأة بشأن الحماية الفورية ومنظورها الشامل للوضع الأمني.

وإدراكاً للحالة الحرجة في بلدي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) في آب/أغسطس. ولكن، ينبغي ألا يسمح مجلس الأمن بقدوم عام ٢٠١٧ بدون أن تفي الحكومة وقادة المعارضة في جنوب السودان بكل المتطلبات الواردة في القرار الجديد، بما في ذلك نشر قوة للحماية الإقليمية، وتحسين عمليات حفظ السلام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وتعزيز التدابير الأمنية الانتقالية في جوبا وغيرها من المدن الرئيسية وبؤر التوتر الفتاكة. فجنوب السودان يتحول بشكل متزايد إلى جحيم حي لكثير من النساء، وأعتقد أنه لا ينبغي أن يحدث ذلك على مشهد من المجلس.

وإن لم يف قادة الحكومة والمعارضة في جنوب السودان بالمتطلبات الواردة في القرار الأخير لمجلس الأمن، يتعين على المجلس أن يفرض جزاءات أكثر تحديداً على الأفراد وحظراً كاملاً على الأسلحة. فجنوب السودان لديها واحد من أعلى المعدلات من حيث نصيب الفرد من الأسلحة على مستوى العالم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العنف في بلدي. وتردد مجلس الأمن في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المستمرة في جنوب السودان يطيل أمد هذا النزاع فضلاً عن آثاره المدمرة على المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعد العدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة عناصر مهمة لتضميد جراح المرأة في جنوب السودان وفي أي مكان آخر. ويجب أن يدعم مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء سيادة القانون، بما في ذلك إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وتعيين النساء في مناصب عليا في المحكمة على مختلف المستويات. وعلى المجلس كذلك ألا يسمح للإفلات من العقاب أن يغذي

اليومية العليا والثابتة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشاطر جانبين أساسيين مع هذا المحفل. سأذكر أولاً ما أنجز، في رأينا، في السنتين الماضيتين، وثانياً، بعض التحسينات التي أدخلها بلدي على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد حقق مجلس الأمن بعض الإنجازات الهامة للغاية في غضون السنتين الماضيتين.

أولاً، يعد إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، تحت الرئاسة المشتركة لإسبانيا والمملكة المتحدة، آلية مبتكرة للغاية فيما يتعلق بأساليب العمل. فهو يزود أعضاء مجلس الأمن بالمعلومات المحددة التي نحتاج إليها فيما يتعلق بالقيادة في الأمم المتحدة. كما يساعد على دعم الجهود الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني على نطاق واسع في إطار بعثات حفظ السلام. وقد عقد الخبراء اجتماعات بشأن مالي، والعراق - الذي أرى سفيره هنا والذي أنجزنا معه عملاً متميزاً - وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان.

ثانياً، لقد تمكنا من مساعدة الإدارات الوطنية على إحراز المزيد من التقدم في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن. وهذا هو السبب في إعلان رئيس وزراء إسبانيا عن إنشاء شبكة من جهات الاتصال الوطنية من أجل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ترأس وزير الخارجية في إسبانيا إطلاق الشبكة. وسيعقد المؤتمر الأول لشبكة جهات الاتصال الوطنية في إسبانيا في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ونشكر ألمانيا، التي ستعقد مؤتمراً مماثلاً في السنة التالية. هناك أكثر من ٥٠ دولة ومنظمة إقليمية من الأعضاء المؤسسين لشبكة جهات الاتصال. وعلاوة على ذلك، كما أوضحت سابقاً وتماشياً مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يلتزم بلدي بمجموعة من الالتزامات التي ساعدت حقاً في النهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إسبانيا. فأولاً، وضعنا خطة عمل وطنية جديدة لتقديمية للغاية ستقود إلى إحداث تغيير. ثانياً، سنقوم تدريجياً بزيادة عدد

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة لوبيديا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بالثناء على الرئاسة الروسية لتنظيم هذه المناقشة. وما علينا إلا أن ننظر حولنا في القاعة هذه لرؤية ذلك العدد الكبير من وفود الدول الأعضاء المنضم إلينا اليوم، وأن ننظر إلى أعلى لرؤية كل ممثلي المجتمع المدني، لنذكر أن هناك التزاماً قوياً للغاية من جانب المجتمع الدولي برمته تجاه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فكما ذكر الأمين العام ببلاغة شديدة، هذا ليس معروفاً، بل هو ببساطة ما يجب القيام به.

وقبل عام واحد تحديداً، كنت أجلس في نفس مقعد السفير تشوركين الآن حيث كنت أترأس نقاشاً مماثلاً (انظر S/PV.7533). وفي تلك المناسبة، أبدت ١١٣ دولة عزمها على الموافقة على التزامات محددة وملموسة تتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لكن، قبل أن أمضي قدماً، أود أن أعرب عن شكري للأمين العام على التزامه المتواصل، طوال فترتي ولايته، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، صديقتي العزيزة فومزيلي، وبالطبع، السيدة ريتا لوبيديا على إحاطتيهما الإعلاميتين الاستثنائيتين حقاً. فبدون تلك المساهمات، لن نحقق أهدافنا أبداً.

في الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان لبلدي شرف رئاسته العام الماضي، تم توضيح أن كل واحد منا عليه مسؤوليات لا مفر منها في هذا الصدد، وأن الأمر متروك لنا جميعاً لتحقيق نتائج. ويجب أن تكون السلطة والمسؤولية وجهان لعملة واحدة. ولي الفخر بأن أقول إنه في السنتين اللتين كانت إسبانيا فيهما عضواً في مجلس الأمن، كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل أحد الأولويات

تتطلب الخطة التزاما حقيقيا. لدينا الأدوات ولدينا القرارات. ونحن الآن بحاجة إلى إظهار وجود إرادة سياسية حقيقية لتنفيذها. ولهذا نأمل أن تشكل المشاركة الفعالة للمرأة أولوية خلال ولاية الأمين العام المقبل. لقد استمعت إلى حديثه، وأنا أعرفه، وأنا واثق من أن ذلك سيحدث، لكن القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) يمثلان قضية تؤثر علينا جميعا. الواقع أنها قضية عادلة، لكنها أمر ضروري أساسا إذا أردنا الإسهام حقا في بناء السلام على أساس متين.

السيد مصطفى (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها الإعلامية القيمة. كما أثنى الجهود الكبيرة التي قام بها السيد بان كي - مون، الأمين العام، من أجل تطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال فترة توليه منصبه.

كما أتوجه بشكر خاص للسيدة ريتا لوبيديا على إحاطتها الإعلامية التي حركت مشاعر هذه القاعة. إنه صوت معبر حقا عن معاناة المرأة في جنوب السودان، وهي حقيقة وقف عليها هذا المجلس خلال زيارته الأخيرة لجوبا وواو خلال الشهر الماضي.

تكتسب جلسة اليوم أهمية خاصة، حيث تأتي بعد عام من اعتماد القرار التاريخي ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وصدور الدراسة العالمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالرغم من تحقيق عدد من المكتسبات في ملف المرأة والسلام والأمن على مدار الـ ١٦ عاما المنصرمة، إلا أنها مكتسبات مؤقتة؛ حيث ما تزال المرأة والفتاة الضحية الرئيسية في مناطق النزاع، وفي هذا الإطار، تلتزم مصر خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن ببذل ما في وسعها من أجل دعم وتطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بالشكل الذي يضمن حماية المرأة في مناطق

النساء الموفدات إلى بعثات حفظ السلام. ومن المهم الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام ١٩٩٩، أصبح بإمكان المرأة الترتي لتقلد جميع المناصب في القوات المسلحة وأنا نعطي الأولوية للنساء حتى يتسنى لهن المشاركة في بعثات حفظ السلام. وأرى السفارة الكولومبية هنا اليوم. وهي تعلم تماما أننا قد تجاوزنا حصة ٢٠ في المائة من النساء في الوحدة التي سيتم نشرها إلى هذا البلد الرائع. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه مع زيادة عدد النساء المشاركات في بعثات حفظ السلام، ستزداد فعالية معالجة الحالات المؤسفة للاعتداء والاستغلال الجنسيين التي - للأسف - لا تزال مستمرة.

ثالثا، سوف نعزز جهود المنع والتدريب، على الصعيد الوطني ومع دول ثالثة، من خلال تشاطر قدراتنا.

رابعا، لقد رحبنا بالمبادرة الكندية المثيرة للاهتمام بإنشاء شبكة من المستشارين العسكريين ولشؤون الشرطة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما حضرنا مؤتمرا وزاريا لوزراء الدفاع في لندن في الشهر الماضي، حيث التزمنا التزاما تاما بدعم بيان لندن الذي اعتمد هناك.

خامسا، يجب علينا جميعا بذل المزيد من الجهود في مسألة التمويل. وقد خصصنا مبلغ مليون يورو من ميزانية عام ٢٠١٦ لدعم الأدوات الاستثنائية، مثل الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، ولتعزيز قدرات معينة، وبخاصة وحدات الشؤون الجنسانية داخل إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية.

وأخيرا، في المجال الإنساني، خصصت إسبانيا ١,٧ مليون يورو للمشاريع المحددة التي ستكون جزءا من الخطة، ولا سيما في فلسطين وسورية والأردن. وبالإضافة إلى ذلك، خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، التزم بلدي - من بين أهداف أخرى - بوضع مؤشر للمساواة بين الجنسين لنسبة ١٠٠ في المائة من التمويل في المجال الإنساني في عام ٢٠١٨.

الأخرى، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء الإطار المؤسسي الذي يمكن له القيام بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى إسهامات الأمين العام الجديد في طرح مقترحات لتطوير الإطار المؤسسي الفعال لتطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة.

خامساً، جاء اعتماد لجنة بناء السلام لاستراتيجية النوع مؤخرًا، كما يأتي تخصيص صندوق بناء السلام لجزء من موارده في مجال تمكين المرأة في الدول الخارجة من النزاعات، لتمثل خطوات مهمة، ولكنها أولية نحو تحقيق الهدف المنشود. إنضمت مصر مؤخرًا إلى شبكة نقاط الاتصال الوطنية حول ملف المرأة والسلام والأمن التي أنشأتها إسبانيا، وشاركت في الاجتماع التأسيسي للشبكة. وعلى المستوى الإقليمي، شاركت مصر بفعالية في صياغة الإستراتيجية الإقليمية العربية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك من أجل تعريب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لتناسب مع معطيات المنطقة العربية، ومن أهمها مع معاناة المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ودور المرأة في مكافحة الإرهاب والأفكار المتطرفة. أما وطنياً، فتلتزم مصر بتوفير التدريب النوعي لقواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية، كما يقوم الأزهر الشريف بدور مهم في التصدي للفتاوى المغلوطة الصادرة عن التنظيمات الإرهابية في مناطق النزاع والمتعلقة بوضعية المرأة، وأخيراً، تقدم الوكالة المصرية للتنمية المساعدات إلى المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة مع مراعاة البعد النوعي في تلك المساعدات.

إننا ندعو إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي لتمكين المرأة في المناطق والدول الخارجة من النزاعات، فالمرأة هي العنصر الرئيسي في عملية التحول من النزاع إلى تحقيق التنمية، ومن مجتمع ممزق بفعل النزاع المسلح إلى مجتمع سليم قادر على المضي قدماً نحو تحقيق السلام المستدام.

النزاعات المسلحة وما بعدها، ومشاركتها بشكل حقيقي في حفظ وبناء السلام. كما نتطلع في هذا الصدد إلى التعاون مع الأمين العام الجديد السيد أنطونيو غوتيريس.

وفي إطار متابعة تنفيذنا للتوصيات الواردة في الدراسة العالمية، نود أن نؤكد على ما يلي.

أولاً، من الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الجنحين الأساسيين لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وهما الحماية والمشاركة، حيث يتعين على المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الكافي لتوفير الحماية اللازمة للمرأة في مناطق النزاع وما بعد النزاع، وذلك بالتوازي مع تأمين مشاركتها بما يضمن التكامل بين العنصرين، إذ أن توفير الحماية للمرأة يعد شرطاً ضرورياً لمشاركتها الفعالة في مرحلة ما بعد النزاع.

ثانياً، لا زالت خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تتجاهل معاناة المرأة تحت الاحتلال الأجنبي، فما زالت المرأة الفلسطينية تعاني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، ولا يشارك الرجال بفعالية في تنفيذ هذه الخطة، مما يؤثر على مصداقية الخطة برمتها.

ثالثاً، يجب تقوية البناء النوعي والخبرات الفنية النوعية في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومساعدة الدول على بناء قدراتها في هذا الإطار، بما في ذلك زيادة الموارد المالية لتنفيذ التزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

رابعاً، أهمية تنسيق جهود الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى المنظمات والتجمعات الإقليمية في مجال تنفيذ توصيات الدراسة العالمية، وذلك من أجل تفادي تكرار الأنشطة وازدواجها أو تضاربها. كما يجب أيضاً تحقيق الاتساق بين تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتوصيات الواردة في الاستعراضات الأممية

اتفاق سلام نهائي، وتشجيع المساهمين في بعثة الأمم المتحدة للاستجابة للدعوة لنشر نساء.

كما نشيد بمبادرة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري للنساء لضمان إسماع صوت المرأة السورية في عملية السلام. لكن لسوء الحظ، لا تزال هذه النتائج الإيجابية نادرة، ولا يزال يتعين علينا تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة كعنصر طبيعي وضروري في جميع عمليات السلام.

وتتحلى نقطي الثانية في ضرورة أن يطابق مجلس الأمن بين أقواله وأفعاله.

ويشمل ذلك تحسين الأداء في الولايات التي نحددها لعمليات السلام، وكفالة أن تستعين بعثات الأمم المتحدة بالموظفين ذوي التخصصات المناسبة ومجموعات المهارات المناسبة وأن تكون أكثر انفتاحا بشأن من يقدمون الإحاطات الإعلامية أمام المجلس.

ثالثا، يجب على منظومة الأمم المتحدة ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في جميع الأنشطة. ويجب أن تكون التعيينات على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في الوظائف العليا، معبرة عن العالم من حولنا. وإذا لم تتول الأمم المتحدة المسؤولية عن تحسين تمثيل المرأة على جميع المستويات، فمن إذن سيقوم بذلك؟ وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للذين يعملون في بيئات النزاعات والبيئات الهشة وبيئات ما بعد النزاع. وينبغي أن نرصد ونستعرض هذه المسائل في اللجنة الخامسة عندما نوافق على الوظائف ونموها. وهذا يعني كذلك نشر مزيد من النساء في بعثات الأمم المتحدة. ويعني ضمان تزويد الأفراد الذين سيجري نشرهم - رجالا ونساء - بالمعرفة والتدريب اللازمين للاستجابة للتحديات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة. وهذا يتطلب بذل جهد أكبر في صفوف جيوشنا وقوات شرطتنا الوطنية. وتعمل نيوزيلندا بنشاط لزيادة توظيف

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية والأمين العام على التزامه الشخصي بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لدي أربع نقاط رئيسية أود عرضها اليوم، ولكن بصراحة من المخيب للآمال أنه لا يزال يتعين علي إثارتها في عام ٢٠١٦. ويحدوني الأمل الشخصي، في أنه خلال الفترة القادمة التي تتولى فيها نيوزيلندا رئاسة مجلس الأمن مرة أخرى، لن يكون هناك حاجة لخطة عمل منفصلة مخصصة للمرأة والسلام والأمن. ويحدوني الأمل أيضا في ألا يشعر زملائي آنذاك بالحاجة إلى توضيح مدى خصوصية شكر "السيدة الرئيسة" لأن النساء اللاتي يترأسن مجلس الأمن لن يشكلن حدثا استثنائيا. وعلى أي حال، دعوني أعود إلى النقاط التي أنا هنا لكي أتناولها بصفتي الوطنية.

أولا، المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل الصراع، هو أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. ونحن نعلم أن المساواة بين الجنسين هو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونعلم أن للنساء والفتيات دور مهم تقمن به كقائدات وصانعات قرار في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها بشكل دائم. كما ذكر الأمين العام، لدينا البيانات، وهي تبين أن مشاركة المرأة تزيد من احتمال التوصل إلى اتفاق سلام دائم لعامين، بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل. وترتفع هذه النسبة إلى ٣٥ في المائة بعد ١٥ عاما. ولكن في كثير من الأحيان، لا ينعكس ذلك في أنشطتنا في مجال بناء السلام.

ومن ناحية إيجابية، قدمت عملية السلام في كولومبيا مثلا لأفضل الممارسات فيما يخص مشاركة المرأة. وكما سمعنا، دعت النساء الكولومبيات بنجاح لإشراك المرأة، وضمان معالجة عملية السلام للقضايا الحاسمة بشكل ملائم، بما في ذلك العنف ضد النساء وتشريد أفراد المجتمع المحلي. ويجب الحفاظ على ذلك، في الحوار الجاري من أجل التوصل إلى

وترقية واستبقاء كبار العاملين من النساء في صفوف قوات الشرطة والدفاع. ونحن مصممون على نشر المرأة على جميع مستويات صنع القرار في عمليات تسوية النزاعات.

والنقطة الأخيرة التي سأتناولها هي الحاجة إلى مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إن نيوزيلندا، شأنها شأن غيرها، تدين استخدام العنف الجنسي كوسيلة حرب وتؤيد التدابير الرامية إلى التصدي لهذا التحدي. وستكون القيادة المستمرة للأمم المتحدة في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له أمرا أساسيا. كما إن نيوزيلندا ظلت تؤيد باستمرار سياسة الأمين العام لعدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد حان الوقت لإجراء حوار نزيه بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة والدول الأعضاء عن السبب وراء استمرار هذه المشكلة وكيفية إيقافها وكيفية التصدي لها عندما تحدث.

وأود الآن أن أتكلم بالروسية لإطلاع المجلس على حالة المرأة الأوكرانية منذ شن الحرب على أوكرانيا. (تكلمت بالروسية)

أود أن أوجه نداء إلى مواطني الاتحاد الروسي بأنه ينبغي لهم أن يعرفوا الحقيقة بشأن الحرب الجارية في منطقة دونباس ومعاناة النساء والأطفال الأوكرانيين. وللأسف، فإن لدينا خبرة مباشرة بالآثار المروعة للنزاعات على النساء والأطفال. فقد كان من بين ضحايا الاعتداءات العسكرية الروسية منذ ربيع عام ٢٠١٤ ملايين من النساء الأوكرانيات، ويتحمل الاتحاد الروسي المسؤولية الكاملة عن انتهاك حقوق الإنسان في القرم المحتلة ومنطقة دونباس على حد سواء. وقد تم الإقرار بذلك في اثنين من قرارات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، صدرا مؤخرا.

إن النساء والأطفال هم الأشد ضعفا في أوقات النزاع. وأود أن أقدم بعض الإحصاءات المروعة. فوفقا للبيانات الأخيرة، يوجد في أوكرانيا اليوم ١,٧ مليون شخص مشردين داخليا. ومن بين هؤلاء، حوالي ٩٠٠.٠٠٠ من النساء وأكثر من ٢٣٦.٠٠٠ من الأطفال. ومن بين الخسائر في صفوف المدنيين من سكان دونباس خلال السنتين الماضيتين، ماتت ٤٩٥ امرأة.

وأود أن أشير، في هذه القاعة، إلى امرأة واحدة على وجه الخصوص، من ماريوبول. فقد قامت بحماية ابنتها البالغة من

إن نيوزيلندا واثقة تماما من أن الأمين العام المعين سيمضي قدما بجدول الأعمال الهام هذا. ونقدر الإشارات القوية التي أرسلها عن التزامه بالمساواة بين الجنسين داخل الأمانة العامة، وتسليمه بأن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق السلام والازدهار.

ونحن جميعا سنستفيد عندما يتم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذا تاما: فسوف تتحسن الفعالية التشغيلية لبعثاتنا لحفظ السلام وستزيد احتمالات ترسيخ جهودنا لحفظ السلام وسنحسن من فرص تحقيق السلام المستدام. تلك هي الأهداف التي ينبغي أن نصبو إليها جميعا.

السيدة غيراشينكو (أوكرانيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام؛ والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين الأخريين على ملاحظتهما. إننا نقدر كثيرا

هي الصحفية ماريا فارفولومييفا - السجن لأكثر من سنة في لوهانسك. وأطلق سراحها في آذار/مارس من هذا العام.

ولم تتمكن من تحرير اثنين من الأوكرانيين. إن الجيش الروسي ضالع في هذا الأمر الذي يرمز إلى حرب الاتحاد الروسي في دونباس. فأفراد الجيش الروسي يحاربون ويقتلون نساء وأطفال أوكرانيا ويسجنونهم. وهناك عنف مستمر ضد النساء والفتيات، ونحن نعلم عن حالات اتجار بالبشر، علاوة على أعمال عنف واستغلال جنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استخدام القصر في الأنشطة العسكرية، وهو أمر غير مقبول في عالمنا المعاصر - ويتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي صدق عليها الاتحاد الروسي.

سأذكر الآن بعض الأمثلة. ففي الشهر الماضي، اكتشفنا حقيقة مروعة بشأن الجانب الجنساني للعنف في أراضي مقاطعة دونيتسك المحتلة مؤقتاً. وتُنسب أعمال العنف هذه إلى الجماعة الإرهابية المسماة "لواء بياتناشكا الدولي".

وشمل ذلك إنشاء المنشآت التي أُجبر فيها القُصّر على تقديم الخدمات الجنسية. وحدثت أيضاً عمليات الاتجار بالبشر. وأنشأ الرعايا الأجانب استوديوهات لإنتاج المواد الإباحية، ثم وُزعت المواد المنتجة خارج أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، تم تجنيد الأطفال وتلقوا تدريباً عسكرياً للمشاركة في القتال. وذلك مثال آخر على ما نسعى أيضاً إلى حله في فريق مينسك العامل المعني بالقضايا الإنسانية.

وفي سجون ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية تحتجز مجموعة من المراهقات بتهمة التخريب. ولدينا تسجيلات فيديو للتحقيقات معهن، حيث تعرضت طفلة مفروعة وباكية تبلغ من العمر ١٤ عاماً إلى حد الزعم باعترافها بارتكاب مختلف الجرائم. ونشرت الميليشيات أشرطة الفيديو تلك على شبكة الإنترنت. وفي الوقت نفسه، لا يزال أولئك الأطفال في السجن ولا يزال مصيرهم مجهولاً في حين لا تتمكن

العمر ٩ سنوات بجسدها خلال الهجمات على ماريوبول قبل عامين. وتوفيت المرأة وفقدت طفلتها جميع أطرافها. وفي حالة أخرى، قامت أم بحماية طفلتها البالغة ٣ سنوات أثناء حادث إطلاق نار في كراماتورسك في شباط/فبراير ٢٠١٥. وأنقذت بطولة الأم، التي لم تتجاوز الـ ٣٠ عاماً، حياة الطفلة. وفقدت أوكرانيا ٦٨ طفلاً في النزاع المسلح الذي بدأه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا. ومن المحتمل تماماً، مع ذلك، أن يكون هذا الرقم غير صحيح لأنه حتى الآن ليس في وسع السلطات الأوكرانية ولا المنظمات الإنسانية الدولية الوصول إلى الأراضي المحتلة. ولذلك، لا يمكننا معرفة العدد الدقيق للنساء والأطفال الذين ماتوا. هذا فيما يتعلق بالسكان المدنيين.

وفيما يتعلق بالجيش، فقد مات ١٣٠ ٢ جندياً من القوات المسلحة الأوكرانية، بمن فيهم امرأتان، منذ أن بدأ العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا في دونباس. وكان هؤلاء الجنود يحمون وطنهم من المعتدين. ونتيجة للحرب، تيمت ٩٣٧ ١ طفلاً وترملت ٢١٣ ١ امرأة وثكلت ٩٧٥ ١ من الأمهات الأوكرانيات أطفالهن وتنتظر ١٤٢ امرأة أوكرانية عودة أفراد من عائلاتهن من السجون في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك المحتلتين. وفيما يتعلق بمجموعة مينسك بشأن المسائل الإنسانية، أود أن أبلغ المجلس بأن عملية الإفراج عن الأشخاص المحتجزين قد تعرقلت، للأسف، ويجري استخدام المسألة لابتزاز السلطات الأوكرانية.

فجيش الاحتلال الروسي يحتجز النساء الأوكرانيات رهائن، وذلك في ظل هذا الوضع البالغ الصعوبة على صعيد انتهاكات حقوق المرأة والطفل في الأراضي المحتلة. وتم حتى الآن سجن ٢٣٨ امرأة أوكرانية. وقد عُثر على هؤلاء النساء أو تم التعرف على جثثهن، ولكن خمسا منهن ما زلن سجينات. والحادثة الأشهر من هذه هي تلك التي وقعت في القرم قبل عامين تقريبا. فقد أودعت امرأة أوكرانية أخرى -

والأمن في ظل الظروف الراهنة للعدوان الأجنبي ضد أوكرانيا واحتلال جزء من أراضيها. فقد اتحدت صفوف النساء الأوكرانيات للتصدي للحالة الراهنة. وشرعت السياسيات والناشطات الاجتماعيات والمتطوعات والناشطات في مجال حقوق الإنسان في العمل بنشاط لأجل إعادة إحلال السلام، ويكتسي دورهن في التصدي لقضايا المرأة والسلام والأمن أهمية بالغة ومتعاظمة.

وينبغي أن أشير أيضا إلى أن المرأة تشكل اليوم نسبة ١٢ في المائة من أعضاء الحكومة والبرلمان في أوكرانيا. فهي تضطلع بدور نشط للغاية، لا سيما في عمليات صنع السلام. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة الأوكرانية خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيمكننا تنفيذ الخطة من ضمان زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام وصنع القرار في مجال الأمن والدفاع الوطنيين، ومواصلة مكافحة العنف الجنساني.

وأدى العدوان على أوكرانيا إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام، وعيّن رئيس أوكرانيا امرأة في وظيفة تولي المسؤولية عن عملية السلام في منطقة دونباس. وتمثّل المرأة أيضا في اثنين على الأقل من الأفرقة العاملة في مينسك والتي تتصدى للمسائل الإنسانية والسياسية، وهي تبذل كل ما في وسعها لضمان حل سلمي للحالة في منطقة دونباس.

غير أن الحرب كانت سببا أيضا في زيادة مشاركة المرأة في القوات المسلحة. فقد انضمت إليها الكثير من الأوكرانيات بوصفهن متطوعات لحماية بلدن ضد العدوان. وهناك الآن ١٩ ٨٩٢ امرأة في القوات المسلحة الأوكرانية، من بينهن ٢ ٤٥٨ من الضباط و ١٧ ٠٠٠ من ضباط الصف أو الجنود. وتم نشر ٢٦٦ امرأة من تلك المجموعة مباشرة في صفوف القوات المسلحة. وتؤدي المرأة أيضا دورا هاما في تقديم المساعدة الطبية في الجبهة، وكثيرا ما تنشط في إنقاذ

منظمات حقوق الإنسان الدولية من الوصول إليهم. ووفقا لمنظمات حقوق الإنسان، فقد تعرّض واحد من كل أربعة من الأشخاص المناضلين المسجونين للعنف أو شهد أعمال العنف تلك. ويشير ناشطون في مجال حقوق الإنسان إلى أن العنف الجنسي يستخدم أيضا كجزء من نظام التعذيب بغرض بث الذعر في نفوس السجناء.

وتعطي هذه الحقائق فكرة عن الحالة الحقيقية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أو، بعبارة أدق، انعدام تلك الحقوق في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وما تزال المعلومات أكثر تفصيلا عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة نادرة جدا. ولا تتوفر لدى السلطات الأوكرانية أية إحصاءات دقيقة، بما في ذلك ما يخص العنف الجنساني، بسبب غياب منظمات حقوق الإنسان الأوكرانية في الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين. وهم لا يسمحون للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالذهاب إلى تلك المناطق، سواء كانت الصليب الأحمر أو منظمة أطباء بلا حدود أو منظمات الأمم المتحدة. وما فتئتنا غير قادرين على جمع مجموعة كاملة من الأدلة عن تلك الحوادث، بما في ذلك حالات العنف الجنسي.

وأود في ذلك الصدد، أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى، باسم أوكرانيا، مناشدتنا للأمم المتحدة بأن تدرج في ولايات الهيئات المختصة في المنظمة ضرورة إدراج مكافحة العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح الذي أشعل في أوكرانيا والقرم. ومن المهم للغاية بالنسبة لنا أن نحظى بدعم معنوي من جانب الأمم المتحدة، غير أننا بحاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات محددة من قبل المنظمة، حتى نتتمكن حقا من تقييم الحالة في الميدان وأن تدرج نتائج ذلك التقييم في تقارير الأمين العام والتوصيات اللاحقة.

وأود الإدلاء بالآتي فيما يتعلق بالإجراءات المحددة التي يتخذها بلدنا في سياق المشاكل المتعلقة بالمرأة والسلام

على إحاطتهما الإعلاميتين. واستمعت بعناية أيضا إلى الإحاطات الإعلامية التي أدلى بها ممثلو المجتمع المدني.

وبفضل الجهود المشتركة للدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فقد أحرز تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن تقدما في الآونة الأخيرة، وبذل المجتمع الدولي جهودا شاملة ترمي إلى حماية أمن المرأة وضمان حقوقها ومصالحها، علاوة على ممارسة الضغط بغية زيادة دور المرأة في مجالي السلام والأمن. وقد أسفرت تلك الجهود عن إحراز التقدم. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع الأمني الدولي معقدا وخطيرا من جراء تكرار نشوب النزاعات الإقليمية. وشهدت تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف ازديادا في بعض البلدان والمناطق، في حين أصبحت المرأة فئة ضعيفة في ذلك الصدد وتتحمل العبء الأكبر لذلك العنف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على التنسيق الوثيق والتعاون في تقديم المساعدة وتعزيز الحماية الشاملة للنساء في حالات النزاع. وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، من الضروري تعزيز التسوية السياسية للمسائل الإقليمية الساخنة لتهيئة بيئة خارجية مواتية لحماية حقوق المرأة ومصالحها. وينبغي أن يدعو المجتمع الدولي إلى مفاهيم التعاون المجدي لجميع الأطراف والتنمية السلمية ومساعدة البلدان المعنية وتعزيز التسويات السياسية والمصالحة الوطنية وتشجيع الحوار والمشاورات بوصفها وسائل لحل الخلافات وضمان حماية المرأة من أثر النزاعات وتمكينها من التمتع بفوائد السلام. ويتعين ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار في جميع مراحل عمليات السلام حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا الفريدة وأن تعمل بوصفها قوة إيجابية في صنع السلام.

ثانيا، ينبغي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بغية توفير أساس سليم لتمكين المرأة. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي البلدان المعنية في جهود التعمير بعد انتهاء

المدنيين والجنود أثناء النزاع. واتخذنا في هذا العام عددا من الخطوات الاستثنائية لإدراج العنصر الجنساني في مجال إصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من أن تلك التدابير ما تزال في المرحلة الأولية بعد - ولأقل بصراحة - أنها قد حققت نتائج أولية بالفعل: حيث أحدثت تحولا في الهياكل العسكرية والثقافة العسكرية على حد سواء.

وعملنا في الصيف الماضي على زيادة قائمة التخصصات التي يمكن فيها للمرأة أن تعمل في القوات المسلحة، بما في ذلك المهام العسكرية. فنحن بحاجة إلى تجنيد مستشاري الشؤون الجنسانية في صفوف الجيش. ونأمل أن يتم ذلك قريبا وأن تعتمد الحكومة الأوكرانية تدبير كهذا. ونخطط لإحداث تغييرات قانونية على نطاق أوسع بغية إزالة الحواجز وضمان المساواة في تمثيل النساء في الجيش وفي الرقابة البرلمانية على الأمن والدفاع الوطنيين.

ولأجل الاستجابة المناسبة للعنف ضد المرأة، فإن إحدى الخطوات المقبلة التي سيتخذها البرلمان تتمثل في التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المتزلي ومكافحتها، المعروفة أيضا باسم اتفاقية اسطنبول، ومكافحة تلك الآفات. وأعتقد أن البرلمان الأوكراني سيصدق على اتفاقية اسطنبول خلال دورته الحالية. وقد عرضت مشاريع القوانين ذات الصلة في البرلمان سلفا، وآمل أن يصدق عليها البرلمان في خريف هذا العام.

ختاما، أود أن أشدد على أن أوكرانيا تود زيادة تعزيز حقوق المرأة وضمان مشاركتها في مفاوضات السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، فضلا عن حماية المرأة من جميع أشكال العنف.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: تنفيذ الخطة المشتركة" وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي ملامبو - نغوكا

وقد اشتركت الصين والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي في رعاية مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة. وحضر مؤتمر القمة الرئيس الصيني شي جينبينغ وممثلون من أكثر من ١٤٠ بلداً، بمن في ذلك حوالي ٨٠ من رؤساء الدول أو الحكومات. وتوصل مؤتمر القمة إلى توافق دولي في الآراء، وجدد زعماء العالم تعهدهم بتنفيذ نتائج مؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة. وسيكون لهذا تأثير رئيسي وعميق على القضية العالمية للمرأة. وأعلن الرئيس شي جينبينغ في مؤتمر القمة التزامات الصين الجديدة دعماً لتنمية المرأة على الصعيد العالمي، بما في ذلك المساهمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وتُظهر هذه الالتزامات العزم الراسخ للصين وإجراءاتها العملية في التزامها بالنهوض السليم بالقضية العالمية للمرأة. وتبذل الصين جهوداً شاملة لتنفيذ تلك الالتزامات.

وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عقدت الرئاسة الصينية لمجموعة العشرين اجتماعاً لنساء مجموعة الـ ٢٠ في شيان، تحت شعار "مشاركة متساوية وتنمية إبداعية"، في محاولة للدفع باتجاه المشاركة المتساوية للمرأة في التنمية الاقتصادية والحوكمة العالمية، وكذلك لتحسين سبل التمكين الاقتصادي للمرأة. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة الدفع باتجاه تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبذل جهود دؤوبة نحو إحراز مزيد من التقدم في القضية العالمية للمرأة.

السيد بيسو (اليابان): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، السيدة ملامبو - نغوكا، والسيدة ريتا لوبيديا، على أفكارهما القيمة بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أن أبدأ باقتباس من كلام السيدة آلاء مرابط، الناشطة الليبية في مجال حقوق المرأة: "أنا تاجرة

التزاع عن طريق دعمها في تعزيز بناء القدرات لأجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حماية حقوق المرأة ومصالحها. وينبغي للمجتمع الدولي العمل بنشاط على تقديم المساعدة الإنمائية والدعم التقني للبلدان النامية بهدف مساعدتها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في ذات الوقت الذي يعمل فيه على توجيه الجماعات النسائية والمجتمع المدني لتمكينهما من الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في ذلك الصدد.

ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة لتوفير أوجه التآزر التي تهدف إلى حماية المرأة في حالات النزاع. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن تماماً بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يولي الأولوية لقضايا المرأة المتعلقة بالسلام والأمن، علاوة على تعزيز التنسيق مع الأجهزة ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي إطار تلك العملية، ينبغي لمختلف أجهزة الأمم المتحدة أن تستفيد استفادة كاملة من الآليات القائمة وتحسن كفاءتها وتركز، في الوقت نفسه، تركيزاً قوياً على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حماية المرأة في حالات النزاع.

رابعاً، يجب الاهتمام بمكافحة العنف الجنسي في النزاعات من أجل تحقيق الفعالية في حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً وثيقاً للأعمال البشعة التي يقترفها الإرهابيون والمتطرفون الذين ينتهكون المرأة، ويكافح بقوة هذه الأعمال. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتم أيضاً بالدور القيادي للبلدان المعنية، ومساعدتها على التنفيذ الشامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعزيز قدرتها على مكافحة العنف الجنسي. وينبغي للمجتمع الدولي الاستجابة بشكل مناسب للتهديدات الإرهابية، والنهوض بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب واتخاذ تدابير شاملة لحماية المرأة من القوى الإرهابية والمتطرفة.

ذلك، فإن اجتماع الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى وزراء الدفاع، الذي شاركت اليابان في استضافته بلندن الشهر الماضي، أضفى المزيد من الزخم على مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

وتُظهر تلك التطورات أن المعايير والالتزامات باتت بالفعل مسائل قيد المناقشة. وأعتقد أن أعضاء المجلس يُنفذون الآن التزاماتهم بالنهوض بالخطوة. وما فتئت اليابان ثابتة في تنفيذ التزاماتها التي أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأت اليابان في رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية لديها هذا العام. وعلاوة على ذلك، أعربنا عن استعدادنا لدعم البلدان الأخرى في وضع خطط عملها.

أولاً، شاركت اليابان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة الندوة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في تموز/يوليه، بهدف تبادل خبراتنا في وضع وتنفيذ خطط عملنا الوطنية. وبالمثل، أيدت اليابان مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبلدان جامعة الدول العربية. ومن خلال تمويل مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، بقيادة السيدة بانغورا، تهدف اليابان إلى حماية وتمكين النساء المشرديات والمهاجرات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتتطلب هذه المسألة الاهتمام الفوري والمستمر من مجلس الأمن في عالم اليوم، كما بين لنا ذلك ببلاغة مقدمو الإحاطات الإعلامية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن اليابان ستستضيف مرة أخرى الجمعية العالمية للمرأة في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر، للسنة الثالثة على التوالي. وسيكون موضوع المرأة والسلام والأمن أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة، وأتطلع إلى إطلاع المجلس على النتائج.

يجب أن يقف أعضاء مجلس الأمن متحدين في النهوض بالخطوة. وسيكون للتعبير عن وحدة الصف على هذا النحو

أسلحة في ليبيا، ولكن أسلحتي تحدّ من العنف وتدوم أطول من الرصاصة.“

وغني عن القول إن الأسلحة التي تروّج لها السيدة مرابط ليست أسلحة حقيقية، بل تتخذ شكل مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وأعتقد أن كلماتها توضح جيداً سبب عقد مجلس الأمن مناقشات سنوية بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن منذ أكثر من ١٥ عاماً. إن لمسألة مشاركة المرأة أثاراً حقيقية وملموسة على تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا نزال نشهد عدداً كبيراً من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للبنك الدولي، كانت ٩٠ في المائة من النزاعات في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ عبارة عن انتكاسات. وفي ظل هذه الخلفية، فنأمين مشاركة المرأة في عمليات السلام أمر حيوي لنجاح واستدامة تلك العمليات. وعلى سبيل المثال، تم التوصل في عام ٢٠١٤ إلى اتفاق السلام في مينداناو بالفلبين، بعد ١٧ عاماً من النزاع، وتم التوصل مؤخراً إلى اتفاق آخر في كولومبيا بعد نصف قرن من الحرب الأهلية. ومن الجدير بالذكر أن ثلث المفاوضات على الطاولة في هاتين الحالتين الأخيرتين كان من النساء. وعلى غرار حالة السيدة مرابط في ليبيا، تبين تلك الأمثلة أن العديد من الناشطات يسعين إلى إحلال السلام في بلدانهم - وينجحن.

وقد كان عام ٢٠١٥ عاماً مهماً بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وهو القرار الثامن بشأن هذه الخطة والذي يمثل تراكماً مستمراً للقواعد المتعلقة بهذه المسألة. ونرحب بالتنفيذ المطرد للقرار. وقد أعلن بالفعل ما يقرب من ٧٠ بلداً التزاماتها الوطنية بتنفيذها. كما نرحب بإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي وفقاً لهذا القرار. ونقدّر الجهود التي تتجاوز نطاق القرار، مثل إنشاء مراكز تنسيق وطنية في نحو ٥٠ بلداً من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن هذه المسألة. وعلاوة على

وتحت فترويلا المجتمع الدولي على مواصلة العمل في سبيل مواجهة الاستبعاد، وعدم المساواة، ومختلف أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أثناء الصراعات المسلحة. وحالات العنف هذه التي لا مبرر لها ليست سوى انعكاس لانعدام التوازن والخلل اللذين تتعرض لهما النساء والفتيات أصلاً في الفترات التي تسبق الصراعات المسلحة، وهي تؤدي إلى تفاقمهما. وتولد هذه المشاكل خلال الصراعات المسلحة أوجه الضعف المحددة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وأعلى مستوى ممكن من الالتزام السياسي.

ونعتقد أنه من الأولوية معالجة الأسباب الكامنة التي تؤدي إلى تأنيث الفقر وانعدام الفرص المتعلقة بالحصول على الرعاية الصحية، وفرص العمل، والمشاركة السياسية والاقتصادية. لذلك، يجب أن نمنع النماذج الإقصائية والقوالب النمطية التي تتجاهل التنوع والثراء على الصعيدين الثقافي والأخلاقي في عالمنا. ولا يسع المرأة أن تبقى موضع اختبار؛ ويجب عدم معاملتها كغايات لتعزيز الأهداف التجارية أو العسكرية أو السياسية. ونحن مقتنعون بأن مشاركة المرأة ومساهمتها على جميع المستويات والمراحل وفي المجالات المتعلقة بحل الصراعات أمران حيويان لمنع نشوب هذه الصراعات وتحقيق السلام الدائم. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين دون تضمين ومراعاة نصف السكان الممثلين في النساء والفتيات.

وإن تعزيز الجهود الرامية إلى كفاءة التنفيذ الفعال للقرارات التي تتناول المرأة والسلام والأمن يتطلب التنسيق الفعال من جانب الدول المعنية، ومختلف مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار ولاية كل منها، وشتى الآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعالج هذه المسألة. ولدى النهوض بهذه الجهود والمبادرات، ينبغي أن نراعي مشاركة المرأة في كل من السياقات والصراعات الوطنية. وينبغي أن ننظر في النماذج السياسية السائدة، والنماذج الاجتماعية والثقافية والدينية لكل

وزن سياسي أكبر وسينقل رسالة أقوى إلى العالم. وستواصل اليابان، خلال فترة ولايتها بصفتها عضواً في المجلس، العمل مع أعضاء المجلس الآخرين ومع الأمم المتحدة ككل لتعزيز هذه الخطة الهامة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشني على الإحاطات الإعلامية المقدمة من الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، التي نشيد بها على عملها الممتاز في قيادة تلك الهيئة، فضلاً عن الشهادة الممتازة التي أدلت بها السيدة ريتا لوبيديا.

إن مختلف أشكال العنف والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين ضد النساء والفتيات نتاج لعدد من العوامل ذات الجذور السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. وهذه مسألة ذات أولوية للعالم اليوم، ولا سيما عندما تتأثر المرأة بالحرب، بسبب النزاعات المسلحة المتفاوتة النطاقات، بشكل كبير وغير متناسب أكثر من أي وقت مضى.

ويوضح التقرير المقدم هذا العام (S/2016/822) أنه تم إحراز بعض التقدم في جوانب محددة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة في عدد اتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً محددة متصلة بنوع الجنس. كما شهدنا زيادة في مشاركة وحضور المرأة في عمليات الوساطة التي شاركت الأمم المتحدة في قيادتها. وأحرز أيضاً تقدم كبير فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية من الناحية التشريعية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية.

وتواصل معاناة المرأة في حالات الصراع على نحو غير متناسب وبوحشية نظراً لعواقب الصراعات المسلحة. فهي لا تزال تتعرض للعنف والإيذاء الجنسي بشكل ممنهج.

مجتمع، بغية إيجاد أنسب السبل لمعالجة المسألة. وعلينا أن ننظر في السياقات المحددة، ونبنى النماذج التي يمكن صقلها وفقا لكل سياق من هذه السياقات.

وقد تبين أنه في ما يتعلق بالسلام والأمن، فإن النسبة المئوية للمعونة المقدمة لتعزيز المساواة والانصاف بين الجنسين متدنية جدا. فهي أقل بكثير مما نحتاج إليه من أجل الوفاء بالتزاماتنا في هذا المجال. وثمة جانب أساسي للوفاء بتلك الالتزامات هو توفير الموارد الكافية لإيجاد القدرة على التكيف في مناطق الصراع وما بعد الصراع - ولا سيما التدريب وزيادة قدرات المؤسسات الوطنية المتعلقة بنوع الجنس، والعدالة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتمكين والتدريب من أجل إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هو المستوى العالي من العنف والاعتداء الجنسي كأداة من أدوات الحرب التي تستعملها الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وبخاصة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وجيش الإسلام، وتنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، وبوكو حرام، وجميع الجماعات العسكرية المرتبطة بها. وهناك آلاف النساء والفتيات اللواتي وقعن ضحية الفظائع والجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولا سيما اللواتي هنّ من الاقليات العرقية والدينية. وقد أقدمت جماعة بوكو حرام على القيام بأكثر من ٢٠٠٠ عملية اختطاف للأطفال، وهناك ٢٧٦ طفلا ما زالوا مفقودين.

ومن غير المقبول أن تظل النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يُعتبرن غنائم حرب. فهذا انتهاك لحرمتهن الانسانية وهو عار. وهناك أيضا حالة النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة اللواتي يقعن ضحايا العنف الدائم وغير المتناسب، والاعتقالات، وعمليات الاحتجاز. وثمة صراعات أخرى، مثل الصراعات القائمة في سوريا، والعراق، وليبيا،

وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا بشأن النصوص والقرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بمحظر تقديم الأسلحة أو الدعم المالي والسوقي إلى هذه المجموعات، حتى تتمكن من القضاء على قدراتها التنفيذية والممارسات المروعة المتمثلة في الاستغلال والعنف الجنسيين. ونكرر مناشدتنا المجتمع الدولي بتنسيق الجهود الاستراتيجية الرامية إلى منع العنف الجنسي. ويجب أن تكون هناك جبهة موحدة تربط بين جميع الجهود الممكنة لمنع العنف المتطرف والإرهاب.

ولا بد أن نكرر إدانتنا القاطعة لجميع حوادث الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي ترتكبها القوات المسلحة الأجنبية أو الشرطة أو المدنيون الذين تنشرهم هذه المنظمة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وذلك يشمل الموظفين الذين لم يتم نشرهم رسميا في هذه البعثات. ووفقا لأحكام القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، نؤيد سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد ينتمون إلى عمليات حفظ السلام، أو البعثات العسكرية ذات الولايات من مجلس الأمن وبدعم منه. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجا للاتساق بشأن أهمية منع ارتكاب هذه الأعمال، لا سيما مساءلة جميع أفراد المنظمة والقوات المسلحة الدولية الذين ينالون التفويض من هذه الهيئة والذين يرتكبون هذه الجرائم.

ونحن نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأن المرأة يمكنها أن تكون جهة فاعلة رئيسية في كفالة تحرير شعوبنا. وفي بلدنا،

ضمن سياقات قطرية محددة من خلال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه وأشيد بإسبانيا والمملكة المتحدة على قيادتهما الممتازة لفريق الخبراء غير الرسمي الذي أثنى مناقشات المجلس الأوسع نطاقاً. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لاعتماد أو استعراض خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ونشجع على مواصلة تنفيذها. إن إنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية للمرأة والسلام والأمن لهو منبر مفيد آخر لتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء. بما في ذلك بشأن خطط العمل الوطنية.

وفي حين أحرز بعض التقدم، نشدد على أنه هناك الكثير مما يمكن القيام به ويجب القيام به للاستفادة الكاملة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل تسوية النزاعات المسلحة ومنع نشوبها. وفي تقديرنا تتطلب ثلاثة مجالات رئيسية المزيد من التركيز والاهتمام وهي عمليات السلام وحفظ السلام ووضع السياسات.

ونؤيد تماماً الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات في عمليات السلام وجهود الوساطة ومنحها أولوية. لقد أظهرت لنا عملية السلام في كولومبيا كيف كانت المشاركة الكبيرة للمرأة، سواء في محادثات السلام الرئيسية في هافانا وفي المشاورات الإقليمية والوطنية، حاسمة الأهمية في دعم الإبرام الناجح لاتفاق السلام الأولي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وزيادة إمكانية الحصول على الخبرة الجنسانية من جانب الوسطاء الدوليين والأطراف المتفاوضة في صياغة اتفاقات السلام، مما يؤدي إلى إدراج أحكام خاصة بالقضايا الجنسانية في عدد أكبر من الاتفاقات، تطور إيجابي آخر ينبغي الحفاظ عليه.

كما نتشاطر التقييم بأن وجود حفظة سلام من النساء في مناطق النزاع يمكن أن ييسر التفاعل وبناء الثقة مع المجتمعات

تؤدي المرأة دوراً حيوياً في بناء المجتمع. وفي العملية التي أفضت إلى ثورتنا البوليفارية، اتخذت المرأة خطوات هامة جدا في السياق القانوني والدستوري لتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات في ما يتعلق بخصوصية المجتمع في دولتنا. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تعمل المرأة في ظل الظروف والفرص المتكافئة والاستفادة منها لتطوير السلام، وينبغي أن تكون مشمولة على قدم المساواة. ولقد أحدثت المرأة تغييرات. وفي سياق العملية التاريخية السالفة الذكر، نكرر التزام بلدنا بمواصلة العمل على نحو حازم لتحقيق الهدف النبيل الذي يتمثل في أن تسدد البشرية الدين التاريخي للمرأة.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، التي تأتي بعد سنة تقريبا من إنجاز استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ والسيدة ريتا لوبيديا من جنوب السودان، التي تمثل المجتمع المدني، على الاحاطة الإعلامية لكل منهم. ويقدر وفد بلدي عظيم التقدير التزامهم الدؤوب بحقوق المرأة وتمكينها سعياً لتحقيق السلام والأمن، ونحن نحیی جهودهم المتواصلة في هذا الصدد.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي سيدي به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أضيف الملاحظات التالية التي تزيد من الإسهام في هذه المناقشة.

إن الاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية المصاحبة له حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد جددا بنجاح الزخم الدولي نحو تحقيق مشاركة المرأة بشكل كامل، وتعزيز نفوذها بشأن مسألتَي السلام والأمن. وبالمثل، فإن اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وفر زخماً إضافياً لمجلس الأمن بغية استكشاف مسائل المرأة والسلام والأمن على نحو أعمق، بما في ذلك

جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأمم المتحدة ولا سيما على المستويات العليا لصنع القرار.

وفي الختام، تطمح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى استعادة دور النساء والفتيات - نصف البشر - بوصفهن من الجهات الفعالة صاحبة المصلحة المتساوية في جهود السلام والأمن. ولن تكتمل مهمتنا إلا عند يصبح تمثيل المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها أمراً بديهياً. وحتى ذلك الحين، يعرب وفد بلدي عن التزامه الثابت ودعمه لتعزيز خطة الأمين العام. ونأمل أن يواصل معالي الأمين العام المعين السيد غوتيريس البناء على مبادرة المرأة والسلام والأمن التي بدأت في ظل قيادة السيد بان كي - مون.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ووكيلة الأمين العام السيدة ملامبو - نغوكا والسيدة لويديا على إحاطتهم الإعلامية وحقائق الواقع المستقاة من العالم الحقيقي. لدى انطباعين من هذه المناقشة حتى الآن.

أولاً إن الطاقة في القاعة حلية - وهي ليست طاقة نراها كثيراً - ومن الإنصاف للغاية القول بأن هذه الخطة ما كانت لتعرض على المجلس لولا عمل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية. وهذا أمر أعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تأخذ في الاعتبار، ولا سيما تلك التي تحاول بشكل متزايد الحيلولة دون مشاركة المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني وغيرها في اجتماعات الأمم المتحدة.

ثانياً، بعد الاستماع إلى المتكلمين في المجلس، دهشت بأننا جميعاً نضرب ذات العدد القليل من الأمثلة. من المحزن أن لدينا قائمة محدودة من الأمثلة المهمة جداً لنضربها. وأعتقد أن المقياس الحقيقي الآخر للتقدم الذي أحرزناه سيكون إن

المحلية والسكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال. وبالإضافة إلى تأييد الركائز الثلاث - وهي التخطيط والتعهدات والأداء - أكد أيضاً بيان لندن الذي اعتمده اجتماع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى وزراء الدفاع الذي عقد الشهر الماضي الالتزام بزيادة مشاركة المرأة في أدوار الأفراد النظاميين. وفي ذلك الصدد يسرني أن أبلغكم بأن ماليزيا، اعتباراً من ١٦ أيلول/سبتمبر، زادت عدد الأفراد العسكريين من النساء الموفدات ضمن وحدتنا في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من ٢٦ إلى ٤٠ عسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المركز الماليزي لحفظ السلام، تنفيذاً للتعهدات بشأن بناء القدرات المقطوعة أثناء مؤتمر قمة عمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٥، ثلاث دورات تدريبية في النصف الأول من هذا العام بشأن القضايا الجنسانية والتنوع الثقافي وحماية المدنيين، وأجريت الأخيرة بالتعاون مع حكومة اليابان. واستفاد من الدورات التدريبية أكثر من ٤٠ من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. ونأمل في أن نحافظ على ذلك التدريب وتوسع فيه في السنوات القادمة.

لقد أقر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بضرورة مراعاة المنظور الجنساني في العمل السياسي والأمني والإنساني. وفي حين أحرز بعض التقدم في تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمل الأمم المتحدة، ولا سيما الاعتماد الأخير للاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، لا يزال الطريق طويلاً صوب التنفيذ الكامل لهذه السياسات. وفي ذلك الصدد، تعتقد ماليزيا أن زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار يساهم في وضع وتنفيذ السياسات الكلية والشاملة للجنسين التي تستفيد منها المجتمعات المحلية والدول والمنظمة ككل.

ويظل النداء الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لزيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار قوياً وهاماً كما كان آنذاك، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة. ونواصل دعم

عمليات السلام. وحتى إن كانت المرأة حاضرة على الطاولة، وهو ما لا يزال نادرا جدا، فالرجال هم الذين يقررون دائما تقريبا متي وكيف يحل السلام. ولذلك أود اليوم أن أتكلم بإيجاز عن السبب في أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لا لتعزيز مجرد المشاركة بل المشاركة المجدية والفعالة مع التشديد على كلمة "فعالة".

أود أن أبدأ ببيان منافع مشاركة المرأة. كما سمعنا - ومرة أخرى هذه هي نفس الدراسات التي استشهدنا بها جميعا - من المرجح بدرجة أكبر أن تنجح عمليات السلام في حالة مشاركة المرأة. وأفادت دراسة واحدة لـ ٤٠ عملية من عمليات السلام منذ عام ١٩٨٩ عن أنه كلما زاد عدد النساء في عملية المفاوضات زاد احتمال التوصل إلى اتفاق. ووجدت دراسة أخرى أن احتمال التوصل إلى اتفاق سلام يدوم أكثر من عامين زاد بنسبة ٢٠ في المائة عند مشاركة المرأة. ما السبب في ذلك؟ جزئيا، لأن النساء غالبا ما تسعى إلى تحقيق النتائج. وحينما تتعثر المفاوضات، كما يحدث حتما، يمكن أن تساعد المجموعات النسائية في الدعوة إلى استئناف المحادثات وممارسة الضغوط على الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء. وتميل النساء إلى المطالبة بأكثر مما هو ملائم سياسيا أو ما هو ضمن المصالح الذاتية الضيقة للمرأة. ومرة أخرى، فإن هذا على أساس بيانات محدودة، بسبب المشاركة المحدودة، ولكن الجماعات النسائية معروفة بممارسة الضغط من أجل قضايا تتجاوز المسائل الجنسانية، بما في ذلك حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة التي ينبغي تناولها في اتفاقات السلام. تلك هي القضايا التي غالبا ما يتم تجاهلها أو تأجيلها عند عدم مشاركة النساء.

وسأنتقل هنا إلى مثال الفلبين. ففي المفاوضات بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وهي جماعة تسعى إلى قدر أكبر من الاستقلال الذاتي لجنوب البلد، كانت المرأة

تكلمنا دون تكرار نفس أمثلة ليبيريا واليمن وما إلى ذلك. ستستمعون إلى أتناول نفس الأمثلة التي ذكرها زملائي؛ علينا أن نفعل ما هو أفضل. إنه أمر لا يصدق أن المرأة تكافح في العالم بالطريقة التي تكافح بها وتمنحنا هذه المصادر العظيمة للإلهام والتعلم، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك أمرا استثنائيا جدا ولا ينبغي أن يكون هناك عدد قليل للغاية.

لا تفهموني خطأ: بالطبع كان هناك تقدم حقيقي منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قبل ١٦ عاما طويلا، وبعض هذا التقدم واضح على الورق. في عام ٢٠١٥، ٧٠ في المائة من اتفاقات السلام الموقعة تشتمل على أحكام خاصة بمراجعة الاعتبارات الجنسانية مقارنة مع ٢٢ في المائة فقط من الاتفاقات في عام ٢٠١٠. هذه فقرة كبيرة في فترة قصيرة. وخلال السنة الماضية وحدها، أكمل ١١ بلدا جديدا خطط العمل الوطنية التي تشرح كيفية القيام بما يتمكن المرأة من أجل حل النزاعات وتعزيز التنمية. وكما سمعنا، يصل ذلك بالعدد الإجمالي إلى ٦٤ بلدا. أحرز بعض التقدم في التمثيل، إن لم يكن في مجلس الأمن، إذ كانت هناك امرأة واحدة على الأقل في هذه وفود ٩ عمليات من عمليات التفاوض النشطة في عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٤ من ١٤ عملية في عام ٢٠١١. ليس ذلك بالقدر اليسير.

وتواصل الولايات المتحدة دعم ذلك التقدم. أصدر الرئيس أوباما خطة عملنا الوطنية الثانية في حزيران/يونيه وإضافة إلى الإسهام بـ ٣١ مليون دولار في المبادرات الجديدة التي أطلقت خلال العام الماضي، نحن ننظر أيضا من خلال خطتنا في كيفية التصدي للتحديات الجديدة. ويشمل ذلك كيف يمكن للمرأة أن تسهم بفعالية أكبر في الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف.

وللأسف ما يغيب عن الإحصاءات هو استمرار وجود فجوة بين الكيفية التي يسهم بها الرجال والنساء بالفعل في

ذلك - ولكن أيضا لأن المرأة عندما تشارك بشكل مفيد وفعال، تكون لدينا فرصة أفضل لتحقيق مهمة مجلس الأمن، وهي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية والأخيرة. في الأماكن التي يستخدم فيها العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، يحتاج المجلس إلى معالجة المزيد من الاحتياجات الأساسية - حماية المرأة ومساءلة أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات. فلننظر إلى جنوب السودان، التي سبق ذكرها. في ولاية الوحدة جنوب السودان، قام الجنود الحكوميون بقتل واغتصاب المدنيين، ونهب المنازل وتدمير الثروة الحيوانية مما أجبر الأسر على الفرار إلى المستنقعات للاختباء. وكل من يغادر المستنقعات يتعرض لخطر الاعتداء الجنسي، لذا عندما يتعين على النساء الخروج من أجل الحصول على الغذاء، تفيد التقارير بأن هذه المجتمعات ترشح النساء الأكبر سناً للذهاب أولاً وذلك لحماية الأطفال والمراهقين من خطر الاغتصاب. وعندما صارت النساء اللاتي اغتصبن للمرة ضعيفات للغاية أو تم اغتصابهن مرات عديدة، انتقلت هذه المجتمعات إلى النساء التي تليهن سناً. فلننظر للحظة ما هو التأثير الذي لا بد أن يكون لهذه الخيارات على المرأة في ولاية الوحدة الدولية جنوب السودان - تصوروا أنها والدتنا أو جدتنا هي من نخرج لحماية ابنتنا.

وتستخدم الجماعات المتطرفة أساليب العصور الوسطى في أماكن أخرى لإخضاع المرأة. ونحن نرى ذلك مع جماعة بوكو حرام عندما احتطفت المنظمة التلميذات لتزويجهن قسراً للمقاتلين أو غسل أدمغتهن لتنفيذ تفجيرات انتحارية. ونرى ذلك مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عندما يتم بيع النساء والفتيات الأيزيديات كرقيق جنسي في الأسواق. ولذا فإن بناء السلام في تلك النزاعات يجب أن يبدأ بوقف الاعتداءات ضد المرأة والتأكد من أن الاعتداء على المرأة لن يمر دون عقاب. وهذا يعني إنهاء الإفلات من العقاب بوجه عام، الأمر الذي لا نقوم بعمل جيد بخصوصه.

نشطة على جميع المستويات، من الأفرقة العاملة إلى العمل في قيادة المفاوضات. وبعد أن وصل المفاوضات في عام ٢٠١٠ إلى طريق مسدود، دعت النساء المشاركات إلى حوار وطني مما ولد أفكار جديدة حملت الأطراف على التفاوض مرة أخرى. وعندما اندلعت أعمال العنف بعد التوقيع على الاتفاق الإطاري لعام ٢٠١٢، ساعدت المرأة على تنظيم احتجاجات تدعو الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

أو فلننظر في عملية السلام في كولومبيا، حيث ثلث المفاوضات على الطاولة كنّ من النساء. وقد ضغطت تلك النساء المشاركات بلا هوادة كي لا يتمكن أولئك الذين ارتكبوا العنف الجنسي في حالات النزاع، من الحصول على العفو. كما دعينا إلى تقديم دعم اقتصادي من أجل مساعدة المرأة على الحصول على فرص إنمائية جديدة في المناطق الريفية. ولكن هذه الأمثلة ما زالت هي الاستثناءات. فالرجال في سوريا وجنوب السودان واليمن، هم الذين يتخذون القرارات، حتى ونحن نجلس هنا على طاولة المفاوضات. وربما حان الوقت للاستماع إلى القول المأثور الشهير بأن تعريف الجنون هو أن نفعل الشيء نفسه مرارا وتكرارا، ونتوقع نتيجة مختلفة. وفي كثير من الأحيان، ما يوصف بأنه مشاركة للمرأة هو مجرد مشاركة صورية - عبارة عن اجتماع شكلي لمفاوضين من الذكور معهم نساء من أعضاء منظمات المجتمع المدني وهذا أمر مهم ليس فقط بالنسبة لمضمون اتفاق السلام ذاته؛ فعندما يرى الأطفال أن من يوقع على اتفاقات السلام هم جماعات من الرجال، فإن الرسالة المتلقاة هي أن الرجال هم ذوي الأهمية في الشؤون الخاصة بالدولة وهم القادرون على إنهاء النزاعات. ونحن لا نريد أن تستوعب الفتيات الصغيرات تلك الرسالة. وعلينا نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نطالب بأن يكون لدى المرأة قدرة على التأثير في سير المفاوضات، ليس لأن المرأة تستحق ذلك فحسب - وهي بطبيعة الحال تستحق

في القاعة للتأكد من أنهم لن يخرجوا حتى يتم التوصل إلى السلام. وكما قال أحد المراسلين الصحفيين آنذاك، كان الاحتجاج

”إشارة إلى العالم بأننا نحن النساء الليبريات في غانا وفي هذا المؤتمر، قد ضقنا ذرعا بالحرب وسئمنا من مقاومة قتل شعبنا“

وأضافت ليماه،

”يمكننا أن نفعل ذلك مرة أخرى إذا أردنا“

فلنتصور أين سنكون لو تواجدت مثل هذه الفئات من النساء في كل نزاع. والآن، فلنتصور عالمنا لو أن أشخاصا مثل ليماه ليسوا مجرد دعاة إلى السلام من خارج مراكز المؤتمرات، بل أنها كانت هي وأمثالها يجلسون على طاولة المؤتمر في الداخل. يجب أن يكون للمرأة صوتا فعالا ومؤثرا ومفيدا، قبل النزاع وبعده وأثناءه. ونحن في المجلس يجب ألا يهدأ لنا بال حتى يصبح التقدم الذي على الورق تقدما ملموسا وحتى تصبح المشاركة الصورية مشاركة مجدية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، التي يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي إيلائها أهمية كبرى، وفقا لمهمته الأساسية المتمثلة في نشوب النزاعات وحلها.

لقد كان كلا الطابعين الحاسم والمتعدد الأبعاد لهذه المسألة واضحين بجلاء في الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح. أشكر جزيل الشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، معالي الأمين العام بان كي - مون؛ والسيدة مالمبو - نغوكا، المديرية التنفيذية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والسيدة ريتا لوبيديا، المديرية التنفيذية لـ”منظمة حواء لتنمية المرأة“ (EVE Organization for Women Development)

بيد أن تلك النساء لسن مجرد ضحايا للعنف. لا بد أن تكون تجارهن جزءا من العملية الطويلة لإعادة البناء بعد النزاع والتعافي منه. إنهن يدركن أن كرامتهن لا تعني مجرد دعوتهن إلى المفاوضات ولكن التأكد من أنهن لا يُستزلن إلى انتظار الرجال في غرفة جانبية لحين خروجهم من المفاوضات الحقيقية ولا يتنازلن ليدخلن ويتلقوا التماسهن أو يستمعوا لآرائهن. وهذا قد يبدو أمرا بسيطا، ولكن كثيرا ما تناول الدول الأعضاء العنف ضد المرأة بوصفه نتيجة ثانوية مأساوية للنزاع، وتتركه كي يحل تلقائيا بمجرد توقف الرجال عن القتال.

إن حماية النساء من الهجمات ومساءلة أولئك الذين يرتكبون هذه الانتهاكات ينبغي أن تكون مكونات أساسية في جهود تحقيق السلام، سواء في قراراتنا، أو في عمليات الوساطة أو في عمليات السلام. وقد شهدنا مدى صعوبة هذا الأمر، ونحن نتعايش مع ذلك كل يوم. وأحد المجالات حيث يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يبدأوا هو التأكد من أن جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها لإبقاء آمنة في الصراعات. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة ستواصل المطالبة بأن تنفذ بعثات حفظ السلام ولاياتها لحماية المدنيين، وسبب وجوب أن يكفل الأمين العام، كما التزام اليوم مرة أخرى، وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، بأنه عندما يكون هناك دليل موثوق على ممارسة إحدى وحدات حفظ السلام للاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع أو بشكل منهجي، فتجب إعادة تلك الوحدة بسرعة إلى الوطن. وعدم التسامح إطلاقا يجب أن يعني عدم التسامح إطلاقا.

أود أن أختتم بياني بتناول ليبريا. نظمت السيدة ليماه غبوي الحائزة على جائزة نوبل حركة النساء اللاتي ضقن ذرعا بعنف الحرب الأهلية في ليبريا. وعندما ذهب المفاوضون إلى غانا، ذهبت أيضا ليماه وحركتها المتنامية، وطوقن المفاوضين

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى اللغات الشعبية الرئيسية للسنغال تيسيراً للملكية السكان لمحتواه وتعزيز بناء القدرات للنساء، إذ أن نجاح تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يقع على عاتقهن.

على صعيد آخر، أدت الاستراتيجية القطاعية التي تنفذها وزارتا الدفاع والأمن في السنغال إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجنساني في الأعمال التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن السنغالية. واعتمدت السنغال أيضاً سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني السنغالية بهمة عالية عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في المقام الأول من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات للنساء والفتيات.

وقد أعربت السنغال عن التزامها الوطني بدعم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى القاري الإفريقي في غرب أفريقيا، وعلى المستوى القاري الأفريقي والمستوى الدولي. وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشارك السنغال بفعالية في التخطيط والتنظيم والمراقبة للمؤتمرات الإقليمية الدورية حيث يجري تبادل الخبرات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي أول تلك المؤتمرات، الذي نظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في داكار، اعتمدت خطة العمل الإقليمية للجماعة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعملاً بخطة العمل الإقليمية تلك، وضعت السنغال خطة عملها الوطنية الخاصة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتتألف من ركائز ثلاث. الركيزة الأولى هي الوقاية، وتشمل إنشاء هياكل الرصد لتحسين الكشف عن كل أشكال العنف ضد المرأة ومكافحتها. والركيزة الثانية هي المشاركة، بغرض دعم مشاركة المرأة في آليات الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها وفي الهيئات التقليدية للحكومة. والركيزة الثالثة تتمثل في تقديم

كما يؤيد الوفد السنغالي البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي ينتمي إليها السنغال.

يشكل انعدام الأمن في جميع أشكاله - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية- عائقاً أمام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكلما وحيثما يكون هناك انعدام الأمن، تتضرر النساء والفتيات في المقام الأول. بيد أنه وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان "النساء، اللاتي يعرفن ثمن الصراع جيداً، كثيراً ما يكنّ أكثر أهلية من الرجل لمنع نشوبه أو حله"

ولكن التجارب الحياتية المحددة للمرأة في حالات النزاع، وكذلك مهاراتهم، لا تؤخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية في عمليات المصالحة والتعمير وبناء السلام، وتحديداً لأن النساء والفتيات غالباً ما يُستبعدن عن هيئات صنع القرار. وبالتالي، عندما استعرضنا، في العام الماضي، الـ ١٥ عاماً التي مرت على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعترف مجلس الأمن بالحاجة الملحة إلى التنفيذ الفعال لجميع أحكامه على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

وكما هو معروف، كانت السنغال من أوائل البلدان الأفريقية التي سنت المعايير القانونية للمساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع المناصب لديها: المنتخبة وشبه المنتخبة. وفي الوقت نفسه، دفعنا باتجاه أن يعتمد الاتحاد الأفريقي نفس التكافؤ الكامل بين الجنسين في مجالس الإدارة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

كما أن السنغال أول بلد أفريقي يحتب بنجاح آلية "غرفة العمليات" القوية، وهي أداة إدارة الأزمات التي تشارك فيها المرأة بكامل طاقتها والتزامها وشعورها بالمسؤولية من أجل التأكد من أن العمليات الانتخابية حرة وشفافة وسلمية قدر الإمكان. وقد اعتمدت السنغال أيضاً النهج الإبداعي لترجمة

ضمان المشاركة الكاملة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السلام. وبالمثل، علينا أن ننظر في تعزيز الحوار بين المرأة والسلطات الوطنية والإقليمية بشأن حقوق المرأة وإشراك النساء في عمليات السلم والأمن. وعليه، يجب أن نشجع بشكل أكبر عقد فعاليات إقليمية بشأن النزاع قبل وأثناء وبعد الانتخابات. ومن الضروري أيضاً تشجيع الدراسات التي تركز على السلام من أجل إرساء ثقافة حقيقية للسلام في جميع الدول، مع مواصلة توعية قوات الدفاع والأمن والمحامين والقادة الدينيين والتقليديين بشأن جميع الآثار المترتبة على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ختاماً، أود أن أشير إلى أن تحسين وصول المرأة إلى العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب والتمكين الفعال للمرأة ما زالت من الأهداف ذات الأولوية من حيث التنفيذ الكامل للصكوك الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وهو ما يطالبنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعمله.

في العام الماضي، وفي اجتماع القمة لقادة العالم الذي ترأسه الرئيس الصيني هنا في نيويورك، وشارك فيه الرئيس السنغالي ماكي سال، قدمت التزامات قوية ومشجعة لصالح المشاركة الكاملة للمرأة وتمثيلها على نحو أفضل على جميع المستويات. والجهد الذي يبذل للوفاء بتلك الالتزامات سيكون الثمن الذي يتعين علينا دفعه لتحقيق مجتمعات سلمية وجامعة بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد ديلاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه والرئاسة الروسية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع ظلت فرنسا توليه أعلى درجات الأولوية في مجلس الأمن منذ اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٦ عاماً. وأود أيضاً أن أشكر السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا على بياها وتفانيها، والسيدة ريتا لوبيديا على بياها وعملها المتميز بصفتها رئيسة منظمة EVE لتنمية المرأة في جنوب السودان.

المساعدة وإعادة الهيكلة، وتهدف في المقام الأول إلى حماية الصحة البدنية والنفسية للمرأة، وتمكينها اقتصادياً، وتقديم دعم خاص للنساء من الفئات المهشة، وإطلاق البرامج والهيكل التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء في مراحل النزاع وما بعد النزاع.

ومن هذا المنطلق، تبذل جهود عديدة في أفريقيا حالياً، حيث يبين التزام المنظمات الإقليمية بوضوح أن السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، نرحب بانتظام انعقاد الاجتماعات التشاورية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقييم الآليات الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعقد آخر هذه الاجتماعات في أديس أبابا في أيلول/ديسمبر ٢٠١٥. بمبادرة من السيدة بينيتا ديوب، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي أيضاً من قدم التصور الخاص بغرفة العمليات التي أشرت إليها آنفاً واستضافتها وروجت لها. ونثني على ريادتها وجهودها الدؤوبة لضمان سلامة النساء والأطفال في البلدان المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا.

وتشارك السنغال بفعالية أيضاً في مبادرات إقليمية أخرى كالحوارات بين الأجيال بشأن السلم والأمن وتشارك فيها النساء والفتيات. ومن نفس المنطلق، انضم بلدي إلى المبادرة الإسبانية الرائعة التي تكلم عنها زميلي رومان أويارزون مارشيسي ببلاغة شديدة، وتقضي بإنشاء شبكة من مراكز الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وعقد الاجتماع الأول لتلك الشبكة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بمشاركة السنغال.

ولئن كانت تلك الجهود تستحق الثناء، فلا يزال الشوط أمامنا طويلاً. فمن الواضح تماماً أن النساء والفتيات ما زلن يعانين بشكل غير متناسب في مناطق النزاع وأثناء فترات النزاع في كل أنحاء العالم. لذلك، وفي سياق التحديات الناشئة في مجال السلم والأمن، ثمة ضرورة ملحة لزيادة الاستثمار في الآليات الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة بغية

والسلام والأمن، ربما نظر البعض إلى تلك التعيينات باعتبارها رمزية ولكنها ينبغي أن تعتبر إجراءات فعالة اتخذت من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ويقودني ذلك إلى الجانب الثاني من الإصلاح الذي بدأ في عام ٢٠١٥، وهو ذلك المتعلق بالعمليات. إن زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام أمر حيوي وهو يتعلق بكل من عدد النساء المشاركات في عمليات حفظ السلام ومستوى مشاركتهن في جميع الأنشطة ذات الصلة بحفظ السلام وبناء السلام. وعند التخطيط للعمليات وإعداد الولايات، يجب مراعاة تلك التحديات في جميع مراحل الأزيمة - في بداية التفاعلات لمنع المخاطر، ولا سيما عن طريق إشراك المرأة في عمليات صنع القرار وسياسات منع نشوب النزاعات؛ وخلال النزاعات، لحماية المرأة من العنف، وبخاصة العنف الجنسي؛ وبعد انتهاء النزاع، لمساعدة الضحايا في إعادة بناء حياتهم ولكن أيضا من خلال السماح بالمشاركة الكاملة للنساء في إعادة بناء بلدانهم.

وسيتطلب ذلك تعاوننا وثيقا بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية، من جهة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من جهة أخرى. وقد أنجز الكثير بالفعل لمراعاة بعد المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. حيث أدرجت العناصر ذات الصلة في القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ولايات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب علينا الآن أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نكفل شمول هذا النهج لجميع ولايات عمليات حفظ السلام. وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. وأخيرا، فإن إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن يسمح بتحسين متابعة هذه

إن تعزيز دور المرأة في الأمم المتحدة ليس حيلة تسويقية أو عملية للعلاقات العامة. إنها قضية أساسية في حد ذاتها، كما أنها، ولا يخفى أحد بهذا الشأن، شرط لنجاح الأمم المتحدة وفعاليتها. وينطبق ذلك بشكل خاص بالنسبة لبرنامج المرأة والسلام والأمن، حيث يتعين علينا الوفاء بالتزاماتنا وتفعيلها. ومنذ اتخذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمد مجلس الأمن سبعة قرارات أخرى في سياق برنامج المرأة والسلام والأمن. وبرز هذا الموضوع باعتباره عنصراً رئيسياً في عمل المجلس وفي وكالات الأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلام. لقد عملنا بشكل جماعي من أجل إيلاء اعتبار أكبر لوضع المرأة في النزاع بغية مواجهة تهديدات بعينها لها وحمايتها وضمان مشاركتها الكاملة في بناء السلام.

وكان اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع قبل عام واحد بمثابة إعادة بناء لتلك الخطة وتحديد لالتزامنا المشترك. ويمثل الإصلاح الذي بدأ في عام ٢٠١٥، قبل كل شيء، إصلاحا سياسيا. ويسلط القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الضوء على ضرورة أن تكفل الدول مشاركة المرأة بنشاط أكبر في العمليات السياسية ومفاوضات السلام وآليات منع نشوب النزاعات وحلها. والدول مسؤولة عن كفاءة إدراج منظمات المرأة في المناقشات بشأن السلام والأمن الدوليين، ليس لمجرد الاستماع إلى آرائها وإنما أيضا وبصفة خاصة لتمكينها من الإسهام في المناقشات. كما أن على الدول تعيين مزيد من النساء في مناصب صنع القرار، لا سيما في إطار الهياكل المختصة بمنع نشوب النزاعات وحلها. وتقع المسؤولية نفسها على عاتق الأمم المتحدة، حيث يجري تعيين عدد أكبر من النساء في وظائف مثل مبعوثين خاصين أو خبراء رفيعي المستوى في الشؤون الجنسانية أو ممثلين خاصين للأمين العام، وهو أمر مشجع ولكن يجب أن تصبح هذه الممارسة أكثر انتشارا. وخلال السنوات القليلة الأولى من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة

والذين يتلقون تدريبا يشمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في سياق عمليات حفظ السلام. وإلى جانب الإطار الصارم للسلام والأمن الدوليين، لا تزال فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بالأمم المتحدة بشأن المسألة الحيوية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وفي هذا الصدد، سنقدم - إلى جانب هولندا - مشروع قرار الجمعية العامة الذي يُقدم مرة كل سنتين بشأن العنف ضد المرأة.

ويوضح عقد هذه المناقشة العلنية اليوم ونجاحها مصلحتنا المشتركة في تعزيز هذه الخطة ذات الأهمية الحاسمة لجميع أعمالنا المتعلقة بالسلام والأمن. وتود فرنسا، أكثر من أي وقت مضى، القيام بدور رئيسي في هذا المجال من خلال سياساتها العامة الوطنية في مجلس الأمن وفي جميع المحافل الدولية التي يشارك فيها بلدنا. فالنهوض بالمرأة في الأمم المتحدة يمثل صراعا يوميا بالنسبة لنا جميعا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى الورقة المفاهيمية (S/2016/871، المرفق)؛ والأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية بشأن تقريره السنوي عن المرأة والسلام والأمن (S/2016/822)؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا، على إحاطتها الإعلامية؛ والسيدة ريتا لوبيديا، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وهي ممثلة للمجتمع المدني في جنوب السودان، على ندائها الشجاع.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بمثابة نقطة تحول على صعيد الأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بإقراره بالأثر غير المتناسب للحروب والتراعات المسلحة على النساء والصبيان والفتيات. واليوم، بعد مرور ١٦ عاما على اتخاذه،

الأهداف ووضع نهج أكثر انتظاما حيال المساواة بين الرجل والمرأة، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وستضطلع فرنسا بدور نشط وستواصل أداء دورها الكامل.

وقد حددت فرنسا أيضا أهدافا طموحة. فعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، خطة العمل الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وستخضع تلك الخطة لاستعراض منتصف المدة من جانب المجتمع المدني خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الفرنسية عازمة على مواصلة بذل تلك الجهود على أساس الالتزامات التي قُطعت في عام ٢٠١٥ في إطار الاستعراض الرفيع المستوى. وستهتم الحكومة الفرنسية بالعمل بغية زيادة التعريف بخطة عملنا الوطنية وتمكين عدد أكبر من النساء من الوصول إلى المناصب العليا ذات الصلة بالسلام والاستقرار، وعلى وجه الخصوص - وكمثال واحد فقط - نحن نعمل لبلوغ هدف تمثيل المرأة بنسبة ٤٠ في المائة في المناصب الإدارية لشبكتنا الدبلوماسية بحلول عام ٢٠١٨.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، نواصل بنشاط تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، ناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تدرج بصورة منهجية في سياساتها الدفاعية المشتركة حماية المرأة في حالات النزاع وتعزيز دورها في حل الأزمات. وقد قلت إننا نعمل في الأمم المتحدة من أجل مراعاة هذه المسألة بقدر أكبر في ولايات عمليات حفظ السلام. وفي إطار مجموعة السبعة، نشجع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذًا طموحا مع شركاء بلدنا. وأخيرا، في موعد أقصاه غدا، سننظم في باريس مؤتمرا رفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام في البيئات الناطقة بالفرنسية، الأمر الذي يشير إلى أهمية تلك الخطة.

وفي الوقت نفسه، لا نزال ملتزمين على أرض الواقع، حيث نشر أكثر من ٩٠٠ فرد في ست عمليات لحفظ السلام،

وبالمثل، يجب علينا بذل المزيد من الجهود لضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة في حالات الصراع، وكذلك توفير خدمات رعاية صحية شاملة وغير تمييزية، وتقديم الدعم النفسي للضحايا. وبالمثل، نرى أنه من الأهمية بمكان تكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ككل، والدول الأعضاء لمنع ومواجهة العنف الجنسي ضد النساء في مخيمات اللاجئين، الذي يشكل حاليا تحديا كبيرا.

وتود أوروغواي أن تؤكد الصلة بين العنف الجنسي والإبقاء على المنظمات الإرهابية وتمويلها، لأن هذه الأخيرة تستخدم النساء والفتيات، كجوائز أو حوافز لتجنيد الرجال والفتيان، وبالتالي ترغمنهن على البغاء. وبالنظر إلى هذا الواقع القاسي، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان إعادة تأكيد الإرادة السياسية الجماعية والالتزام بمكافحة العنف الجنسي، وحشد موارد مالية إضافية، من أجل وضع البرامج القادرة على الاستجابة لاحتياجات الضحايا، وضمان إنجاز أبحاث وجمع البيانات بصورة فعالة، فضلا عن الوصول إلى العدالة على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. وبالمثل، فإننا ندعو إلى إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المضطلع بها على الصعيد الدولي من أجل القضاء على جميع أشكال الاتجار بالبشر والتمييز بسبب العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية أو أي خاصية أخرى أو الحالة الاجتماعية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الصراعات المسلحة على التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات لمحو الأمية، اللائي يتأثر تعليمهن بشكل غير متناسب. كما يساورنا بالغ القلق جراء آثار الزواج القسري للأطفال، على تعليم الفتيات، اللائي يستبعدن من التعليم النظامي، ويرغمن في كثير من الحالات على القيام بالأعمال المتريية. ووفقا لتقرير الأمين العام، في حالات النزاعات المسلحة، فإن احتمال عدم تلقي الفتيات

فإن تزايد حالات الإرهاب وطابع النزاعات وانتشارها، فضلا عن استمرار عدم الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب أطراف النزاعات المسلحة، لا يؤدي إلا إلى تكثيف الأثر المذكور أعلاه عن طريق زيادة معاناة الملايين من الأبرياء. وكان القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) أول قرار يعترف بالعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والدولي، لا تزال النساء والفتيات يتعرضن لهجمات متعمدة ويقعن ضحايا للاغتصاب والعنف الجنسي والاستعباد الجنسي والبيع القسري وتشويه الأعضاء التناسلية والاتجار بالبشر والزواج والحمل القسريين وأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويعاني ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع من صدمات بدنية ونفسية لا تُمحى ويصابون، في مناسبات عديدة، بعدوى الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا الوضع يثير قلقا خاصا في حالة الحمل القسري، نظرا لتأثير هذه الأمراض على صحة الأم والطفل وبسبب ما يتعرض له هؤلاء الناس من وصم وإقصاء اجتماعي، حيث يكونون الضحايا الرئيسيين لهما. إن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل إنها تحول أيضا دون حصول ضحايا العنف الجنسي، وكذلك المواليد الجدد والنساء الحوامل، على الخدمات الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات الإجهاض وكذلك الأدوية اللازمة لضمان بقائهم على قيد الحياة.

وأحث الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتثال لالتزاماتها الدولية، ولا سيما أحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي يعد تنفيذه، أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من معاناة الفئات الأكثر ضعفا.

وفي هذا السياق، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها من خلال تعزيز تدابير مثل الاحتفاظ بنسبة مئوية فوق المتوسط للنساء المنتشرات في عمليات السلام؛ ومواصلة التدريب الإلزامي للقوات العسكرية التي تنتشر، بشأن قضايا الوقاية والتصدي للعنف والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والاستمرار في سياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات سوء السلوك، والعنف الجنسي وأي انتهاك آخر لمدونة السلوك. وبالمثل، فإننا نكرر التزامنا بسياسة عدم التسامح التي أطلقها الأمين العام واستعدادنا لمواصلة ضمان مساءلة أولئك الذين يقومون بأعمال استغلال وانتهاك جنسيين.

إننا ندرك حقيقة أن المشاكل المرتبطة بالنساء والفتيات بسبب الصراع المسلح هي مشاكل واسعة النطاق ومعقدة للغاية، وتتطلب بذل جهود متعددة الجوانب، للتمكن من التصدي لها بطريقة متسقة وشاملة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بجهود المجتمع المدني، ونقر على وجه الخصوص بأوجه التأزر الممكنة في سياق الأدوات العالمية المختلفة المتاحة في هذا المجال، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة، وقيمة تبادل الخبرات من خلال شبكة مراكز التنسيق الوطنية التي أنشأها إسبانيا، وعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

ومما له أهمية حاسمة أيضا نوعية وكمية المعلومات التي تصل إلى مجلس الأمن، وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالعمل الذي أنجزه الأمين العام في إدراج معلومات محددة في تقارير الحالة القطرية تحت على تحسين الآليات ذات الصلة. ولم تحقق الجهود المبذولة لضمان زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن اعتماد التدابير التي تقلل من الأثر غير المتناسب للصراع على المرأة النتائج المرجوة، ولم تمكننا من الاستجابة بفعالية للتحديات على أرض الواقع. ولهذا السبب، نرى بأنه من المهم تجاوز أي نهج يقودنا إلى استبعاد

لتعليم ثانوي يزيد بنسبة ٩٠ في المائة مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بذلك. ويتعين ضمان سبل الوصول المناسبة إلى النظم التعليمية والسياسية والتمكين الاقتصادي للمرأة، لكي تكون قادرة على إحراز تقدم فيما يتعلق بهذه الأهداف.

ويجب أن تكون المرأة جزءا من الحلول لتلك التحديات العالمية. إن إدماجها في حفظ السلام وبناء السلام وكذلك في عمليات صنع القرار ليست أمورا منصفة فحسب بل ضرورية أيضا، ومن الأهمية بمكان اتخاذ التدابير والإجراءات المستدامة على مر الزمن، وتعكس بشكل سليم التحديات على أرض الواقع. وقد أظهرت التجربة أن المرأة هي طرف فاعل مهم في منع نشوب الصراعات وحلها. وتضطلع بدور هام في عملية بناء السلام، وإعادة بناء المجتمعات وتعزيز اتباع نهج جديدة ذات منظور جنساني. وفي هذا الإطار، نعتقد أنه من الضروري توفير الفرص التي تعزز إمكانات المرأة في هذه المجالات وكفالة توليها المخطط له والمنصف، لمراكز صنع القرار.

ولمشاركة المرأة في العنصرين العسكري والشرطي لعمليات حفظ السلام أثر إيجابي على السكان، لأنها تقلل من استخدام القوة غير المبرر، وتتيح الاقتراب من السكان المحليين، ولا سيما عند حدوث حالات استغلال وانتهاك جنسيين للنساء والفتيات.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإننا كثيرا ما نواجه صعوبات خطيرة فيما يخص تعزيز مشاركة وعمل المرأة في المجالات المتصلة بالسلم والأمن. إن عدد النساء المشاركات في مفاوضات السلام متدن للغاية، كما هو الحال فيما يخص الموظفين الذين تم نشرهم في عمليات حفظ السلام، التي تشمل العنصرين العسكري والشرطي. ووفقا لتقرير الأمين العام، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لا تشكل النساء سوى ٤,٧ في المائة من جميع الخبراء العسكريين المنتشرين، و ٣,٢ في المائة من القوات العسكرية و ١٦,٩ في المائة من ضباط الشرطة.

جزء من السكان المعرضين بشكل خاص لآثار الصراع، من الحلول والتدابير التي يتعين اعتمادها. إن المرأة هي طرف فاعل رئيسي، تحديدا لأنها ضحية مباشرة ولأنها تشكل ٥٠ في المائة من السكان المدنيين المتضررين.

وفي هذا الصدد، تنظر أوروغواي في إمكانية عقد اجتماع بصيغة آريا في كانون الأول/ديسمبر، لتناول مسألة التآزر الممكن بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطوة المرأة والسلام والأمن.

وندعو الأمين العام المعين، والأمم المتحدة ككل وجميع الدول الأعضاء لمواصلة إعطاء الأولوية لخطوة المرأة والسلام والأمن، وكل ما تنطوي عليه.

ومن المحبط أنه في القرن الحادي والعشرين، وبعد العديد من المناقشات على الصعيد الدولي، لم يتغير شيء على أرض الواقع. ويجب أن نعمل على التركيز على التحديات التي نواجهها، والتي تتطلب المزيد من المشاركة المتساوية للمرأة على جميع المستويات في المناقشات المتعلقة بالسلام والأمن. ولا يمكننا تجاهل هذه الحقيقة. ويجب أن نتعهد بالتزامات ونضع الحلول التي تستند إلى الإدماج وليس الاستبعاد. وينتظر الملايين من الناس منا أن نتصرف.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون للأمين العام على ملاحظاته الاستهلاكية وللمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا على عرضها تقرير الأمين العام (S/2016/822)، ونرحب بالسيدة ريتا لوبيديا من جنوب السودان، التي تكلمت بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن. وتأثرنا للغاية برسالتها التي نقلتها للمجلس بشأن الحالة المزرية للنساء في جنوب السودان.

ومنذ عقد مناقشة مفتوحة قبل أكثر من عام، احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥

(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والاستعراض الرفيع المستوى، فهذه مناسبة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن.

وقد أبرزت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار المساهمة الحاسمة للمرأة في تحقيق السلام والأمن. ونشارك وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعوتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلى القيام بالمزيد من أجل المضي قدما بالتوصيات الواردة في الدراسة وتحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

كما نشاطر الأمين العام رأيه بشأن ضرورة تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في مساعي السلام والأمن وبشأن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في توظيفها على جميع المستويات من خلال التأكيد على الصلة الأساسية بين مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها والتعمير بعد انتهاء النزاع من أجل ضمان فعالية واستدامة هذه العمليات. وقد كانت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة بليغة بشكل خاص في توضيح تلك الحقيقة.

يوفر تقرير الأمين العام (S/2016/822) معلومات أساسية عن التقدم المحرز في أعقاب الاستعراض الرفيع المستوى، مع تسليط الضوء على قدر التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). تزداد مشاركة المرأة في محادثات السلام، وتشمل المزيد من اتفاقات السلام أحكاما تتعلق بالاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات دعما لحقوقهن، ويجري تدريب أفراد إضافيين لمنع ومواجهة العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، وينفذ المزيد من البلدان خطط عمل وطنية أو استراتيجيات ذات صلة. إن إنشاء شبكات مراكز التنسيق الوطنية للمرأة والسلام والأمن خطوة إلى الأمام في سبيل تعزيز تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن وفي مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من خلال تبادل أفضل الممارسات وتحسين برامج التنسيق والتمويل والمساعدة.

النساء والفتيات، وتمكينهن وتعليمهن؛ ومشاركة المجتمع المدني في منع العنف الجنساني والقضاء عليه؛ وزيادة الوعي والمعرفة ببرنامج المرأة والسلام والأمن في جميع الإدارات الوزارية، بما في ذلك إدراج منظور جنساني في الميزانية الوطنية بغية الوفاء بالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المجتمعات الريفية؛ وزيادة الأمن الغذائي والإسهام في القضاء على الفقر.

وأخيراً، نؤيد الإدراج المنهجي للأحكام المتعلقة بمنع العنف الجنسي المتصل بالتراعات في القرارات ذات الصلة المتعلقة ببلدان محددة وفي ولايات البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، وزيادة إشراك النساء ومستشاري الشؤون الجنسانية. ونعلق أهمية قصوى على تمكين المرأة في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام يجعلها شريكا كاملا في منع نشوب التراعات وتسويتها وفي التعمير بعد انتهاء التراعات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أرحب في البداية، بوصفي قائما بصياغة النصوص المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بجميع ضيوفنا العديدين اليوم وأشكر الأمين العام والسيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى كل العمل الذي يقومون به بشأن هذا البرنامج.

كما أشيد كذلك بريتا لوبيديا على إحاطتها الإعلامية. فقد قدمت لنا نظرة قيمة عن ما يعنيه حقا برنامج "المرأة والسلام والأمن" على الأرض في جنوب السودان. وأثني على العمل الذي تقوم به هي وأمثالها لتحويل كلمتي "الأمن" و"السلام" إلى واقع. وكذلك أرحب بحقيقة أن روسيا قد قبلت - بتنظيمها هذه المناقشة - بأهمية برنامج المرأة والسلام والأمن ودور المجتمع المدني فيه على حد سواء، وآمل أن يمتد الأمر إلى المسائل الأخرى. وفي معرض الحديث عن المجتمع

وعلى الرغم من هذه التحسينات، بما في ذلك العديد من الدعاوى القضائية بشأن العنف الجنسي المتصل بالتراعات، فإن انتهاكات حقوق النساء والفتيات لا تزال قائمة، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات الإرهابية التي تعتدي على الحقوق الأساسية للمرأة كجزء من برامجها السياسية، مما يجعل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين في حالات التراعات وما بعد انتهاء التراعات. إننا نحث الدول على الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومساءلة المنتهكين. وقد أبرز مجلس الأمن المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في الدبلوماسية الوقائية وعمليات صنع القرار ذات الصلة فيما يتعلق بتسوية التراعات وبناء السلام وتشهد على ذلك النوعية العالية من الخبرة الجنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في عمليات الوساطة ذات الصلة.

وفي أنغولا، كانت مشاركة المرأة حاسمة لتحقيق السلام. فبعد انتهاء التراعات المسلح، كانت مشاركتها المباشرة في جهود بناء السلام محورية في تقديم الدعم النفسي للضحايا كمستشارات للسلام وفي المصالحة الوطنية وفي تعزيز التماسك الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، اعتمدت تدابير ذات صلة بتعزيز تمكين المرأة، وتضطلع المرأة في الوقت الراهن بدور حاسم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

وفي أعقاب استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرز تقدم كبير في وضع خطة عمل وطنية تمت صياغتها بالفعل من قبل لجنة السياسات الاجتماعية، ومن المقرر أن يعتمدها مجلس الوزراء قريبا. وتحدد خطة العمل سبعة أهداف، مع أنشطة محددة وغايات ومؤشرات أداء تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة وإدماج المساواة بين الجنسين في منع نشوب التراعات وتسويتها؛ وتدريب وتمكين النساء والفتيات والقضايا مع التركيز على المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني، وتعزيز وحماية حقوق

إلى ٣٥ في المائة. ومع ذلك فإن نسبة النساء وسط المفاوضات تقل عن العشرة في المائة. وفي اليمن، مكن دعم المملكة المتحدة المبعوث الخاص للأمم المتحدة من توظيف خبير في مجال مشاركة المرأة السياسية. لقد مكن ذلك مشروعاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز نفوذ المرأة اليمنية في عملية السلام. وفي سورية، عملنا جاهدين لضمان الاستماع إلى آراء النساء، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للمجلس الاستشاري للمرأة واللجنة الاستشارية النسائية التي أصابت كارولين بذكرهما.

وقد يقول البعض أن هذا لا يساوي سوى القليل بينما ما تزال القنابل تسقط - أن هذه مجرد إيماءات رمزية. ولكن، كما فعل العديد من زملائي، دعونا ننظر إلى كولومبيا. لقد صممت البنادق. وقد شملت المفاوضات لجنة فرعية معنية بالشؤون الجنسانية. لقد عقدت ثلاثة وفود لمنظمات نسائية محادثات مع الفريق المفاوض في هافانا.

وليست تلك مجرد إشارة رمزية، بل هي خطوات مفيدة نحو وضع نهاية مستدامة لحرب استمرت لأكثر من ٥٠ عاماً. وإني لفخور بالدعم الدبلوماسي والمالي المقدم من المملكة المتحدة والذي ساعد على تحقيق ذلك.

ثانياً، ومع ذلك، يجب أن نكفل اتساق تلك الخطوات على طاولة المفاوضات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وجيوشنا. وإن للمرأة دوراً كبيراً تؤديه في حفظ السلام والتفاوض عليه. ولذلك السبب فقد تضمّن اجتماع الأمم المتحدة لوزراء الدفاع المعني بحفظ السلام، الذي عقد في لندن في الشهر الماضي تركيزاً قوياً على المرأة والسلام والأمن، كما ذكرنا سبباً في وقت سابق. ووقع ما يزيد على ٦٠ بلداً على بياننا الطموح، ويتعين علينا الوفاء به بمضاعفة عدد النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة عدد النساء في البعثات بوجه عام والتصدي لجميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسين كي نضع

المدني، أود التركيز على إحدى النقاط التي أثارها ريتا وأؤكد لها أن المملكة المتحدة سوف تدعو المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات في الجلسات المخصصة لبلدان بعينها تحت رئاستنا في آذار/مارس، وأدعو الرئاسات الأخرى إلى القيام بالشيء نفسه.

وبشكل أعم، لا يكفي أن ندعم برنامج المرأة والسلام والأمن اليوم، ليوم واحد في السنة. الكلمات التي تقال في هذه القاعة ليست كافية. فالالتزام يعني العمل كل يوم طوال السنة في تجديد الولايات والمفاوضات الأخرى، هنا وفي العواصم. وللأسف، فإن الحقيقة في الوقت الحاضر هي أن النساء والفتيات ما زلن يتضررن بشكل مفرط جراء النزاعات وانعدام الأمن في سورية وفي جنوب السودان وفي أماكن أخرى كثيرة. ومما يفاقم الظلم أنه، بينما تكون حياة المرأة على المحك، فإن صوتها نادراً ما يُسمع في السعي إلى تحقيق السلام. وما علينا سوى أن ننظر إلى التوازن الجنساني في المجلس.

ومع ذلك التزمنا جميعاً، في هذه القاعة نفسها قبل سنة، باتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة - وبأن نحول نص القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي أفخر بأن قمت بصياغته مع رومان، إلى شيء مفيد، إلى شيء حقيقي. كانت أمامنا سنة - سنة لزيادة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام؛ سنة لزيادة دور المرأة في القوات العسكرية وحفظ السلام؛ سنة لزيادة التمويل لدعم جميع هذه الأعمال وأكثر. فماذا حققنا؟ حسناً، فلأتناول هذه النقاط الثلاث - المشاركة، وحفظ السلام والتمويل - كل على حدة.

بشأن النقطة الأولى، ظلت المملكة المتحدة تضغط خلال السنة الماضية، من أجل الحصول على مقعد للمرأة على طاولة المفاوضات، وذلك ليس لمجرد أنه الإجراء الصحيح. إننا نفعل ذلك لأنه يأتي بمردود. وكما ذكرنا الأمين العام وسامانثا، عندما تكون المرأة على الطاولة تزيد فرص السلام بنسبة ٢٠

لحدث ترك بصمة عميقة في تاريخ العالم، هو ثورة تشرين الأول/أكتوبر. وإذ ننظر إليه اليوم، فرمما تكون تقييماتنا لأثرها مختلطة، ولكن مما لا جدال فيه أنها كرست المساواة الكاملة للمرأة في بلدنا، وأن ذلك قد أصبح راسخا في خطة العمل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نطاق عالمي. وبمعنى ما، فإن العمل الذي دأب مجلس الأمن القيام به في السنوات الـ ١٦ الماضية استمرار لتلك العملية التي بدأت قبل قرن.

ومنذ عام ٢٠٠٠ دأب مجلس الأمن على عقد مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقبل ستة عشر عاما، أيد وفد بلدنا تأييدا صادقا نظر مجلس الأمن في هذا البند من جدول الأعمال. وكما لاحظ السيد سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي إلى الأمم المتحدة حينئذ، في أول جلسة للمجلس بشأن هذا الموضوع، فإن النساء

”يشكلن مصدر قوى هائلة وبوسعهن تقديم مساعدة قيمة للغاية في تحقيق الوثام بين المتحاربين وفي لأم جراح الحرب“ (S/PV.4208، صفحة ٢٨).

ودائما ما تثير المناقشة السنوية في المجلس اهتماما كبيرا بين الوفود وتتيح فرصة جيدة لتحليل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددت وكيفية زيادة فعالية جهودنا. وفي السنوات التي انقضت منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أُجْرز الكثير لأجل تحويل أحكامه إلى إجراءات ملموسة ترمي إلى تحسين حماية النساء في النزاعات المسلحة وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

وحظيت خطة المرأة والسلام والأمن باهتمام متزايد من جانب مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، على النحو الذي شهد عليه آخر تقرير للأمم المتحدة العام (S/2016/822). وفي حين أن من الضروري ضمان استمرار العمل الذي بدأ،

حدا لهذه الممارسات المروعة. ويجب ألا تتوقف جهودنا عند حفظ السلام فحسب. وتواصل المملكة المتحدة تحديث برامج التدريب التي تتلقاه قواتنا المسلحة كي نضمن فهم الجميع لخطة المرأة والسلام والأمن، وإدارك كيفية منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وسنعمل الشيء نفسه مع القوات التي تتولى تدريبها من بلدان أخرى أيضا.

وأخيرا، ينبغي أن تقترن طموحاتنا المتزايدة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن بزيادة التمويل الذي تعتمد عليه. ويشمل ذلك المزيد من الدعم للأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني. ويعني ذلك جعل إنفاقنا على التنمية مراعيًا للاعتبارات الجنسية، وهو ما تسعى إليه المملكة المتحدة باستمرار. وهو يعني بأبسط العبارات زيادة إنفاقنا على المشاريع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالفعل زادت المملكة المتحدة إنفاقها بأكثر من ٥٠ في المائة، إلى ١٠ ملايين دولار في هذه السنة المالية، بما في ذلك مبلغ ١ مليون دولار للآلية، وآمل أن يجذو الآخرون الحدو نفسه.

وختاما، فإننا بحاجة إلى ما هو أكثر من المال، فنحن بحاجة إلى قادة من أمثال ريتا لوبيديا. ومع أننا لم نختَر امرأة لتولي منصب الأمين العام المقبل، غير أننا اخترنا في أنطونيو غوتيريس نصيرا حقيقيا للمساواة بين الجنسين، وبتعيينه فريق انتقالي مراعي للتوازن بين الجنسين، فقد بدأ بداية جيدة بالفعل. ونتطلع إليه لمواصلة ذلك العمل حين يبدأ تولى مهامه فعلا، وأن يساعد على جعل الذكرى السنوية الثانية للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) أكثر نجاحا.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في العام القادم سيحتفل بلدي - ونعتقد أن آخرين بعيدين عن حدوده سيفعلون الشيء نفسه - بالذكرى المثوية

وينبغي تقديم البرامج والمشاريع التي يعدّها خبراء الأمانة لكي ينظر فيها في المناقشات الحكومية الدولية وللموافقة عليها ومتابعتها. وفي نهاية المطاف فإن الدول هي التي تضطلع بدور قيادي في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

ولا يقل عن ذلك أهمية ضمان تركيز عمل مجلس الأمن على المسائل ذات الصلة بولايته. ويؤدي ربط سلسلة المسائل الجنسانية برمتها بنشاط المجلس بطريقة مصطنعة إلى اختلال التوازن من منظور التنسيق على نطاق المنظومة ويضع عقبات أمام التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي للمجلس أن يركز اهتمامه في المقام الأول على وضع المرأة في التفاعلات المسلحة الخطيرة للغاية والواسعة النطاق. ويستجيب ذلك الهدف لإدراج عنصر جنساني في تقارير الأمين العام عن حالات قطرية محددة. وغني عن القول أن ذلك لا يقلل من المهمة العاجلة المتمثلة في مكافحة الأخطار التي تهدد حياة المرأة والأمن من جراء وحشية الجماعات الإرهابية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى إيماننا بأهمية ضمان أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لأوضاع المرأة في التفاعلات المسلحة ومشاركتها في صنع السلام. وينبغي أن نتذكر في الوقت نفسه بطبيعة الحال، أنه لا توجد طريقة يعول عليها أكثر - لحماية البشرية، بما في ذلك النساء والأطفال من أهوال الحرب - من تسوية حالات الأزمات بأسرع وقت ممكن.

وفي الختام، فلا مناص من الإدلاء بملاحظة واحدة إضافية. فليست هذه هي المرة الأولى اليوم التي ينحرف فيها ممثل أوكرانيا بعيدا عن حدود مناقشتنا ليتناول الموضوع العام المتعلق بالتزاع في شرق أوكرانيا. ولم يكن ذلك ليحدث لولا حقيقة أن كريف هي التي اتخذت مسارا مسلحا لقمع مزاج الاحتجاج الذي بدا في البلد بعد الإطاحة بالحكومة القائمة بدعم مباشر من القوى الخارجية. وواصلت القوات الأوكرانية قصف المناطق السكنية في دونيتسك ولوهانسك منذ عامين الآن، ما أدى إلى قتل المدنيين المسالمين، بمن فيهم النساء والأطفال.

فإن من المهم أيضا ألا ينتهي بنا الحال عند وضع نهج معقد إلى إهمال خصائص الأوضاع المعيّنة، وأن إدراج المنظورات الجنسانية في ذلك العمل لا يصبح غاية في حد ذاته. ونستطيع تحقيق أفضل النتائج حين نتجنب الإثارة الدعائية ونركز على العوائد المحددة. وينطبق ذلك تماما على وضع خطط العمل الوطنية التي يمكن أن تكون أداة فعالة للدول المعنية حين تكون طرفا في النزاعات المسلحة.

وفيما يتعلق ببلدي، فإننا لسنا على وشك الشروع في إعداد خطة وطنية من هذا القبيل. وبدلا من ذلك، يجري العمل في روسيا على وثيقة مختلفة - خطة عمل الاتحاد الروسي الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وتشمل مجالات التركيز الرئيسية فيها زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، وتحسين وضعها الاقتصادي، بما في ذلك تشجيع مباشرة النساء للأعمال الحرة، وهئية الظروف المواتية لتحسين صحة المرأة، ومنع العنف وحماية المرأة منه، والتغلب على القوالب النمطية عن الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء.

وينبغي أن نشير إلى أن المرأة تشغل في بلدنا عددا من المناصب الحكومية الرائدة - فهي رئيسة الجمعية الاتحادية، ونائبة رئيس الوزراء، ورئيسة المصرف المركزي، وتتولى امرأتان مناصبي وزيرة الصحة ووزيرة التعليم، وعدد من المناصب القيادية الأخرى. وتضطلع المرأة بدور هام للغاية في عمل مجلس الدوما في بلدنا. وتشكل النساء نسبة ١٧ في المائة - بنسبة ستة بين كل ٣٦ من أفراد وحدات الشرطة الروسية في الخارج.

ونتفق مع توصية الأمين العام بشأن ضرورة تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة بما يسمح بتعميم المنظور الجنساني في سياق النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإن من الضروري كفالة تجنب الازدواجية واتخاذ الإجراءات المتعارضة، وأن تستند جهود تلك الكيانات إلى مصادر المعلومات الموثوقة.

حدود السرعة الطبيعية كي يتسنى معها إنجاز ترجمة شفوية دقيقة.

وأود أن أبلغ المشاركين بأنه نظراً لطول قائمة المتكلمين، فسوف نواصل هذا الاجتماع خلال فترة الغداء، وربما إلى المساء. وسيتمكن المتكلمون الذين يرغبون في الإدلاء ببيان ثانٍ من القيام بذلك بعد انتهاء جميع الموجودين على قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب مجلس الأمن في هذه المناقشة السنوية المفتوحة. وفي الواقع، فإن هذه مناقشة بشأن السلام والأمن، وتسوية النزاعات، ومنع نشوب النزاعات. وهي تتعلق بالعمل الأساسي للمجلس، وليست مجرد إضافة أو مناقشات مخصصة بشأن النساء والفتيات. المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات في عمليات السلام هو شرط ضروري للحفاظ على السلام وتحقيق السلام الدائم والعدل للجميع. وإننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام المعين أنطونيو غوتيريس إلى طفرة في دبلوماسية السلام وتفانيه الجلي لتحقيق المساواة بين الجنسين. فهما يسيران جنباً إلى جنب. ونحن مقتنعون بأننا يجب أن نضع مشاركة النساء والفتيات في مركز الاهتمام إذا أردنا لهذه الطفرة أن تنجح. وسيكون ذلك مرشداً لنا ونحن نستعد لتبوءاً مقعدنا في المجلس في كانون الثاني/يناير.

لقد أحرز كل من العالم والمجلس تقدماً، ولكننا لا نزال مقصرين. إن المهمة التي تواجه المجلس هي سد الفجوة بين الطموح والواقع. وبعد الدراسة العالمية واتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الموافق لها في العام الماضي، ينبغي توجيه اهتمامنا الكامل إلى تنفيذ مهامنا للدمج الفعال وتفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأعمال اليومية للمجلس. وأود أن أركز على أربعة مجالات التي نرى ضرورة لتحسينها.

وفيما يخص علاقة السلطات الأوكرانية بالمرأة، فسأكتفي بذكر بعض الحقائق من التقرير الأخير للمفوضة السامية لحقوق الإنسان. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ألقى رجال يرتدون أقنعة وملابس للتمويه القبض على امرأة في بيتها، واحتجزوها لأكثر من أسبوع في الطابق السفلي في مبنى تابع لـ "جهاز الأمن الأوكراني" حيث وصلوا ضربها وتعذيبها بالصدمات الكهربائية والبلاستيك الحارق. وهددوا باغتصاب ابنتها إذا رفضت الاعتراف بدعم الجماعات المسلحة. وفي حالة أخرى، ألقى ١٠ رجال مسلحين يرتدون الأقنعة والملابس السوداء القبض على امرأة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ووضعوها في الطابق السفلي من مبنى غير مكتمل حيث توالوا على ضرب رأسها وجسدها بقبضات أيديهم وأنبوب معدني، علاوة على التهديد باغتصابها وقتلها. وحتى آب/أغسطس ما تزال تلك المرأة قيد الاحتجاز.

هذان مجرد مثالين من الأمثلة العديدة التي يمكن للأعضاء أن يقرؤوا عنها في التقرير.

أود أن أضيف أن النزاع في شرق أوكرانيا كان يمكن تسويته قبل وقت طويل لولا أن سلطات كييف حاولت المرة تلو المرة إعادة كتابة اتفاق مينسك أو التلاعب به والذي تم التوصل إليه قبل عام ونصف العام. وكانت هناك إشارة إلى ناديا سافتشينكو في البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. وهي عادت إلى روسيا، حيث ذكرت أن كييف يجب أن تعتذر لسكان دونيتسك ولوهانسك. ومن المؤسف أن الحكومة لا تملك الإنسانية ولا الإرادة السياسية للقيام بذلك.

أستأنف الآن مهامني بوصفي رئيس المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس. أود أن أناشد المتكلمين أن يتلوا بياناتهم في

السياسية إزاء ولاياتها بشأن المرأة والسلام والأمن. وتلك هي الكيفية التي يمكننا بها مساعدة المرأة الكولومبية في متابعة طريقها المتميز في العمل على السلام؛ أو مساعدة الفتيات الأفغانيات لتلقي التعليم؛ أو النساء الصوماليات على أن تُمثلن على الوجه الصحيح في الجمعية التشريعية المقبلة.

رابعاً، يجب أن نحفز من خلال التمويل والوسائل الأخرى. ويجب أن نتأكد من أن ما يكفي من الموارد مكرس لتحقيق هذه الخطة. إن هدف الـ ١٥ في المائة في الاستعراضات الثلاثة للسلام والأمن هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن كخطوة أولى وحسب. ويسرني أن صندوق بناء السلام يقوم بالقيادة بالقدوة.

وعلى العكس من ذلك، ينبغي لنا إجراء استعراض ناقد لبعثات السلام والأمن وللعمليات والمشاريع والبرامج التي لا تتناول بصورة مجدية المساواة بين الجنسين أو تنص على مشاركة النساء والفتيات. وينبغي النظر في وقف تمويل تلك التي لا تفعل ذلك. وفي الواقع، هناك حاجة ملحة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام للأمم المتحدة. وتعتقد السويد أنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام، في مشروع القرار المخطط لفترة السنتين المقبلة، تقديم مقترحات بشأن كيفية معالجة هذا القصور.

ويسرني أن أمثل حكومة نسائية ذات سياسة خارجية نسائية. وفي هذا السياق، تتبع السويد بطبيعة الحال العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وبالنسبة لنا فهذا يتعلق بعناصرنا الثلاثة: الحقوق والتمثيل والموارد. وستتابع هذه الخطة بشكل مكثف خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، ليس فقط لأنها محقة بل لأنها ذكية. ونحن نعول على الشراكة بين جميع أعضاء المجلس. فالزيد من النساء يعني ببساطة مزيداً من السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): بالنظر إلى أن السويد سوف تصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن ابتداء من كانون

أولاً، يجب علينا أن نعتمد منظور المساواة بين الجنسين من البداية، مع التركيز على هدف تعزيز وضع النساء والفتيات في حالات النزاع. ولا بد من إطلاع المجلس على احتياجاتهن والتحديات التي تواجههن والفرص المتاحة لهن - من قبل الأمانة العامة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات أخرى - واتخاذ إجراءات مبنية على ذلك. إن مواصلة الحوار مع المنظمات النسائية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في الميدان، عن طريق مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، هو بالتالي أمر شديد الأهمية. وينبغي للمجلس أن يكون مشاركاً فعلياً معهم.

ثانياً، هناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات، بما في ذلك الإحصاءات المصنفة حسب الجنس. وفي كثير من الأحيان، نتخذ قرارات استناداً إلى بيانات وتحليل منقوصين. ولا يسعنا أن نفشل في فهم الأسباب الجذرية للنزاع أو في تحديد ثمار السلام ووكلائه. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تعرف الأمهات والأخوات والزوجات والبنات مكان الأسلحة الصغيرة، وهن أكثر قابلية للتأكد من أنها سُلمت في إطار برامج نزع السلاح. وينبغي أن يكنّ جزءاً من هذه البرامج بدءاً من تصميمها إلى تنفيذها. ولكي يحدث ذلك، فإننا بحاجة إلى البيانات الصحيحة. وينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة السعي بصورة مشتركة إلى ضمان أن كل قرار يستند إلى منظور جنساني متين وقابل للتنفيذ.

ثالثاً، هناك حاجة إلى كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات في عمليات السلام. وهذا يتطلب من مجلس الأمن اعتماد ولايات قوية بخصوص المشاركة، وأيضاً أن نعزز جهودنا في متابعة هذه الولايات. ونحن بحاجة إلى التأكد من أن الإرشادات تُنفذ وأن الجهود الوطنية تحظى بالاعتراف والدعم، أو تنال التشجيع والطلب إذا كانت غائبة. وينبغي مساءلة وسطاء الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والبعثات

ثانياً، سواصل من خلال خطة العمل إدماج القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في إطار التنمية الوطنية لكينيا. كما تراعي الخطة الوطنية التقدم الذي أحرزته كينيا في مجال النهوض بتعزيز وحماية النساء والفتيات، وفقاً للدستور الكيني والسياسات الحكومية الدولية والإقليمية المتصلة بالأمن وبناء السلام وتسوية النزاعات؛ وفي تحسين نوعية مشاركة النساء في إسهامهن في تحقيق الأمن على الصعيد الوطني بزيادة أعدادهن من خلال التوظيف المحدد الأهداف بشكل جيد؛ وفي إعداد برامج في كلية الدفاع الوطني، تدمج التدريب الجنساني لأفراد القوات قبل نشرهم في عمليات حفظ السلام المُصطلع بها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والدستور الكيني، الصادر في عام ٢٠١٠، يتناول الآن تحديات التمييز الهيكلية ويحمي ويكفل الحريات الأساسية والحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للرجل والمرأة على قدم المساواة. واستناداً إلى خبرتنا الوطنية، أود أن أشدد على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه التعليم وبناء القدرات والاتصال في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وبالتالي، فإن كينيا تحت جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء والأمم المتحدة على إعطاء الأولوية للتعليم والتوعية بالدور الحاسم للمرأة في بناء السلام وتحقيق السلام والأمن.

وكينيا، بوصفها الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، تتصدر الجهود الرامية إلى تفعيل خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، اعتمدت اللجنة استراتيجية جنسانية لتعزيز بناء السلام على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وتسلم الاستراتيجية بالدور الحيوي لقيادة المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتحت كينيا جميع الدول الأعضاء على معالجة القضايا المتعلقة بالفجوات القائمة. وأنا على اقتناع بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله الوفاء بالتزاماتنا

الثاني/يناير، فإن البيان الذي أدلت به للتو ممثلة السويد مبشّر جداً. أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمولو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أנוّه بحضور الأمين العام في وقت سابق وبحضور أختي الجليلة القدر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، كما أضّم تحيات وفد بلدي إلى تحيات الوفود الأخرى على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وترحب كينيا بتقرير الأمين العام (S/2016/822) عن المرأة والسلام والأمن، وتخطط علماً بالتوصيات والاستنتاجات الواردة فيه. وهو يوفر معلومات مفيدة عن المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تعزيز لتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياقات السلام والأمن.

لقد تم اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد سنة من انتهاء فترة عضوية كينيا في مجلس الأمن. وتثني كينيا على مجلس الأمن لمشاركته المستمرة والملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. إن التزام كينيا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، أمر لا ريب فيه. ويؤكد دعمنا الكامل على الصعيد الإقليمي لإعلان الاتحاد الأفريقي الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومة بلادي قد اتخذت عدداً من التدابير البعيدة المدى لتحقيق تلك الغاية.

وفي عام ٢٠١٦، أطلقت كينيا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، معنونة بعنوان مناسب هو "كوهوسيشا واناواكي ني كودوميشا أماني" والتي تعني باللغة السواحيلية "إشراك المرأة هو الحفاظ على السلام" - وهي تشمل الطبيعة المتغيرة لانعدام الأمن بإدراج الأمن البشري للمرأة.

عرضها الواضح، ولمثلة المنظمة غير الحكومية على مشارطنا وجهة نظرها.

ترحب نيجيريا بهذه الفرصة للتدبر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعد مرور ١٦ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبينما نوهه بالإإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المسعى، فإن ثمة ثغرات كبيرة وتحديات لم تخر معالجتها بعد. وهي تشمل مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الأدوار القيادية، وزيادة المشاركة النسائية في منع نشوب النزاعات وجهود السلام، وعدم كفاية الأموال، وقلة البيانات المصنفة، والتشريد القسري الذي تفاقم بسبب النزاع المسلح المستمر، واستمرار المستويات غير المسبوقة للعنف والاعتداء الجنسيين. وتوقع أن هذه المناقشة يمكن أن توفر الحلول المأمولة لمعالجة التحديات والثغرات السائدة، واقتراحات للحصول على الموارد اللازمة للنهوض بدور المرأة في سياق الهيكل العالمي للسلام والأمن.

ولمواجهة هذه التحديات أهمية حاسمة في إحراز تقدم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيطلب ذلك اتباع نهج تشارك فيه جهات متعددة من أصحاب المصلحة، يقوم على إشراك الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وهناك أيضا دور حاسم للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأفراد.

وعلى المستوى العالمي، نقر بأن مجلس الأمن يوفر القيادة اللازمة لإعطاء زخم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بدءا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أنشأ إطارا لقرارات المجلس اللاحقة التي بُنيت عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي أفريقيا، يشكل الاتحاد الأفريقي منبرا مفيدا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الجدير بالملاحظة أن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أديس أبابا في كانون الثاني/

الجماعية حيال المرأة والسلام والأمن. وبالتالي، فإننا نرحب بالملاحظات المقنعة التي قدمها ممثل المملكة المتحدة، القائمة على صياغة النصوص، والتي عبر فيها عن حاجتنا إلى زعماء وأنصار، ويسعدنا أن نشير إلى أن ممثلة السويد مرشحة جيدة لأن تكون من هؤلاء الأنصار.

وتقدر كينيا أيضا الملاحظات التي قدمها ممثل الصين، والتي ألقى فيها بمزيد من اللوم على الإرهابيين في الاستهداف السافر للنساء، ولا سيما في قارتنا، أفريقيا. وفي وقت سابق اليوم، أدان رئيس جمهوريتنا، فخامة السيد أوهورو كينياتا، بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنه هؤلاء الأفراد المنحرفون في مانديرا. كما نقدر النهج الاستشراقي اليابان للتمكين من عقد اجتماع الجمعية العالمية للمرأة في العام المقبل في اليابان. ولذلك، من الضروري أن نوفر تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به لبناء السلام وأن نوجه مزيدا من الأموال نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم الصناديق الخاصة، مثل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين.

وأخيرا، ترى كينيا أنه ما لم تُعالج مسألة تحويل الموارد من التنمية إلى شن الحروب على وجه السرعة، سنظل متخلفين عن الركب في جهودنا للوفاء بالتزاماتنا تجاه النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

نيجيريا.

السيد إبراهيم (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2016/871، المرفق) المقدمة كي نسترشد بها في مناقشاتنا.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على استثماره الثابت في قضية المرأة، وللمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على

العودة الطوعية للمشردين إلى أماكنهم الأصلية بأمان وكرامة. بل أنه وكنتيجة للجهود الآنفة الذكر، جرى في الأسبوع الماضي الإفراج عن ٢١ من فتيات شيبوك المختطفات. وستستمر الجهود إلى أن يتم إطلاق سراح بقية الفتيات في نهاية المطاف.

ونوه بمساهمات منظمات المجتمع المدني بوصفها جهات شريكة في منع وإدارة وتسوية المنازعات. وستواصل الحكومة النيجيرية إشراكها بوصفها من أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال نيجيريا ملتزمة التزاماً تاماً وراسخاً بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسنعمل بدأب لتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن. ونحن عازمون على تعزيز وتنفيذ مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي هذا السياق، التصدي للعوامل التي تؤثر سلباً على حياة النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة بوخاري (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك، فنلندا، أيسلندا، السويد وبلدي، النرويج. وأود أن أشكر جميع المتكلمين السابقين، لا سيما السيدة لوبيديا على يياها القوي الذي يذكرنا جميعاً بسبب حضورنا هنا.

لقد اتخذ القرار الثامن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بشأن المرأة والسلام والأمن، في المناقشة المفتوحة التي عقدت في العام الماضي (انظر S/PV.7533). لم يسبق أبداً أن قدمت بلدان كثيرة للغاية قراراً لمجلس الأمن. ولم يسبق أبداً الإدلاء بكل هذا العدد من البيانات. وقد تعهدنا بالالتزامات؛ وأنشأنا التوقعات وكنا على حق في ذلك، لأننا حينئذ كنا نعرف ما اعتدنا على مجرد اعتقاده. فحيثما تدمج المرأة وتستطيع

يناير، تركز تركيزاً خاصاً على مشاركة النساء والشباب في تنمية القارة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا، تشكل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محركاً رئيسياً للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وضعت الجماعة الاقتصادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خطة عمل متكاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتؤكد خطة العمل على أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وجهود الوساطة وبناء السلام، فضلاً عن إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع.

وتمشيا مع الجهود دون الإقليمية، أطلقت نيجيريا في آب/أغسطس ٢٠١٣ خطة عمل وطنية من أجل التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتجسد الخطة التزام الحكومة الاتحادية بضمان أمن النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح وتعزيز مشاركتهم النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونيجيريا ملتزمة أيضاً بأحكام القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن إنهاء أعمال العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع.

ونتعاون مع جيراننا، تشاد والكاميرون والنيجر وبنين، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام المتمردة التي تستهدف النساء والفتيات. وتجربتنا اليوم هي دليل على إمكانية إلحاق الهزيمة بالإرهاب من خلال التعاون الدولي الثابت العزم. وقد توجت الجهود المستمرة التي تبذلها نيجيريا وشركاؤها الدوليون بتحرير الأراضي التي كانت تحتلها جماعة بوكو حرام.

ومن الجدير بالملاحظة أن ٨٠ في المائة من المشردين داخلياً في شمال شرق نيجيريا، وعددهم مليوناً شخصاً، هم من النساء والفتيات. وقد اتخذنا خطوات ملموسة من أجل تلبية احتياجاتهم الإنسانية وضمان توفير الظروف اللازمة لتمكين

بلدان الشمال الأوروبي تشكل الآن جزءاً من شبكة عالمية من الوسيطات، التي ينبغي أن نستفيد من خبرتها وكفاءتها في عمليات السلام والأمن في المستقبل. والقول بالافتقار إلى النساء المقتدرات لم يعد عذراً مقبولاً.

كما تتعاون فنلندا والنرويج مع إدارة الشؤون السياسية بشأن تدريب كبار وسطاء الأمم المتحدة. وبينما يتصدر الحفاظ على السلام جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن، تعمل بلدان الشمال الأوروبي على أن جعل خطة المرأة والسلام والأمن في صميم هذا الجهد. والأهم هو أننا ونحن نعمل من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف، ندعم المنظمات النسائية وشبكات الشباب، لأننا نعتقد أنهما جهات فاعلة رئيسية. وإننا نأخذ بأرائها في وضع سياستنا الإنمائية وندعمها من خلال برامج ملموسة. فقد أطلق رئيس الوزراء النرويجي مؤخراً منتدى جديداً للحوار لصانعات السلام على الخطوط الأمامية للتطرف العنيف ومقررات السياسات على أعلى مستوى. وللتدريب أهمية حاسمة من أجل زيادة الوعي وتحسين تنفيذ الجوانب الجنسانية في بعثات حفظ السلام. ولذلك قامت بلدان الشمال الأوروبي بإنشاء مركز الشمال الأوروبي للمسائل الجنسانية في العمليات العسكرية. وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت القوات المسلحة السويدية كتيباً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات العسكرية، وهو الأول من نوعه على الإطلاق.

وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نعرب عن دعمنا القوي للاقتراح الذي قدمته إسبانيا والمملكة المتحدة بخصوص وضع إطار لتعزيز الخدمات الاستشارية الجنسانية/وحدة المرأة والسلام والأمن في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وهذا من شأنه أن يعزز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منظوري الأجلين القصير والطويل.

ممارسة التأثير، تزداد فرص التوصل إلى اتفاق السلام، وتزداد احتمالات دوامه. وحيثما تشارك المرأة في حفظ السلام، تحظى عملياته بمزيد من الثقة وتصير أكثر فعالية. وحيثما تكون الإرادة السياسية، يمكن معالجة العنف الجنسي، حتى في الأزمات الإنسانية.

لكن، على الرغم من معرفتنا وخبرتنا، وبالرغم من التزاماتنا، ما زال أمامنا شوط طويل. فالمرأة ما زالت مقصية من العديد من العمليات التي تقرر مستقبلها. والمرأة لا تزال تعاني الاعتداء، بل هي تُستهدف بشكل مباشر. ونحن لا نستفيد بعد من موارد ٥٠ في المائة من السكان لدينا في المسائل التي تشد فيها حاجتنا لذلك. بيد أننا قد اتخذنا بعض الخطوات. ونرحب بفريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي يوافق مجلس الأمن بالمعلومات، ونرحب بشبكة جهات التنسيق الوطنية التي شكلت لضمان قدر أكبر من المساءلة. ونحن نرحب بالتقرير الرئيسي الجديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن المرأة والسلام والأمن. وفي الميدان، على الرغم من التحديات المقبلة، فإن عملية كولومبيا قد ارتقت بمستوى التطلعات.

ومن الآن فصاعداً، ستوقع المرأة المشاركة. وسيطالَب المجتمع المدني بالاستماع إليه. وسيرغب المزيد من أصحاب المصلحة في أن يكون لهم رأي، لأن ذلك تم القيام به من قبل. ورغم أن المحادثات السورية لا تسير في الاتجاه الذي كنا نأمل، فإن عملية جنيف حققت شيئاً جديداً، وهو أن المرأة والمجتمع المدني يستشاران بانتظام من خلال آليات رسمية مبتكرة. ولدنا الآن أمثلة ملموسة للغاية على الإدماج. وكنا سعداء جداً بدعم هذه التطورات.

واستلهاما لمبادرة من جنوب أفريقيا، أطلقت شبكة للوسيطات من بلدان الشمال الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في أوصلو. وهذا يعني أن المرأة في

المتحدة للمرأة، وأيضا للسيدة ريتا لوبيديا على شهادتها المؤثرة. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأود أن أعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي، بصفته رئيس مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يظل التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. والاستراتيجية العالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية تحدد اتجاهها واضحا بأننا سنواصل تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع إجراءاتنا الخارجية. ونحن ثابتون بحزم على التزاماتنا التي حددناها قبل عام، ونعزز على سبيل الأولوية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد قمنا بمتابعة فعالة لتعهداتنا استنادا إلى أربع أولويات رئيسية.

أولا، قمنا بتعزيز مشاركة امرأة وتوليها القيادة وما زلنا ملتزمين بالريادة عن طريق إبداء القدوة، مثلما فعلنا في حالة إبرام الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية في عام ٢٠١٥، عندما تولت الممثلة السامية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغيريني، فضلا عن الأمانة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، السيدة هيلغا شميد، قيادة الفريق التفاوضي للاتحاد الأوروبي، وتقودان الآن مرحلة التنفيذ المقبلة الهامة وتقدمان التوجيهات المناسبة بشأنها. ومن أصل ١٠ بعثات لإدارة الأزمات المدنية لدينا، خمس تقودها الآن نساء. فمن سورية إلى كوسوفو وجنوب السودان، نستخدم نفوذنا على الصعيد الخارجي لدعم مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن وفي العمل الإنساني.

وتنشر بلدان الشمال الأوروبي العديد من النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام، ذلك أن ٣٥ في المائة من ضباط الشرطة الذين نشرتهم النرويج و ٥٠ في المائة من ضباط الشرطة الذين نشرتهم السويد نساء، و ٤٠ في المائة من جميع الموظفين الذين ترسلهم فنلندا إلى عمليات إدارة الأزمات المدنية نساء. وشكلت النساء ٥٠ في المائة من الخبراء الذين نشرتهم الوحدة الأيسلندية للاستجابة للأزمات في السنة الماضية. وهذا لأننا نعلم أن التوازن بين الجنسين يحسن أداء وحدتنا. وتؤيد أيضا الاتحاد الأفريقي والعديد من البلدان الأفريقية في مساعيها الرامية إلى تدريب عدد أكبر من النساء ولضمان استجابة قوات الشرطة لديها للمتطلبات الجنسانية.

إن العنف الجنسي يدمر الأفراد والمجتمعات المحلية، ويقوض السلام والتنمية. ولهذا السبب تركز بلدان الشمال الأوروبي على منع هذه الفظائع ومكافحتها. ونحن نشرك في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، التي تقودها حاليا السويد. ونعمل مع الاتحاد الأفريقي ونؤيد مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، والاستجابة السريعة في مجال العدالة، والمجتمع المدني.

وستواصل بلدان الشمال الأوروبي تعزيز جدول أعمال ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أينما كانت هناك مناقشات بشأن السلام والأمن، لأننا نريد السلام ونريد سلاما يدوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة ماريناكي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن شكرنا الخاص للسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، على عرضها لتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2016/822) وعلى ما أبانت عنه من قيادة ممتازة في تعزيز جدول أعمال هيئة الأمم

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزامنا على النحو المعرب عنه خلال مناقشة العام الماضي (انظر S/PV.7533). ويمكن للأمم المتحدة أن تواصل الاعتماد بشكل كامل على دعم الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم على نحو أفضل ونطاق أوسع وبشكل أسرع وأكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعضاء مجلس الأمن على بيانهم لدعم مشاركة المرأة في عملية السلام في بلدي. كما أود أن أشكر السيدة ريتا لوبيديا ومنظمتها على تشاطر شهادتها. ولها أن تطمئن إلى أن النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي بالنيابة عن النساء من المجتمع المدني الكولومبي اللاتيني يسعين إلى بناء السلام للتأكد من صون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هافانا سيجد آذانا صاغية.

ويشكر وفد بلدي الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، بعد ١٦ سنة تقريبا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). تقول الورقة المفاهيمية للرئيس (S/2016/871، المرفق)، التي وزعها وفده للمناقشة، إن جميع الدراسات التي كلف الأمين العام في العام الماضي بإجرائها تشير إلى وجود صلة كبيرة بين مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفعالية واستدامة إعادة البناء اللاحقة. وقد انعكس هذا الاستنتاج في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) العام الماضي. يجب أن نواصل إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، ويجب على الدول أن تضطلع على نحو كامل بالمسؤولية عن حماية وضمان حقوق المرأة في بيئة آمنة وملائمة.

ثانيا، اتخذنا إجراءات لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع، مع التركيز القوي على البعد الإنساني. وقمنا بتمويل عمليات العدالة الانتقالية في كوسوفو وكولومبيا والفلبين للمساعدة في معالجة الانتهاكات السابقة. وندعم مشاريع في أوكرانيا وبوروندي للتصدي لاستخدام العنف ضد المرأة. وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين من مشاريعنا الإنسانية التي تواجه العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ما يقرب من ٣,٥ ملايين شخص، ونواصل دعم العمل الممتاز الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا.

ثالثا، واصلنا إدماج المنظور الجنساني في عملية التصدي للتهديدات الناشئة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف، وإشراك المرأة بصورة مباشرة في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والتطرف. وقمنا بتمويل مشاريع مجتمعية متنوعة عبر القرن الأفريقي وفي باكستان وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعا، عززنا الأطر التعاونية، في إطار الاتحاد الأوروبي ومع شركائنا الخارجيين على السواء. وفي حزيران/يونيه، أكدنا مجددا شراكتنا الاستراتيجية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونحن بصدد وضع الصيغة النهائية للشبكة الأوروبية لمراكز تنسيق الشؤون الجنسانية وشبكة مراكز التنسيق الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للربط بين جميع أصحاب المصلحة الأوروبيين من خلال الخطة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والمرأة والسلام والأمن. وأحرزنا تقدما في الوفاء بالالتزام المالي الكبير الذي تعهدنا به قبل سنة، وسوف ننشر قريبا مقترحات المشاريع الجديدة للإسهام في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في البلدان الشريكة.

في الختام، ورغم صعوبة نتائج استفتاء ٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الحكومة قد دعت إلى حوار وطني للجمع بين جميع الأطراف للمساعدة على التوصل إلى اتفاق وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. وجرى تعزيز الالتزام بالمساواة بين الجنسين والسلام في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عندما أكد الرئيس سانتوس و ١٠٩ من المنظمات النسائية مجددا الدعم لاتفاق السلام والترحيب بكون حقوق الضحايا في صميم الاتفاق وبالاعتراف بالدور الأساسي للنساء والفتيات في بناء السلام. وسيواصل رئيس كولومبيا السعي من أجل السلام حتى آخر لحظة في ولايته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة، والأمين العام ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على التزامهم الثابت بهذه المسألة.

عندما يتعلق الأمر ببناء السلام، فإن سجل المجتمع الدولي هذه السنة الماضية غير مشجع. لم يحدث منذ عام ١٩٤٥ أن كان هناك هذا العدد الهائل من الأشخاص المشردين، والعديد منهم من النساء والفتيات الصغيرات. الصراعات المسلحة في سورية واليمن والعراق مستمرة وتتسبب في معاناة هائلة للسكان المدنيين. وفي هذه الأوقات الصعبة، من الضروري تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، وبخاصة مع الشبكات النسائية. وكولومبيا مثال ممتاز على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الشبكات النسائية للمجتمع المدني في جهود السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، أشكر فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وجميع المنظمات المنتسبة إليه على الجهود التي لا تكل لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هنا في نيويورك.

في كولومبيا، ونحن نختتم فصلا صعبا من فصول أطول صراع يشهده نصف الكرة الغربي، ندرك أن النساء والفتيات يضطلعن بدور أساسي واستباقي في بناء السلام الذي نتوق إليه بشدة. وبمكنا القول بأن العملية كانت تجربة جديدة، تكاد تكون غير مسبوقة. فهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها صراحة التركيز على البعد الجنساني، ليس من خلال مشاركة النساء بوصفهن أعضاء كاملات الصلاحية لكلا من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والحكومة، ولكن أيضا من خلال إنشاء لجنة فرعية للشؤون الجنسانية وعملها - الذي أقر به الأمين العام والعديد من الوفود هذا الصباح - والذي أثمر، من خلال حوار صعب في كثير من الأحيان لكنه قائم على الاحترام، عن نص جميع فصول اتفاق السلام النهائي على أحكام محددة تتعلق بنوع الجنس.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2016/822) عن المرأة والسلام والأمن، شكلت النساء ما يصل إلى ثلث المشاركين على الطاولة، وحوالي نصف من شارك في المشاورات وما يزيد على ٦٠ في المائة من الضحايا والخبراء الذين زاروا طاولة المفاوضات في هافانا. نحن نسلم بأن المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، حفز إعادة بناء هذا والتقييد بجدول أعمال حقوق المرأة في المستقبل. وهذا هو السبب في أن المنظمات النسائية أصبحت الآن شركاء استراتيجيين للدولة في السعي وراء ذلك الهدف المشترك. وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، يكمن عزم الحكومة على التغلب عليها في التزامها بتقديم تعويضات للنساء عن الإصابات التي تعرضن لها، وضمن عدم تكرار الاعتداءات فضلا عن التدابير الوقائية. وسيواصل بلدي النهوض بثقافة خالية من جميع أشكال التمييز والعنف. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بالانضمام إلى شبكة مراكز التنسيق الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المنشأة مؤخرا، وهي مبادرة تقودها إسبانيا وبلدان إقليمية أخرى.

الجنس التي تسنى إعدادها بفضل هذا المشروع ضد اثنين من قادة المتمردين الكونغوليين في المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً، إن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس مسألة رئيسية ملحة.

وبناء على ذلك، سوف تجعل سويسرا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أولوية لها في التزاماتها الإنسانية. وسيشمل ذلك تعزيز إمكانية حصول الضحايا على مختلف الخدمات، وتعميم هذا الموضوع في شتى مجالات المعونة الإنسانية، ودعم المنظمات الإنسانية الشريكة في عملها المتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ولا تزال سويسرا جهة من الجهات المانحة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد زادت مساهمتها إلى ٤٨ مليون فرنك سويسري للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وفي وقت سابق من هذا الشهر، افتتحنا أيضاً مكتب الاتصال الجديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف. وكما ذكر الأمين العام، تواصل الدول الأعضاء تحمّل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وسويسرا على استعداد للقيام بهذا الدور، وهي تجدد التزامها بالبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال مينديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية.

إن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري

إن خطة العمل الوطنية لسويسرا صك حكومي يتوخى آلية تشاركية مصممة خصيصاً للمجتمع المدني. وسيشهد هذا العام الاستعراض الثالث لتلك الخطة. وفي هذا الصدد، أعدت منظمات المجتمع المدني تقرير تنفيذ بديلاً. وستنظر سويسرا في استنتاجاته لدى تحديث خطة العمل الوطنية في عام ٢٠١٧. وترفع التقارير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية بانتظام من أجل الرقابة البرلمانية. أما عن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في العام الماضي، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من أجل دعم الحوار السياسي في ليبيا وعملية صياغة الدستور، يسرت سويسرا أفرقة المناقشة النسائية. وقامت ٣٨ من الجماعات النسائية من مختلف الخلفيات بالتفاوض على برنامج للسلام ووضعه، وهو الذي جرى إطلاقه في اجتماع رفيع المستوى في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ثانياً، لا بد من أخذ الجماعات المسلحة من غير الدول في الاعتبار في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتواصل سويسرا جهودها الرامية إلى تيسير الحوار المباشر مع تلك الجماعات، التي يجب أن تعترف بمبادئ القانون الدولي الإنساني وتلتزم باحترام القواعد القائمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا المبادرة النسائية من أجل العدالة بين الجنسين، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين من جيش الرب للمقاومة في أوغندا وضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق توفير الدعم النفسي الاجتماعي والحصول على المساعدة الطبية. ويسهم المشروع أيضاً في مساءلة مرتكبي العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس بموجب القانون الوطني والقانون الدولي. فعلى سبيل المثال، استخدمت الوثائق المتصلة بالعنف الجنسي والقائم على نوع

في جميع الأدوار الأخرى. ويجب أن تصبح النهج المتبعة في كولومبيا هي القاعدة. وبالتالي، فإننا نؤيد الدعوات الموجهة إلى الأمين العام بغية تعيين عدد أكبر من النساء الوسيطات والنساء القياديات في أفرقة الوساطة، والتأكد من أن تتضمن عمليات الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة المنظور الجنساني. وبالمثل، فإن المنظورات الجنسانية والاحتياجات الخاصة للمرأة يجب أن تدرج على نحو شامل في جميع اتفاقات السلام.

ومن الضروري للأنشطة التي تضطلع بها بعثة ما لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة أن تراعي الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، والاعتراف بأهمية مشاركتهن في التفاعلات مع المجتمعات المحلية. لذلك، نؤيد فكرة إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، بدءاً من مرحلة التخطيط وفي جميع المراحل الأخرى، ونؤيد إشراك مستشارين للشؤون الجنسانية في هذه العمليات من أجل توفير الاهتمام المحدد والتميز بالنساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا الصراع والعنف. ونؤيد بأن ١٦ عملية لحفظ السلام لديها بالفعل وحدات أو جهات تنسيق مكرسة للمسائل الجنسانية، وندعو إلى بذل الجهود نفسها في البعثات السياسية الخاصة، لأنه ليس هناك خبراء في الشؤون الجنسانية سوى في ٦ من أصل ١٠ بعثات قائمة. وفي هذا الصدد، نشدد أيضاً على أن نشر عدد أكبر من النساء على أرض الواقع، فضلاً عن زيادة عدد الأفراد الاناث في الجيوش الوطنية للدول الأعضاء، لا يزال أولوية.

وإن طابع الأزمات ليس طابعاً محايداً من حيث المنظور الجنساني. والصراعات المسلحة هي أكثر تأثيراً على المرأة لأن الانتهاك والاستغلال الجنسين أصبحا سلاحاً من أسلحة الحرب. وتدين المكسيك بأشد العبارات العنف والاستغلال الجنسي اللذين تتعرض لهما النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح. لهذا السبب، يناصر بلدنا على الصعيد الإقليمي مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، والدراسة العالمية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادرة بموجب القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) أمور لا يسعها إلا توفير زخم جديد للدور الذي تؤديه المرأة في حالات الصراع، وإدراج المنظور الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام، وزيادة أهمية مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات والتصدي لها، وإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

وعلى الرغم من أننا ندرك التقدم الذي أحرز في تنفيذ البرنامج، إلا أنه لم يكن واسع النطاق، وذلك بسبب وجود القيود الجغرافية والسياسية. لذلك، المهم أن نغتنم هذه الفرصة لاستعراض برنامج السلام من أجل تجديد التزام الأعضاء، والدعوة إلى حقوق المرأة والمنظور الجنساني باعتبار ذلك من الجوانب الأساسية لحفظ السلام والأمن الدوليين، وقبل كل شيء دور المرأة والتنمية في بناء السلام وتحقيق السلام المستدام.

وإن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) ساعد على تحقيق نقلة نوعية في برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالسلم والأمن الدوليين من حيث مفهوم السلام المستدام. فالسلام المستدام يتطلب نهجاً شاملاً وطويلة الأجل تربط بين العمل السياسي، والأمن، والعدالة، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان دعماً للجهود الوطنية التي تؤدي فيها المرأة دوراً مركزياً. ونحن ندرك على وجه الخصوص الحاجة إلى التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، والوساطة، ووقف الأعمال القتالية، ونزع السلاح، ورصد اتفاقات السلام.

وفي هذا الصدد، تسلط المكسيك الضوء على النجاح الذي تحقّق في حالة كولومبيا، حيث اتسمت عملية المفاوضات المؤدية إلى اتفاق السلام في ذلك البلد بحضور المرأة ومشاركتها الكبيرة. ونقدّر أيضاً جهود بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا من أجل تعظيم عدد النساء كمراقبات واضطلاعهن

في النهوض بالبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. كما أننا نرحب بالاحاطة الاعلامية التي قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظور الهام للمجتمع المدني الذي جرى عرضه علينا هذا الصباح.

إن الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي جرى بتكليف من القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، أتاح فرصة هامة ليس للتفكير في التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار فحسب، بل أيضا لمعايرة طموحنا الجماعي تجاه تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في توطيد دور المرأة في حل الصراعات، وبناء السلام، وحفظ السلام، ونظم العدالة الانتقالية.

ولقد أكد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) مجددا التزامنا القوي بالإطار المعياري الذي يعتبر المرأة عنصرا محوريا من عناصر تسوية الصراعات. ونرحب أيضا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، بوصفه عنصرا مكتملا ومعززا للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

إن المرأة في جميع أنحاء العالم، من كولومبيا إلى أوغندا وإلى بوروندي وإلى تونس، برزت كقائدة وعاملة على بناء توافق الآراء، وبالتالي باعثة على الأمل في تحقيق السلام والازدهار وسط الصراعات والفوضى والعنف. غير أن الملايين من النساء والفتيات ما فتئن من بين أكثر الفئات ضعفا في حالات الصراع المسلح. ومن ضمن مرتكبي الجرائم ضد النساء والفتيات تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، فضلا عن الدول التي تستخدم الإعتداء الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. ولقد شهدنا في منطقتنا آلاف النساء اللواتي وقعن ضحية القمع الوحشي؛ وشهدنا عددا آخر منهن لا يحصى يتعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي - أسوأ أشكال العنف وأكثره مدعاة للشعور بالصدمة.

ويشيد بلدي بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لمنع الاعتداء الجنسي من جانب الأفراد الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة. فهذه الأفعال يجب عدم السماح بحدوثها مرة أخرى. ونرحب ترحيبا خاصا بتعيين منسق خاص للتعامل مع هذه المسائل، وندعو جميع البلدان المساهمة بقوات إلى التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء ارتكاب الاعتداءات الجنسية من جانب الأفراد التابعين لها. وفي الوقت نفسه، نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الموازنة حيال تدريب العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في المسائل المتعلقة بنوع الجنس ومنع الاعتداءات الجنسية.

وتعرب المكسيك أيضا عن قلقها إزاء الزيادة المثيرة للجزع في استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الجماعات الإرهابية، ولا سيما تلك المشاركة في الصراعات المسلحة. وعلى هذا الأساس، نرحب بمبادرة الأمين العام التي تقضي بتحديد المساواة بين الجنسين كأولوية من أولويات خطة العمل التي وضعها لمنع التطرف العنيف، ونعتبر قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩١ علامة إيجابية، وهو جاء تنويجا للاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، حيث يُبرز أهمية النهوض بالمزيد من أوجه التآزر بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات النسائية في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأخيرا، أكرر التزام المكسيك بالتنفيذ الكامل لخطة السلام المستدام، مع التعزيز الشامل للبرامج التي تلبى الاحتياجات المحددة للمرأة فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات في جميع مراحلها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نحن ممتنون للأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة وقيادته القوية

السرور أن نلاحظ استفادة أخواتنا الأفغانيات من المهارات الأساسية التي اكتسبناها في باكستان في تحقيق رفاه وطنهن، أفغانستان.

وباكستان تعتقد اعتقاداً راسخاً أن أفضل السبل لتعزيز وحماية مصالح المرأة في حالات النزاع يكمن في معالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات ومعالجة القضايا الشاملة المتعلقة بالحوكمة. وهذا يتطلب تضافر الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها. كما نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة معالجة المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفقاً لمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وأي انحراف عن تلك الولاية أو انتشار لولايات جديدة ينطوي على خطر تقويض التوافق في الآراء حول هذه المسألة الحيوية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة روسيا على تسليط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والأمين العام على توصياته الثاقبة في تقريره السنوي (S/2016/822). ونعرب عن تقديرنا الكبير للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولفريقها. ونشكر أيضاً السيدة ريتا لويديا، إحدى ممثلات المجتمع المدني.

ونشيد بالآليات القائمة التي أنشئت عقب اجتماعات أفرقة الاستعراض الرفيعة المستوى المعنية بعمليات حفظ السلام وبناء السلام في عام ٢٠١٥ واستعراض الـ ١٥ عاماً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي أبرزت بقوة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن أبرز هذه الآليات فريق الخبراء غير الرسمي الجديد التابع لمجلس الأمن والأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وشبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن والاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه بالرغم من الزخم الآيل إلى التغيير، فإن الدعم يجب أن يتجاوز مجرد الكلمات. لذلك، من الأهمية بمكان تحديد التركيز على تنفيذ البرنامج المشترك. وهذا أمر أساسي للتغلب على الثغرات والتحديات التشغيلية، والوفاء بوعودنا حيال تحقيق السلام والأمن. وبما أن المرأة عامل لتحقيق السلام، فإن لها دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، لأن السلام والتنمية، كما نتفق جميعاً، يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. لذلك، إن تمكين المرأة أمر أساسي أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية التي تشمل الجميع.

والمهارات الخاصة للمرأة في مجال الوساطة تجعلها مهياً بشكل خاص لتبوء مناصب المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام لكنها لا تشغل سوى أقل القليل من هذه المناصب. ومن الواضح أن ذلك لا بد أن يتغير.

وتؤيد باكستان تأييداً كاملاً أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وهي تضطلع بدور هام في النهوض بهذه الأهداف بوصفها مساهماً رئيسياً بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتخدم حافظات سلام باكستانيات كضابطات شرطة - ضابطات شرطة شجاعات - وطبيبات وممرضات في بعثات في آسيا وأفريقيا ومنطقة البلقان. وقد جعلنا التوعية بالمسائل الجنسانية جزءاً إلزامياً في تدريب حفظة السلام الباكستانيين. وبلدي على استعداد لتشاطر تجربته من خلال تنظيم برامج تدريبية لضابطات الأمن بغية تعزيز قدرتهن على الاستجابة لحالات الأزمات.

وبوصفها بلداً يستضيف أكبر عدد من اللاجئين لفترات طويلة في العالم، تسمح باكستان للاجئين الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، بالحصول على التعليم المجاني والرعاية الصحية وتمكنهم من الحصول على وظائف. ومن دواعي

ونحن ندرك الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المرأة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي حل النزاعات. ونسهم حالياً بنشر مراقبين عسكريين ذوي كفاءة عالية ومعرفة بالشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد وقعت كازاخستان على بيان لندن الذي يسلط الضوء من بين مواضيع أخرى على دور المرأة في عمليات حفظ السلام. كما تؤيد مبادرة الأمم المتحدة الجديدة لتعيين عدد أكبر من النساء في المناصب القيادية العليا في الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه مضاعفة عدد النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠.

ونرحب بالصلات الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠- وهي الصلة التي لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات. ونحن نركز على أفغانستان مع اتباع نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وتسويتها والتعافي وإعادة الإدماج والمساعدة الإنسانية، وذلك من خلال برنامجنا لمعونات التنمية الرسمية المعروف باسم KazAID. وبالتعاون مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلقنا في آب/أغسطس ٢٠١٦ العديد من المبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين في أفغانستان بما في ذلك من خلال توفير دعم في مجال السياسات لوزارة شؤون المرأة في أفغانستان وتنمية قدراتها.

وتتعهد كازاخستان بتقديم دعم ثابت للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حينما تتبوأ مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن وتود الإبقاء عليها بوصفها بندا ذا أولوية شاملة في مداورات المجلس. ويمكن التعويل على بلدي في أن يكون صوتاً قوياً مناصراً لحماية المرأة وتمكينها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

وفي الوقت نفسه وبالرغم من قطع خطوات جديدة بالثناء، لا تزال مشاركة وقيادة المرأة غير كافية في أوقات النزاع والسلام على السواء. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فالنصيب الإجمالي للنساء لا يزال عند نفس المستوى أو تراجع حتى في العديد من المجالات الرئيسية. ولذلك، من الضروري سد الفجوة بين النوايا والتنفيذ وبين القول والفعل. وهناك حاجة إلى زيادة توافر البيانات المصنفة جنسانياً والتقارير المقدمة عن التقدم المحرز في تنفيذ ورصد هذه الالتزامات، وإلى تكثيف الجهود لبناء القدرات وصياغة سياسات وتشريعات جديدة قوية لصالح المرأة. إننا بحاجة إلى مشاركة النساء في الوساطة وحل النزاعات وفي مراحل ما بعد النزاع والتعافي، فضلاً عن توثيق التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولن تكون العمليات العالمية فعالة إلا إذا أصبحت متجذرة بقوة على أرض الواقع. وأود أن أشرح الخطوات التي اتخذتها كازاخستان لدعم الجهود العالمية.

بالتعاون مع المكتب المتعدد الأقطار التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألماتي والمنظمات الإقليمية والبرلمان والمجتمع المدني، وضعت كازاخستان خطة عملها الوطنية عملاً بالقرار ١٣٢٥ مع تخصيص ميزانية لها من المقرر اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر. وسنعزيز التدريب في مجال المساواة بين الجنسين للقوات المسلحة وقوات الأمن وسنشجع مشاركة المجددات في عمليات حفظ السلام وسنطبق بصرامة سياسة عدم التسامح إزاء العنف الجنسي. وسنكفل تمثيل المرأة في أفرقة الوساطة وسنعين مستشارين أو منسقين للشؤون الجنسانية في الوزارات والإدارات المعنية. وسنعمل في سبيل تحقيق الهدف العالمي المتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها لمسألة المرأة والسلام والأمن. وسنضع في عام ٢٠١٧ أطراً للرصد تتضمن مؤشرات التقدم لتقييم هذه الأهداف.

والإنذار المبكر. ونعتبر مبادرة الأمين العام، "الحقوق أولاً" أداة هامة للقيام بذلك. ونرى أيضاً أن ثمة حاجة قوية إلى أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. ومن ثم، نؤيد الدعوة إلى تخصيص الموارد المناسبة لمستشاري الشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

وحيثما ننظر إلى الأمثلة الإيجابية لإشراك المرأة في عمليات السلام - على سبيل المثال في كولومبيا - نرى بوضوح أنه لا بد من تمكين المرأة بوصفها عنصراً فاعلاً لإحلال السلام. ولدينا بيانات تبين أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالات أن يدوم اتفاق السلام عامين على الأقل بنسبة ٢٠ في المائة، واحتمالات أن يدوم ١٥ عاماً على الأقل بنسبة ٣٥ في المائة. وبغية جعل ذلك ممكناً، نحن بحاجة إلى إزالة الحواجز التي تعترض مشاركتهن في الأنشطة المتصلة بالسلام. كما أن علينا ضمان إشراك المرأة بشكل كامل في صياغة وتنفيذ نظم الإنذار المبكر وفي جهود حفظ السلام وبناء السلام على جميع المستويات.

إن التشريد الجماعي للسكان في مختلف مناطق النزاع في العام الماضي أظهر مرة أخرى أنه حينما تنشب النزاعات، يكون النساء والأطفال ضمن الضحايا الأوائل الذين يعانون، ليس في منطقة النزاع فحسب، بل أيضاً حينما يفرون منها. ولذلك نحن بحاجة أيضاً إلى زيادة تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر. ولذلك السبب، فإننا سننظم بصورة مشتركة حدثاً جانبياً، بالترافق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتحقيق التصديق العالمي على بروتوكول باليرمو، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يعقد الساعة ١١/١٥ يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في غرفة الاجتماعات ٩. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على بروتوكول باليرمو وتنفذه بفعالية إلى أن تفعل ذلك.

السيد زيندر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سلوفينيا وسويسرا والنمسا وبلدي، ليختنشتاين.

إننا نرحب بهذه الفرصة لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة لا سيما القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذ في العام الماضي في أعقاب الاستعراض الرفيع المستوى.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام بان كي - مون على دعمه الثابت للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال الفترة التي تولى فيها منصبه. ونتطلع إلى العمل مع خلفه السيد أنطونيو غوتيريس لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونود أن نشيد بمجلس الأمن على إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وبالتالي تنفيذ أحد الجوانب الهامة للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونأمل أن يطلع المجلس عموم الأعضاء على عمل فريق الخبراء وأن يؤدي عمله إلى وجود أقوى للمرأة وإلى تعزيز المناقشات الخاصة بالسلام والأمن ومشاريع القرارات المتعلقة بمجالات النزاع المعروضة على المجلس.

وكما نرى من الاسم، فإن السلام في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يتعلق الأمر فحسب بجعل النزاع أكثر أماناً للمرأة أو إشراك النساء في عمليات التعمير بعد انتهاء النزاع؛ بل الأهم من ذلك يتعلق بتمكين المرأة من أجل منع نشوب النزاعات.

وضرورة أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات كانت من النتائج الرئيسية للاستعراضات الثلاثة الرفيعة المستوى في العام الماضي ومن أهم جوانب الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك، ندعو مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى زيادة التركيز على مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومنع نشوب النزاعات

للمرأة في منع نشوب النزاعات، وفي تسوية النزاعات، وفي عمليات الوساطة والسلام.

ونشجع انخراط النساء والرجال في تغيير علاقات القوى والمعايير الجنسانية دعماً لمجتمع أكثر شمولاً للجميع. ونعتقد أن سبيل المضي قدماً هو أن نأخذ أفضل ممارساتنا وأن نحولها إلى معايير موحدة. وينبغي أن يكون إشراك المرأة في عمليات السلام القاعدة وليس الاستثناء. ونرحب بإنشاء مجلس الأمن لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن نتيجة للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ونثني على جهود إسبانيا لجعل ذلك القرار حقيقة واقعة. ونؤيد مشاركة المجتمع المدني المنتظمة في ذلك الفريق، ونأمل أن يواصل الفريق إثبات قيمته المضافة إلى تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن.

وذلك يقودني إلى النقطة الثانية، وهي إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياساتنا الخارجية والأمنية. وهذا أحد الأهداف الرئيسية في هولندا. وسأقدم أحد الأمثلة. لقد حاولنا في المبادرات الإسبانية - الهولندية المشتركة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات تدريسي الدبلوماسيين والأفراد العسكريين بشأن القضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان. وبتلك الطريقة، حاولنا أن نسهم في فعالية بعثات السلام وعمليات إدارة الأزمات. ويتصل مثال آخر ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهناك، أوفدت مملكة هولندا كبار الخبراء في الشؤون الجنسانية في مسعى للتصدي للأعداد الكبيرة لحالات العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

وتركز نقطتنا الثالثة على تنفيذ خطة عملنا الوطنية وعلى دعمنا خطط العمل الوطنية للبلدان الأخرى. وأصدرنا خطة عملنا الوطنية الثالثة في آذار/مارس الماضي. وصغنا الخطة بشراكة مع أكثر من ٥٠ من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات المعرفة الهولندية. وبمحاولة تنسيق أنشطتنا مع

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على التزامنا الكامل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع قرارات المتابعة. ولا نزال ملتزمين بالتبرعات التي أعلنها العام الماضي خلال الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبرنامج المرأة والسلام والأمن، ونأمل أن تنفذ أيضاً في الوقت المناسب كمية التعهدات المثيرة للإعجاب التي أعلنتها الدول الأخرى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن مملكة هولندا تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي سيدي به ممثل إيطاليا في وقت لاحق اليوم، في ضوء تعاوننا المتصل بفترة ولايتنا الجزأة المقبلة في مجلس الأمن. وبالترافق مع إيطاليا، سنواصل وضع المسائل الجنسانية في صميم قضايا السلام والأمن. ونشعر بالفخر لأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اتخذته المجلس في آخر مرة كانت فيها مملكة هولندا أحد أعضاء المجلس، في عام ٢٠٠٠. وسأركز على ثلاث مسائل: أولاً، على الرؤية الهولندية؛ وثانياً، على إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياساتنا الخارجية والأمنية؛ وثالثاً، على أهمية خطط العمل الوطنية.

وتتعلق نقطتي الأولى بالرؤية الهولندية. ولعلي سأضمنها أيضاً تعليقا على دعمنا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. فنحن مؤيد قوي لكامل برنامج المرأة والسلام والأمن. وكما بينت لنا الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن ينصب تركيزنا على وضع الإطار المعياري الذي أنشأناه معاً خلال السنوات الـ ١٥ الماضية موضع التنفيذ - في الواقع اليومي. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام هو الإدماج ذو المغزى

وما فتئت ميزة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتمثل في التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به النساء بوصفهن أطرافاً فاعلة رئيسية في عمليات السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه لجعل الاضطلاع بهذا الدور أمراً ممكناً. ولا يزال أحد أكبر التحديات هو تنفيذ جميع أصحاب المصلحة على أرض الواقع للالتزامات التي قطعت في إطار الأمم المتحدة.

ولن يتحقق الحفاظ على السلام إلا إذا زدنا مشاركة النساء بوصفهن أطرافاً فاعلة في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك على وجه الخصوص في عمليات حفظ السلام. ونود أن نؤكد على أن نسبة ١٥ في المائة من الأفراد الأرجنتينيين المشاركين في عمليات حفظ السلام أو في البعثات السياسية الخاصة من النساء، وفقاً لأحدث البيانات. وتلك النسبة أعلى من المتوسط العام البالغ ٢٢،٤ في المائة. وسواصل العمل على تعميق ذلك الالتزام.

وترحب الأرجنتين بإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية غير الرسمية لبرنامج المرأة والسلام والأمن. وأهنئ مملكة إسبانيا على تلك المبادرة. ويضعف إنشاء تلك الشبكة الجهود المبذولة من أجل التحقيق الكامل لحقوق الإنسان للمرأة في البلدان التي تمر بتراعات، الأمر الذي يسهم في تنفيذ الدول لالتزاماتها وتعهداتها.

وتوافق الأرجنتين تماماً على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لدور المرأة في الدبلوماسية الوقائية، وعلى طاولة المفاوضات وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وذلك المنظور يرتبط بطبيعة الحال بالمفهوم الجديد للحفاظ على السلام، الذي يعترف بالدور الهام الذي ستضطلع به المرأة.

وبالنسبة للأرجنتين، يشكل إدماج المنظور الجنساني في وضع السياسات العامة وتنفيذها إحدى الأولويات. ولذلك السبب فإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة مدمج على نحو كامل في الالتزام الراسخ الذي قطعت حكومة

أنشطة المجتمع المدني، فإننا نهدف إلى جعل كل أنشطة تعزز الأخرى وتحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة. وتناشد مملكة هولندا البلدان الأخرى وضع خطط العمل الوطنية الخاصة بها، وسنحاول دعمها في القيام بذلك. وحالياً، وفي خطة عملنا الوطنية الثالثة نركز على ثمانية بلدان في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونؤيد مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة - يسري أن أرى رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة هنا - نحن نساعد النساء أعضاء المجتمع المدني السوري على أن يتحدن في مبادرة السلام والديمقراطية التي أطلقتها النساء السوريات. وبتلك المبادرة، التي يعود تاريخها إلى عامين، فإننا نهدف إلى مساعدة المرأة السورية من مختلف الخلفيات في متابعة برنامج مشترك والاصغاء لآرائهن خلال محادثات السلام السورية. وانضمت بعض النساء اللائي دعمناهن إلى المجلس الاستشاري للمرأة التابع لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا.

ويكتسي النهوض بدور المرأة بالغ الأهمية في جميع الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية. وستظل مملكة هولندا شريكة لتعزيز حقوق المرأة في جميع تلك الأبعاد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على دعوتي إلى الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن في الذكرى السنوية السادسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أيدته الأرجنتين بوصفها عضواً غير دائم في المجلس في عام ٢٠٠٠.

السريعة للعدالة؛ وبلدي عضو في مجلس إدارة المبادرة ورشحنا عدداً من الخبراء للانضمام إلى قائمتها.

وفي كثير من الحالات، فإن انتهاك حقوق الإنسان للمرأة والاعتداء على السلامة الجنسية للنساء والفتيات في حالات النزاع، فضلاً عن احتطاف النساء والفتيات بهدف استغلالهن في العمل والاستعباد الجنسي والاتجار، يكون من فعل أفراد من المتمردين أو الجماعات الإرهابية، فضلاً عن أفراد من القوات المسلحة أو قوات الأمن. بل وفي بعض الحالات، فإن مثل هذه الجرائم قد يرتكبها أفراد في عمليات حفظ السلام المشاركة.

ونحن بحاجة إلى العمل لصالح تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعزيز التدابير الرامية إلى منع حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين في عمليات حفظ السلام، اتساقاً مع سياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح المطلق. ولا بد لنا أيضاً من تنفيذ القرار فيما يتعلق بمكوناته العسكرية والشرطية والمدنية، للانتقال من ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة الوقاية. وسيكون لتلك الإجراءات أثر حقيقي على بناء السلام في مختلف أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي تضم إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي، تايلند.

تود الرابطة أن تتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/822)، والمدير التنفيذي لكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وممثل المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية الزاهرة بالمعلومات. كما نود أن نشكر

بلدي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والدفاع عن حقوق المرأة وحماية هذه الحقوق.

إن الأرجنتين ملتزمة بالمشاركة ذات المغزى للمرأة في صنع القرار وفي جميع عمليات السلام. ولذلك السبب اعتمدنا خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة باعتبارها أداة تدمج جميع الوكالات الوطنية العاملة في مجال المرأة والسلام والأمن. ويتمثل أحد أهداف خطة عملنا الوطنية في زيادة مشاركة النساء من شتى الميادين - السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية - في الإسهام في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصنع السلام.

وتعتقد بلادي اعتقاداً راسخاً أن المجتمعات الأكثر عدلاً ومساواة والتي تحترم حقوق المرأة هي مجتمعات أكثر سلماً. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإن تعزيز قيام المرأة بدور مفيد في جميع مراحل عمليات السلام وتعميم المنظور الجنساني في اتفاقات السلام وفي السياسات العامة من أولويات سياستنا الخارجية في هذا المجال. وتشجع الأرجنتين أيضاً إدماج المنظور الجنساني في جميع عمليات السلام التي تشارك فيها الأمم المتحدة. ونحن نعتبره عنصراً أساسياً للعمل مع منظمات المجتمع المدني التي ينبغي أن تستمر في المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات ذات الصلة بالموضوع.

وبعد اعتماد الخطة الوطنية للأرجنتين وإطلاقها في عام ٢٠١٦، عرضنا التعاون مع كولومبيا في المواضيع الجنسانية من أجل الإسهام في عملية السلام في البلد. ونحن مقتنعون بأن العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيكون له أثر حقيقي على بناء السلام في مختلف أنحاء العالم، ولذلك، عززت بلادي سياساتها بشأن وصول المرأة إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد فعلت ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال المشاركة في مبادرة الاستجابة

بحقوق المرأة والطفل وحمايتها بمواصلة جهودها في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن تلك المسألة.

وفي الاجتماع الوزاري الثاني للرابطة المعني بالمرأة والمعقود في مانابلا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جرى تشجيع كل الهيئات القطاعية للرابطة والدول الأعضاء على تعزيز الاستجابة الجنسانية ودمج المنظور الجنساني في أنشطتها ومبادراتها الخاصة. واعتمد الاجتماع أيضاً خطة عمل لجنة الرابطة المعنية بالمرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تركز على ستة مجالات رئيسية ذات أولوية، وهي تعزيز دور المرأة في القيادة، وتغيير القوالب النمطية والمعايير الاجتماعية غير الجنسانية، وتعميم المنظور الجنساني في كل الركائز الثلاث، والقضاء العنف ضد المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وحماية وتمكين النساء في حالات الضعف. وهذه الأولويات الشاملة تتسق مع الجوانب الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى حد كبير.

وتقر الرابطة بالدور البناء والإسهامات القيمة لحفظة السلام من الإناث، وبالتالي فإننا نؤيد الدعوة إلى زيادة عددهن. ويوفر العديد من أعضاء الرابطة بالفعل حفظة سلام من الإناث المدربات جيداً استجابة لتلك الدعوة. ونأمل أن يكون نهج الرابطة الشامل لمعالجة القضايا المتعلقة بالمرأة مكتملاً للجهود العالمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

واسمحوا لي أن أتحدث قليلاً بصفتي الوطنية. مملكة تايلند، كغيرها من الدول الأعضاء، تولي أهمية كبيرة للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الأمر الذي يتطلب بذل جهود دولية جماعية. ولذلك فإننا نرحب بإنشاء شبكة نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي اقترحتها إسبانيا والمملكة المتحدة، كخطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف، وقد انضمنا إلى هذه المبادرة بكل سرور.

الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، والتي تأتي بعد عام واحد من اختتام الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أكدت الدول الأعضاء خلاله التزامها بالتنفيذ الفعال لذلك القرار التاريخي.

يشجعنا أن نشهد تزايد الوعي حول العالم بالدور الذي لا غنى عنه للمرأة ومرياتها في مجالي السلم والأمن. مع ذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام بحق، فإن موضوع المرأة والسلام والأمن لا يستفاد به بشكل كافٍ للوقاية من النزاع، ولا يزال هناك عمل كثير على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تود الرابطة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقدم المحرز في منطقتنا نتيجة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما يؤكد جدواه.

إن الرابطة، إذ تنفذ المراحل المبكرة لجماعة ما بعد عام ٢٠١٥، ما فتئت تؤكد على الدور المتزايد للمرأة ومشاركتها في الركائز الثلاث للرابطة: الجماعة السياسية والأمنية للرابطة، والجماعة الاقتصادية، والجماعة الاجتماعية - الثقافية. والمسائل المتعلقة بالمرأة والمنظور الجنساني يتم التعامل معها من خلال عدة آليات وأطر رئيسية. وأود أن أشير إلى لجنة الرابطة المعنية بالمرأة واللجنة المعنية بالنهوض بحقوق المرأة والطفل وحمايتها، في جملة أمور. وقد اعتمد إعلان الرابطة المعني بالنهوض بالمرأة من أجل تعزيز المشاركة العادلة والفعالة للمرأة في كافة المجالات، كلما أمكن ذلك، فضلاً عن دمج الشواغل الخاصة للنساء ودورهن كعناصر فاعلة في السلام والأمن والتنمية في الخطط الوطنية للدول الأعضاء. واعتماد إعلان الرابطة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وخطة العمل الإقليمية للرابطة للقضاء على العنف ضد الأطفال، هو مثال ملموس آخر يؤكد التزام الرابطة بالتصدي للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله. وخلال قمة الرابطة المعقودة في فينتيان في أيلول/سبتمبر، كلف القادة لجنة الرابطة المعنية بالنهوض

ومن أجل النجاح في تنفيذ نهج شامل، نحن بحاجة إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى توصيات قابلة للتنفيذ بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن، ليس من مجلس الأمن فحسب بل أيضا من جميع هيئات المعاهدات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نجد السبل الكفيلة باستخدام الاستعراض الدوري الشامل للتعميل بمواصلة تنفيذها.

وتؤيد هنغاريا بقوة الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة المحدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام ومستوياتها. كما نشجع الدول الأعضاء على دعم مشاركة المرأة في هياكل صنع القرار المحلية والوطنية والعالمية، بما في ذلك مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية. وقد استمعنا اليوم إلى أمثلة قوية، وينبغي أن تكون مصدر إلهام لنا جميعا لأنها أمثلة ضربت لنا جميعا. ومن خلال تلك الأمثلة يمكننا إيجاد آليات تتيح مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي هذه الفترة، مولت هنغاريا، على سبيل المثال، حلقة تدريب جنساني في كينيا في إطار استراتيجيتها للتعاون الإنمائي الدولي.

وتضطلع النساء بدور رئيسي في المناطق المتضررة من النزاعات في كفالة سبل عيش أسرهن في خضم الفوضى، ويتسمن بالنشاط بصفة خاصة في بناء المجتمعات المحلية وحركات السلام على المستوى الشعبي. بيد أن هذه المنظمات التي تقودها النساء يقل عددها بشكل ملحوظ - بل تنعدم - في عمليات السلام الرسمية. ونأمل أن نشهد الاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء في عمليات السلام. وبالمثل، فإن زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام أمر في غاية الأهمية. ويمكن أن تكون إسهاماتها مفيدة بوجه خاص في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

ختاماً، نود التأكيد على حاجتنا جميعا إلى ضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عالمياً. وتايلند، جنباً إلى جنب مع أعضاء الرابطة الآخرين، مستعدة للعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوجياري (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): سمعنا هذا الصباح من السيدة ريتا لوبيديا أن النساء في حالات النزاع ممن يفتقرن إلى الحماية ويعشن في خوف مع خطر التعرض للاغتصاب بشكل يومي، لا يملكن الوصول إلى العدالة، ويعانين من الحرمان اقتصاديا ويعشن في ظل حريات محدودة. لذلك، أعتقد أن على المرأة أن تتحول من كونها ضحية إلى عنصر فاعل للسلام والأمن. ويجب أن نساعد في تحقيق ذلك الهدف، جنباً إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة. وهنغاريا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أركز اليوم على حاجتنا إلى التعاون. فالقضايا التي تشكل جزءاً من برنامج المرأة والسلام والأمن مترابطة ومتداخلة، ويجب معالجتها على هذا النحو. والتنفيذ الفعال لبرنامج المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب التعاون الوثيق والشامل بين المؤسسات والحكومات. وهنغاريا ترحب بإطلاق شبكة نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونأمل أن تساعد الدول الأعضاء في تنفيذ هذا البرنامج بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، شرعت هنغاريا بالفعل في عملية للتعاون بين الوزارات للنظر في كيفية تحسين مساهمتها الوطنية وأنشأت نقطة اتصال وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في وزارة الخارجية والتجارة.

ويوفر القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) أداة حاسمة للمجتمع الدولي لإحراز تقدم ملموس نحو المساواة بين الجنسين والسلام.

فمشاركة المرأة وانخراطها على قدم المساواة مع الرجال في تحقيق السلام والأمن مسألة شاملة، وتقوم الحاجة للخبرة الجنسانية في جميع المجالات، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. ومشاركة المرأة وإشراكها هما مفتاح الفعالية التنفيذية، والملكية المحلية وتعزيز الرقابة. وتسهم زيادة توظيف الموظفين، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات النسائية في إنشاء قطاع أمني فعال ومسؤول وتشاركي يلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال على السواء.

وتشدد سلوفاكيا على أهمية التنفيذ الفعال للقرار ٢١٥١ (٢٠١٤) بشأن إصلاح قطاع الأمن. فهذا القرار التاريخي يؤكد على أهمية المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن. ويؤكد على الدور الحيوي للمرأة في منع نشوب النزاعات، وفي حفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في تعزيز تدابير حماية المدنيين في الأجهزة الأمنية خلال عملية إعادة الإعمار. ويقترح إشراك المزيد من النساء في عمليات تدريب لأفراد الأمن، ويدعو إلى تنفيذ عمليات تدقيق فعالة بغية استبعاد مرتكبي العنف الجنسي من قطاع الأمن.

وفي الختام، فإننا نؤكد على دعمنا المتواصل لسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً ونهج عدم الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة في مجال الوقاية والحماية من العنف الجنسي في عمليات حفظ السلام. ونؤيد القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، الذي طلب إلى الأمين العام تقييم ما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء قد اتخذت خطوات للتحقيق في ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ومساءلة مرتكبي هذه الأعمال وأبلغته بالتقدم المحرز في التحقيقات عند تحديد مشاركتها في عمليات حفظ السلام.

كما ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز مشاركة المرأة وتعميم المنظور الجنساني كجزء من جعل عمليات بناء السلام وجهود التعافي بعد انتهاء النزاع أكثر شمولاً. ونحن لا نريد فقط أن تكون المرأة حاضرة في عملية صنع القرار على طاولة المفاوضات لأن ذلك عدلاً؛ ولكننا نريد إشراكهن لأن التاريخ قد أثبت مرات عديدة أن مشاركة المرأة أمر حيوي لبناء السلام وإيجاد مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد غالبا في (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونقدر قيادة مجلس الأمن والتزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين في السلم والأمن الدوليين. ونشيد إشادة خاصة بإسبانيا والمملكة المتحدة على جهودهما في إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن والتشارك في رئاسته. كما أود أن أثنى على هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها على مبادرتهم العديدة الجارية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وترحب سلوفاكيا بإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، في أيلول/سبتمبر، التي ستقوم دورياً بتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتبادلها.

وفي حين نؤيد البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن ألقى الضوء على بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

كما أشار المتكلمون الذين سبقوني، فإن التحدي الذي نواجهه في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس هو الافتقار إلى إطار معياري، بل الثغرات الكبيرة التي توجد عندما يتعلق الأمر بتنفيذه. وهذه حقيقة بالرغم من الأدلة الدامغة على الإسهامات التي تقدمها المرأة في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام باعتبارها من عناصر التغيير.

حل النزاع وبناء السلام لا يقدر بثمن ليس للمرأة فحسب، بل للمجتمع ككل.

وعلى الرغم من التقدم المحرز والاعتراف بحقيقة أن خطة المرأة والسلام والأمن بالغة الأهمية من أجل منع نشوب النزاعات والاستجابات الفعالة للأزمات المعقدة وأن المرأة من العناصر الهامة للتقدم في محادثات السلام، فإن إشراكهن في تلك العمليات، لا سيما في الأبعاد السياسية لا يزال غير متكافئ. والدور الإيجابي الذي تضطلع به المرأة في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها غالبا ما لا يقدر حق قدره إن لم يتم تجاهله، بدلا من الاعتراف به والاستفادة منه.

وتدعو الشبكة الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة، بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وندعو إلى زيادة الاعتراف بمشاركة المرأة - ودعمها - خلال جميع مراحل تسوية النزاعات وعمليات المصالحة بعد انتهاء النزاعات، لتكون اتفاقات السلام أقرب منالا وأكثر استدامة.

وتعرب الشبكة عن بالغ قلقها جراء تأثير الموجة غير المسبوقة من التشريد القسري على النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، فإنها تدعو إلى إشراك المرأة في وضع وتنفيذ الإجراءات الإنسانية والإنعاش المبكر، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة للدعم المستمر من الجهات المانحة للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة، لتقديم الدعم الملائم للمرأة من أجل الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود، وضمان تعزيز الصلة بين التنمية والمساعدات الإنسانية، وتحسين التنسيق مع الجهود المبذولة لبناء السلام وفي مجال حقوق الإنسان.

وندعو أيضا إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات، فضلا عن تعزيز جميع الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة عبر إقليمية تتكون من الأردن، أيرلندا، بنما، تايلند، جنوب أفريقيا كدولة ذات مركز مراقب، سويسرا، شيلي، كوستاريكا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان وبلدي سلوفينيا. وشبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية مؤلفة من الدول التي تدعو إلى إدماج نهج للأمن البشري في السياسات والبرامج على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية.

ونرحب بهذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وقد كررنا التأكيد، قبل عام هنا في هذه القاعة، على الالتزامات بمواصلة تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7533). وبتخاذ المجلس القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يكون قد أكد مرة أخرى على أهمية الخطة.

ويمثل إشراك المرأة في الأنشطة المتصلة بالسلام عنصرا حاسما في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونرى اليوم أن هناك المزيد من النساء مشاركات في محادثات السلام، وأن اتفاقات السلام تشمل المزيد من الأحكام التي تتصل بالاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، بما في ذلك دعم حقوق الإنسان الخاصة بهن، على نحو ما يبرزه تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٦ (S/2016/822) عن المرأة والسلام والأمن. وتؤيد الشبكة دعوة الأمين العام بأنه ينبغي أن تصبح المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والمشاورات الشاملة ممارسة معتادة في للتوصل إلى اتفاقات السلام. فدورهن الهام كعناصر تغيير فاعلة في تعزيز السلام والأمن ووصفهما في جميع مراحل

مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس.

وتولي سلوفينيا عناية خاصة للتوعية والتدريب بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك داخل قواتنا المسلحة الوطنية. ومن المهم أن يعي جميع المشاركين في عمليات السلام والأمن، الأدوار التي تضطلع بها المرأة، والمزايا التي تجلبها للأنشطة المتصلة بالسلام. وتمثل تجربة القوات المسلحة السلوفينية في أن مشاركة عدد أكبر من النساء في عمليات إدارة الأزمات وبعثات حفظ السلام يكفل وساطة أفضل، وخاصة في سياق المجتمعات المحلية، وبوجه خاص فيما بين الفئات المحرومة اجتماعيا في مناطق الأزمات، بما في ذلك النساء على المستوى المحلي. وأدرج رفع مستوى الوعي والتعليم بشأن التنفيذ الشامل لخطة المرأة والسلام والأمن، في مختلف البرامج التعليمية وأصبح عنصرا هاما من عناصر نظم التدريب في القوات المسلحة السلوفينية.

وفي الختام، تتفق سلوفينيا في الرأي مع تقرير الأمين العام بأن إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياقات السلام والأمن يجب أن يظل جهدا متواصلا. وعلينا جميعا أن نسعى جاهدين لإزالة العقبات التي تعترض سبيل مشاركة المرأة، وخاصة في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، والممارسات الضارة التي تعوق تمتع المرأة بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع غيرها من أفراد المجتمع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة كسنغانا - ياكوبوفسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الوفد الروسي على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت.

المتصل بالتراعات. ولفترة طويلة، يرتكب العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، على نطاق منهجي وواسع النطاق كجريمة ضد الإنسانية بل وكسلاح من أسلحة الحرب. إننا نؤكد أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة في إطار الولايات القضائية الوطنية أو الدولية. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

وبصفتنا مجموعة من البلدان تقوم بتعزيز الأمن البشري، تود شبكة الأمن البشري، التأكيد على أن الأمن الشخصي للمرأة ضروري للأمن البشري. ويشكل تمكين المرأة ومشاركتها حجري زاوية لأي استجابة للوقاية والحماية.

ويقلل التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء والفتيات من ضعفهن، ويعزز قدرتهن على حماية أنفسهن وممارسة حقوقهن. ونحتاج في هذا الصدد، إلى ضمان الاحترام الكامل لمصالح النساء والفتيات، وإدماجها بشكل منهجي في سياق عمليات السلام. وينبغي بالتالي اتباع استراتيجيات الإدماج الفعلي للمنظورات الجنسانية، لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها.

أود الآن أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين بالنيابة عن سلوفينيا والنمسا وسويسرا.

كما كررنا مرات عديدة بعد استعراض العام الماضي، فقد حان الوقت للبدء في تحقيق نتائج ملموسة، وتقريب خطة المرأة والسلام والأمن من النساء اللاتي يمكن أن يحدثن الفرق. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة التعاون وتنسيق جهودهم من أجل تجنب الازدواجية، من جهة، والثغرات، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفينيا بإنشاء شبكة

واليابان وناميبيا والإمارات العربية المتحدة على مبادرتها حسنة التوقيت. ونحن نتطلع إلى الاجتماعات المقبلة للشبكة، التي نتقن أنها سوف تتيح منبرا لتبادل الممارسات الجيدة في مجال المرأة والسلام والأمن. ونحن نعكف أيضا على وضع خطة عملنا الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي ستمكنا من تحسين الامتثال لالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب خطة المرأة والسلام والأمن.

وأخيرا وليس آخرا، قررنا أيضا تخصيص حد أدنى قدره ١٥ في المائة من مجمل تمويلنا المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام للسياسات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك تلك التي تتناول الاحتياجات الخاصة للمرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أن آلية تمويل يمكن التنبؤ بها حيوية الأهمية للتنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن.

وإضافة إلى مسؤوليات الدول الأعضاء في مجال النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، علينا أيضا أن نعترف بدور منظمات المجتمع المدني، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة، والمنظمات غير الحكومية التي تقودها نساء، لأنها تؤدي دورا حاسما على جميع مستويات منع نشوب النزاعات، وصنع القرار، والوساطة، وتسوية ما بعد النزاع. ونحن مقتنعون بأن التعاون الوثيق بين الحكومات والمجتمع المدني يمكن أن يسهم بقدر كبير في توسيع نطاق تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز حقيقة أن المرأة هي من بين أكثر الضحايا ضعفا في حالات الحرب والنزاع، إلا أنها في كثير من الأحيان المحرك المحفز لآليات السلام. وكما يظهر مثلا ليبريا أو كولومبيا، تشكل الحركات النسائية عوامل تغيير رئيسية في الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن واجبننا الأخلاقي تمكين مشاركتها الكاملة في تسوية النزاعات وبناء السلام.

وتعرب بولندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأنشطنا بعض الملاحظات الإضافية مع مجلس الأمن، بصفتي الوطنية.

خلال السنة التي تلت الاستعراضات الشاملة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، جرى قطع التزامات محددة للنهوض بحقوق المرأة، ولا سيما من حيث المشاركة السياسية والقيادة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات، ومفاوضات السلام وعمليات صنع السلام.

وبما أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الالتزامات والواجبات في إطار خطة المرأة والسلام والأمن ودمجها في السياسات الوطنية والإطار التشريعي تقع على كاهل الدول الأعضاء، أود أن أؤكد للمجلس أن بولندا لا تزال ملتزمة بتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام بأبعادها الثلاثة، السياسية والمؤسسية والمالية.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، دأبت بولندا على المشاركة في المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وشاركنا في تقديم العديد من القرارات المتصلة بالمسألة، بما في ذلك آخر قرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يوفر خريطة طريق واضحة لتنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن. إننا نشيد بعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ونحن مقتنعون بأن إنشائه سيسهم في زيادة تعزيز التنسيق من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام وبناء السلام.

وفيما يخص المشاركة المؤسسية، قمنا بتعيين جهة تنسيق معنية بالمرأة والسلام والأمن. وقد شاركت بولندا في الاجتماع التأسيسي لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي عقد هنا في نيويورك. ونثني على إسبانيا وكندا وشيلي

وعن عدم إعطائها فرصة للتعبير عن رأيها. ويشكل التعليم أحد عوامل التمكين الكبير للمرأة، مما يمكنها من الإسهام الكامل في تعزيز وتوطيد السلام والوثام، ليس في الأسرة فحسب، بل كذلك في المجتمعات المحلية وفي العالم بأسره.

وتركز الكنيسة الكاثوليكية منذ أمد بعيد تركيزا كبيرا على الضرورة القصوى لمنح الشباب والفتيات فرص الحصول على التعليم. واليوم، تشكل الشباب والفتيات غالبية الطلبة في المدارس التي تديرها الكنيسة الكاثوليكية التي يفوق عددها ١٠٠٠٠٠٠ مدرسة في جميع أنحاء العالم - من رياض الأطفال إلى الجامعات - ولا سيما في المناطق التي لا تزال النساء والفتيات يعانين فيها من التمييز. وهن يتعلمن المهارات الضرورية ليصبحن مربيات ومهنيات مدربات تدريبا جيدا، مما سيساعدهن على الإسهام في بناء مجتمع آمن ومأمون. إن إعطاء الأولوية لكفالة التعليم الجيد للفتيات والنساء أمر أساسي إن كان لنا أن نأمل في أن ينقلن القيم الضرورية للكف عن العنف والتزاع إلى الصبية والرجال. ودور الأمهات وتأثيرهن حيوي في تعليم الأطفال والشباب قيم السلام والاحترام المتبادل والمصالحة والتعافي. ودور الأم في صنع السلام في الأسرة أمر جوهري، ليس لمجرد تحقيق السلام والأمن في المنزل فحسب، بل كذلك من أجل بناء مجتمع سلمي وآمن وشامل للجميع.

وكذلك يتطلب إعداد المرأة للنجاح في استخدام مواهبها لصنع وبناء السلام والحفاظ عليه مكافحة الفقر وضمان الوصول إلى الموارد الأساسية الأخرى. إن افتقار النساء إلى سبل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، أمر شائع جدا في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وفي مناطق واسعة من العالم، لا يزال عدم وجود برامج متنسقة لتوفير طعام مغذ ومياه نقية وخدمات صرف صحي، فضلا عن الافتقار إلى فرص العمل

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

السيد هيرمان (تكلم بالإنكليزية): يسر الكرسي الرسولي اختيار رئاسة الاتحاد الروسي هذا الموضوع لهذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، ومن ثم لفت انتباه المجتمع الدولي إليه. دأب الكرسي الرسولي على الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع السلام وصونه وبنائه. ولذلك، فإنه يقدر المبادرات التي تروج لها الحكومات ومجلس الأمن لزيادة الوعي، وبلوغ الاعتراف الكامل بالدور الحيوي للمرأة في منع اندلاع الحروب عن طريق الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وفي مجال التوفيق، وإعادة تأهيل وإعادة بناء المجتمعات في حالات ما بعد الحرب، وتجنب العودة إلى النزاع المسلح.

ويمكن للمرأة، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور أكبر بكثير في كل هذه العمليات. فمقدرتها الخاصة على إحلال النظام محل الفوضى وإخراج المجتمع من الفرقة وإحلال السلام محل النزاع ومواهبها الخاصة في تبصير الناس بأن يكونوا أكثر تقبلا ومراعاة لاحتياجات الآخرين، ضرورة لهدفنا المتمثل في إنقاذ عالمنا من ويلات الحرب والمساعدة على تضميد ما خلفته النزاعات العنيفة السابقة والحالية من جراح.

بيد أنه من أجل تسخير القدرات الخاصة للمرأة في السلام والأمن، ينبغي بذل جهد دولي لتمكينها من النجاح، الأمر الذي سيكون من الصعب تحقيقه ما دامت المرأة تمثل نسبة غير متناسبة من عدد المحرومين في العالم. ويجب معالجة عدم حصول النساء والفتيات على التعليم، ولا سيما التعليم الجيد. ومن المحزن القول، كما ذكر البابا فرانسيس في خطابه المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3)، إن الفتيات والنساء لا يحصلن في كل مكان على الفرص الكاملة لتلقي التعليم. وفي الغالب، يسفر ذلك عن الحكم على المرأة بأداء دور من الدرجة الثانية في المجتمع

السيد بوفين (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تشكر بلجيكا الوفد الروسي على عقد مناقشة اليوم. كما نشكر السيدة ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ريتا لوبيديا، المديرية التنفيذية لمنظمة حواء لتنمية المرأة، على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى حضورهما اليوم.

تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أترحم على السيدة فطومة سييري دياكييتي، مؤسسة رابطة النهوض بحقوق المرأة والدفاع عنها في مالي ورئيستها الراحلة، والتي وافتها المنية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. لقد تم منحها لقب امرأة العام في مالي لعام ٢٠١٥، ونالت العديد من الجوائز. ومهدت السيدة دياكييتي السبيل في مالي أمام الاعتراف بحقوق المرأة في كل المجالات - كمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والعنف الجنساني. إن تلك السيدة تمثل قدوة يمكن أن تلهمنا جميعا.

عُقدت مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7533) قبل عام بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشهدت المناقشة أكبر عدد من الحاضرين في تاريخ مجلس الأمن، حيث شملت ١١٣ متكلما وامتدت ليومين. وشاركت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في تقديم مشروع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وتبين المشاركة الساحقة بوضوح الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فهي بالفعل مسألة تهمنا جميعا. ويمكن تلخيص أولويتنا الآن في ثلاث كلمات: التنفيذ والتنفيذ والتنفيذ.

وقد أصابت مناقشة اليوم تماما في تركيزها على التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في الاستعراض الرفيع

والأجور اللاتقة، يقوض قدرة المرأة على القيام بدورها في حياة أسرتها والمجتمع ككل.

ومساعدة المرأة على تحقيق التعافي في العالم، من خلال معالجة أسباب وعواقب الحرب والعنف، تعني أيضا حمايتها وهي تؤدي تلك المهمة الحيوية. وتدعونا النزاعات المحتمدة في مختلف أنحاء العالم اليوم، والتي يقارب عددها الـ ٥٠ نزاعا، إلى أن نركز جهودنا على محنة النساء والفتيات في حالات العنف. ويجب مساعدة النساء اللاتي يقعن ضحايا للعنف في التغلب على ما يتعرضن له من وصم وعار في بعض المجتمعات، ويجب أن يسمح لمن بالتماس العدالة. فإعالة المرأة لأسرتها وتقديمها الرعاية لأفرادها الذين يتعرضون للتشويه جراء العنف تكون أصعب بكثير إذا لم تُعالج جراح المرأة ذاتها ولم تُرفع المظالم التي تلحق بها. ومع توفر كل هذه الأموال لشراء الأسلحة، ألا يستطيع العالم أن يدخر موارد للتعويض عن فقدان الأرواح والأطراف في أسر ومنازل هؤلاء الضحايا الأبرياء من أجل مساعدتهم في التغلب على ويلات النزاع وتمكينهم من أن يصيروا صناع سلام؟

وتولد حقيقة أن المرأة تعاني بشكل غير متناسب من النزاعات والحروب، التي لم تتسبب فيها، انطبعا خاطئا بأن النساء مجرد ضحايا ولسن صناعات سلام كذلك. وقد حان الوقت - بل إنه حان منذ أمد بعيد - للتخلص من هذه الصورة المعيبة. والطريقة الأكيدة لتحقيق ذلك هي الاستفادة بشكل كامل من الدور النشط الذي تؤديه المرأة في جميع مراحل منع نشوب النزاعات والوساطة وتسوية النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقد لا نتمكن أبدا من الوصول إلى فهم عميق لأسباب النزاعات وأنجع الحلول لإنهائها ولبناء السلام دون مساهمة المرأة ومهاراتها الخاصة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

الصدد. ونود أيضا أن نحبي إسبانيا والمملكة المتحدة بصفتها الرئيسيين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن على إسهاماتهما القيّمة، ويسرنا أن يواصل فريق الخبراء عمله على أساس من وحدة الصف.

وطلبت إلينا الرئاسة الروسية أيضا التفكير في الخطوات المقبلة التي سيتم اتخاذها فيما يتعلق بتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أقدم ثلاث توصيات محددة للغاية:

أولا، نحن بحاجة ماسة إلى زيادة المشاركة النشطة للمرأة وتمثيلها في جميع العمليات في ميادين السياسة والعدالة والسلام. وهناك الكثير من الدراسات العالمية التي تثبت أن المشاركة الحقيقية للمرأة تزيد من فعالية المعونة الإنسانية ومصداقية عمليات حفظ السلام وجودتها، فضلا عن تسريع الانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع واستدامة اتفاقات السلام.

ثانيا، تكتسي مكافحة الإفلات من العقاب أهمية بالغة في مجال مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لنداء بروكسل للعمل على التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعده. وفي الوثيقة الختامية للندوة الدولية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تعهد المشاركون بـ:

”تكتيف الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لأجل إنهاء إفلات الجناة من العقاب عن طريق تعزيز النظامين القانوني والقضائي وسن التشريعات وإنفاذها، وتوفير الموارد اللازمة لتنظيم القضايا الوطنية لتمكينها من النظر في قضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني“.

وتدعم بلجيكا ذلك النداء بعزم وتسهم بنشاط في الجهود الحالية لملاحقة ما يسمى الدولة الإسلامية، المعروفة أيضا باسم داعش، على جرائمها، وخاصة تلك المرتكبة بحق الطائفة الأيزيدية.

المستوى للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأعربت بلجيكا، منذ البداية، عن تأييدها القوي للخطة. ويعمد جميع أصحاب المصلحة البلجيكيين على المستوى الوطني إلى تركيز جهودهم في الوقت الراهن على تنفيذ خطة عملنا الوطنية الثانية ذات الصلة بتلك الخطة. ونحن أيضا بصدد صياغة خطتنا الثالثة، والتي سنولي فيها اهتماما خاصا لدور المرأة الرئيسي في منع التطرف المصحوب بالعنف.

ونحن على استعداد لتقاسم خبرتنا في هذا المجال، ونرحب بجميع الخبرات وأفضل الممارسات التي يرغب شركاؤنا في تشاطرها.

وعلى الصعيد الدولي، تعمل بلجيكا عن كثب مع المنظمات المتعددة الأطراف، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وقد حددنا في خطة عملنا الوطنية الحالية: ثلاثة بلدان شريكة ذات أولوية - هي أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي - والتي نقدم إليها المساعدة المالية بغرض تمويل مشاريع محددة. وفي مالي، ركزت مجموعة المانحين، التي تشارك بلجيكا في رئاستها - بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة - على مسألة المساواة بين الجنسين وتبرعت بمبلغ ١,٥ مليون يورو للبرنامج المعني بدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عملية السلام. وفي أفغانستان، دعمت بلجيكا البرنامج القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتبرع قدره ٣ ملايين يورو. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبرعت بلجيكا بمبلغ ٢ مليون يورو لتنفيذ برنامج الهيئة المعنون ”دعم القانون ومشاركة المرأة الكونغولية في سياق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“.

وبناء على دعوة من إسبانيا، أصبحت بلجيكا أحد الأعضاء المؤسسين لشبكة الجهات المعنية بتنسيق شؤون المرأة والسلام والأمن. ونشكر ذلك البلد على مبادرته في ذلك

ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن بيان الأمين العام.

وبالرغم من التسليم بالأثر الإيجابي الذي تحدته المرأة في مفاوضات السلام وحل النزاعات وما بعد النزاع وعمليات المساعدة الإنسانية، فلا تزال هناك مقاومة لإدماج المرأة بصورة ملائمة ومجدية في تلك العمليات. وتكمن تلك المقاومة جزئيا في ارتفاع تكلفة الإرادة السياسية، وفي العقبات الهيكلية جزئيا، كما يتضح في الفجوة الكبيرة المستمرة في تولي المرأة للمناصب القيادية في الكيانات المكرسة لأنشطة السلام والأمن. فعلى سبيل المثال، كانت المرأة تشغل نسبة أقل من ١٠ في المائة من المناصب الإدارية في مجال أنشطة السلام والأمن في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

ومن الضروري والمستحسن أيضا مراعاة التوازن بين الجنسين في الإدارة العليا. وتشغل المرأة منصب وكيل الأمين العام اليوم بنسبة ٢٢ في المائة فقط. وعليه، فإن من الواضح أن الالتزامات السابقة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين قد أخفقت على صعيد الممارسة. وبالتالي، ندعو الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن إلى التأييد غير المقيد للالتزام الذي تعهد به الأمين العام المنتخب بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعيين في الأمم المتحدة، والذي سيقدم خريطة طريق بشأنه ويعمل على تنفيذها وفق معايير واضحة وموعد نهائي، بدءا باختيار كبار الموظفين.

ويجب إيلاء الأولوية لإدماج خطة المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال مجلس الأمن. ومن الجدير بالذكر أنه قد أطلقت مبادرات عديدة استجابة للتوصيات الواردة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) من بينها على سبيل المثال، فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. ولم تتجاهل تلك المبادرات ضرورة مكافحة الإرهاب لكي يتسنى تحسين تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في جميع السياقات.

ثالثا وأخيرا، ينبغي إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في العمل المواضيعي لمجلس الأمن المعني بمكافحة الإرهاب، حتى حين يتعلق الأمر بالبلدان التي تنشط فيها الجماعات مثل تنظيم بوكو حرام أو ما يسمى الدولة الإسلامية، فضلا عن الاستراتيجيات القطرية، بما يتسق مع الالتزامات الواردة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وختاما، أود أن أدعو جميع المشاركين إلى حضور حدث سيعقد صباح غد بعنوان "من الإجراءات المحلية إلى التغيير العالمي - نهج تصاعدي بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من العراق وليبيا وكينيا"، تشارك في رئاسته كوستاريكا وبلدي، بلجيكا، وتنظمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج صناعات السلام، والحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، وروابط المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات الإنمائية. وسيتيح هذا الحدث فرصة هامة لتوضيح الدور الهام الذين يضطلع به المجتمع المدني في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تمنى كوستاريكا رئاسة المجلس على عقد مناقشة اليوم لتحليل التقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بعد مرور عام على الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويمثل ذلك القرار تحولا رئيسيا في إدماج المرأة في سياق السلام والأمن، وتعزيز مشاركتها بصورة مباشرة نشطة ومجدية في معالجة الأثر غير المتناسب للنزاع والعنف على المرأة. وبذلك النحو، فقد تم الاعتراف بالنساء ليس بوصفهن ضحايا فحسب، وإنما كونهن عوامل للتغيير، حيث تشكل النساء اللاتي يتم تمكينهن على قدم المساواة مع نظرائهن من الذكور، الركيزة التي تقوم عليها المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

ويجب ألا ننسى أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد أُتخذ بوصفه ولاية في مجال حقوق الإنسان.

ومن الضروري كفالة المساواة في الفرص والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة إن كان للنساء والفتيات الاضطلاع - بجميع الأدوات التي يحتجن إليها - بذلك الدور الهام التحويلي المنشود في مجتمعاتهن المحلية أثناء التفاعلات وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. فهي تتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي تواجهنا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهناك بالفعل الكثير لاستعراضه: ثمانية قرارات و ٦٣ من خطط العمل الوطنية، ومبادرات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني أكثر من أن تحصى. ويبين تقرير الأمين العام (S/2016/822) أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد غيرت جذرياً الطريقة التي نتناول بها مسائل السلام والأمن.

وتؤيد أيرلندا تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أركز، بصفتي الوطنية، على الكيفية التي أدى بها تنفيذ وتعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويمكن أن يؤدي لاحقاً، إلى المزيد من التحولات في المفاهيم في أربعة مجالات حاسمة. المجال الأول هو الهجرة. في الشهر الماضي، اعتمدنا إعلان نيويورك من أجل اللاجئيين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١). وهو يؤكد أن استجابتنا لتدفقات اللاجئيين والمهاجرين يجب أن تتجاوز أمن الحدود والمخيمات وعمليات طلب اللجوء. ويسلط ذلك الضوء على المخاطر الخاصة التي تواجهها النساء المهاجرات واللاجئات، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بهن. وعلاوة على ذلك، فإنه يعترف

وبالمثل، نرى أن من المجدي توفر المنظورات الجنسانية في مجالات العمل المختلفة ضمن عمليات السلام والأمن، من قبيل لجان التحقيق وعمليات الوساطة وآليات العدالة الانتقالية. ويمثل بناء الشراكات مع منظمات من قبيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بغرض الاستفادة من خبراتها وآرائها في تلك الجهود المختلفة، وسيلة أخرى لإدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب خطة السلام والأمن. ونرحب أيضاً بإدماج المستمر للمستشارين في مجال حماية المرأة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للبعثات السياسية وعمليات حفظ السلام، وتدريب أفرقة الخبراء المعنية بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، فضلاً عن العمل مع الروابط التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من قبيل الاستجابة السريعة في مجال العدالة، الأمر الذي يسهّر توظيف المرأة وإشراك مستشارات الشؤون الجنسانية في لجان التحقيق في القضايا المتعلقة بجرائم العنف والاعتداء الجنسي.

وإن من المؤسف حدوث وانتشار استخدام العنف الجنسي بوصفه أسلوباً من أساليب الإرهاب وأسلحة الحرب. ونحث على معاقبة تلك الأفعال عقاباً صارماً وأن يتم القضاء تماماً على الإفلات من العقاب، بما في ذلك، عند الاقتضاء، عن طريق إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن أعمال العنف هذه تشكل جرائم ضد الإنسانية، وما زلنا نتمسك بموقف عدم التسامح مطلقاً حين يتعلق الأمر بمجالات العنف الجنسي والاعتداء الجنسي.

وتظل المسألة الأساسية هي إشراك المرأة في المناصب القيادية، حيث يمكن إشراكها في اتخاذ القرارات وتوفير منظور جنساني على جميع مستويات المشاركة وفي سائر الأنشطة المتصلة بخطة السلام والأمن. وينبغي أن يرتبط ذلك أيضاً بالجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

ذلك الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كما أنه متجذر في المنطق الأساسي.

ولحسن الحظ، فإننا نتقدم في هذا الصدد. ومنذ عام ٢٠١٢، اشتملت جميع أفرقة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة على نساء. ولدينا أفضل الممارسات، بما في ذلك كولومبيا، لتتعلم منها. ومع ذلك، يبين تقرير الأمين العام تقدماً متفاوتاً فيما يتعلق بشمول المرأة في عمليات السلام. ومن خلال تجربتنا في المصالحة على أرض جزيرتنا ومشاركتنا المستمرة مع وحدة دعم الوساطة في الأمم المتحدة، يمكن لأيرلندا أن تشهد على الحاجة الماسة إلى مشاركة المرأة في عمليات الوساطة والسلام. وندعو إلى مضاعفة الجهود من جانب المبعوثين والممثلين الخاصين، بدعم من الدول الأعضاء في مجلس الأمن والشركاء الإقليميين، وذلك لضمان أن يُشير تقرير الأمين العام في العام المقبل إلى إحراز تقدم واضح في هذا الصدد.

رابعاً، إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تؤدي إلى تغيير هائل في نموذج حفظ السلام. وبالنسبة لأيرلندا، فليس علينا أن ننظر إلى أبعد من وطننا لنعلم ذلك. لقد حولت قواتنا الدفاعية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مباشرة إلى خطة عمل من أجل المرأة والسلام والأمن. وتدعم تلك الخطة خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي هي الآن في مرحلتها الثانية. وهذا يعني إدراج أولويات المرأة والسلام والأمن في أيرلندا تقريباً في كل مرحلة من مراحل المشاركة في الخارج، من التدريب السابق للنشر إلى التخطيط والتنفيذ والإبلاغ عن العمليات. إن المبادرات الرامية إلى استهداف النساء في حملاتنا للتجنيد في الجيش لعام ٢٠١٦ قد اعتُبرت من أفضل الممارسات. ويسرنا أيضاً أن نعلن أن النشر الأخير للمقدم ماري كارول لترأس الوحدة الأيرلندية في قوة الأمم المتحدة

بدور المرأة في عمليات السلام والمصالحة وفي إيجاد الحلول. تلك هي العناصر الجوهرية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإدراجها في الإعلان هو إنجاز كبير. ونحث الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما في ذلك مجلس الأمن، على الحفاظ على الزخم بأن يكفلوا الآن مراعاة الأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في استجابتنا الجماعية لهذه الظاهرة العالمية.

والمجال الثاني هو مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. إننا نقترح من سدّ ما سماه الأمين العام السابق كوفي عنان "هوة كبيرة" في آلية الأمم المتحدة للحفاظ على السلام. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. إن قرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٢، اللذين اتخذتا في نيسان/أبريل، يوفران لنا إطاراً سياسياً قوياً من أجل تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. إلا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن توفر لنا أداة للتنفيذ. ولقد شهدنا بوضوح أنه عندما تشارك النساء في المجتمع وتُسمع أصواتهن، تكون هناك زيادة في فرص تحقيق السلام وإدامته أو منع نشوب النزاعات في المقام الأول.

لقد أوفى صندوق بناء السلام بمهدف الأمين العام للشؤون الجنسانية البالغ ١٥ في المائة وهو رائد في تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ما يخص بناء السلام. وفي الشهر الماضي، تعهدت أيرلندا بأكثر من ٣ ملايين دولار لصندوق بناء السلام على مدى ثلاث سنوات. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن على دعم عمل الصندوق ولجنة بناء السلام كجزء من تحرك أوسع لتسخير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتبارها محركاً لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ثالثاً، أحدث تعميم مراعاة المرأة والسلام والأمن أيضاً تغييرات في الوساطة وعمليات السلام. ولا يمكن بلوغ صيغة للسلام الدائم باستبعاد نصف المجتمع. وقد أظهرت

لمراقبة فض الاشتباك يمثل أول مرة تتولى فيها امرأة منصب قائد وحدة مشاة مختلطة من الجنسين في بعثة للأمم المتحدة.

وليست هذه سوى أربعة مجالات حفزت فيها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على التغيير ويمكن أن تستمر في القيام بذلك. وهناك مجالات أخرى كثيرة، بما في ذلك نزع السلاح، والعدالة الجنائية الدولية، ومنع ومكافحة التطرف العنيف. وسنكون مقصّرين إن لم نركّز أخيراً وبإيجاز على المسؤولين منا عن التغييرات التي أحريناها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن، بعد سنة واحدة من الاستعراض الرفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على جهودهما الدؤوبة في تعزيز دور المرأة في بناء السلام والبعد الجنساني لتسوية النزاعات.

في العام الماضي، أقرّ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالحاجة إلى زيادة إدماج خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، ترحب رومانيا بإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وتبين البيانات أنه عندما تُدرج المرأة في عمليات السلام، فهناك زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في احتمال إبرام اتفاق يدوم سنتين على الأقل وزيادة بنسبة ٣٥ في المائة في احتمال التوصل إلى اتفاق يدوم ١٥ سنة على الأقل. إن بناء السلام هو عملية مستمرة تتطلب دعماً شعبياً واسعاً ومشاركة من جميع شرائح المجتمع. ويتعيّن على

أولاً، فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة - هناك حاجة إلى مزيد من العمل للنهوض بتوصية الدراسة العالمية بأنه ينبغي تعميم المنظور الجنساني في جميع مناحي استجابة الأمم المتحدة لحالات النزاع الطارئة. إن الاعتماد الأخير لاستراتيجية جنسانية من جانب لجنة بناء السلام هو مثال على الممارسة الفضلى التي يمكننا جميعاً أن نتعلم منها.

ثانياً، فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كان من دواعي سرور أيرلندا أن تستضيف في أيار/مايو حلقة العمل الافتتاحية بشأن التعجيل الإقليمي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد جمعت سوية المنظمات الإقليمية العاملة في مجال حفظ السلام. وهذا العمل يجب أن يكون جزءاً من جهد أكبر لدعم مبادرات المرأة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي والتعلم منها.

ثالثاً، بالنسبة إلى الدول الأعضاء، فإن ٦٣ من خطط العمل الوطنية تعني ٦٣ فرصة لتحديد الدروس المستفادة، والتي يمكن استخدامها لحفز مبادرات جديدة. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في شبكة مراكز التنسيق للمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني التي أطلقتها إسبانيا في أيلول/سبتمبر.

وأخيراً والأهم، فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، فأولئك الموجودون على الخطوط الأمامية في تنفيذ الخطة

رومانيا. ونتيجة لذلك، لدينا نساء وصلن إلى رتبة عميد، وهناك عدد متزايد من الأفراد العسكريين الإناث اللواتي يشاركن في البعثات الدولية. والمساواة بين الجنسين، والتسامح، وعدم التمييز، وحظر التحرش الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس أمور تتضمنها جميع برامج التعليم العسكري في رومانيا. وتواصل رومانيا نشر أفرقة مختلطة من الجنسين، لا سيما داخل وحدات التعاون المدني والعسكري في أفغانستان. وفي الوقت الراهن، ثمة ١٥ في المائة من أفراد الشرطة الرومانية المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة هم من النساء.

أخيراً، وكما قال أحد المشاركين في المشاورات التي جرت أثناء إعداد الدراسة العالمية، فإن برنامج المرأة والسلام والأمن يتكلم عن منع الحروب، وليس عن جعل الحروب أكثر أماناً للنساء. لذلك، نشيد بقيادة المرأة وبالذور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا. **السيد بلانشارد (كندا)** (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٥١ عضواً من الدول المهتمة برئاسة كندا، وتمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. بعد مرور عام على الاستعراض الرفيع المستوى المعني بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد المجموعة مجدداً دعمها الثابت لعمل المجلس بشأن هذا البرنامج الهام للغاية.

وترحب المجموعة بإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن نتيجة للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بغرض تيسير نهج أكثر منهجية لبرنامج المجلس، وتمكين قدر أكبر من الإشراف والتنسيق بشأن جهود التنفيذ. ونحن نشجع بقوة فريق الخبراء غير الرسمي على أن يدرج في أعماله المشاركة المنتظمة للمجتمع المدني وتبادل الاستنتاجات التي يخلص إليها مع جميع الدول الأعضاء.

كل جيل إعادة اكتشاف خيار السلام والبناء على إنجازات الأجيال السابقة في الحفاظ عليه. يُبنى السلام كل يوم على يد المعلمين في المدارس والشباب في الملاعب الرياضية والموظفين في أماكن عملهم.

أسهم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تكييف هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع التحديات الجديدة. وبالتالي، بعد إنجاز عملية حكومية دولية موسعة، أُقرّ مفهوم جديد - وهو الحفاظ على السلام - من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واكتسب الصفة الرسمية من خلال قرارين متطابقين اتخذنا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٢. ويُفهم الحفاظ على السلام باعتباره هدفاً وعملية في آن معاً وهو يتعلق بالوقاية وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع. وقد أظهرت الأدلة العلاقة بين تعميم المنظور الجنساني والحفاظ على السلام والمشاركة المدنية. فعلى سبيل المثال، تضمّنت سبعة من أصل ١٠ اتفاقات سلام موقعة في عام ٢٠١٥ أحكاماً جنسانية. ويتم الآن نشر النساء في جميع مجالات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة كجزء من أفراد بعثات الشرطة والعسكريين والمدنيين. وتم تدريب المزيد من أفراد الأمن على منع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني.

واعتمدت وزارة الدفاع الرومانية خطة وطنية سارية حتى عام ٢٠٢٤، تري إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهي تعزز إمكانية الوصول العادل والمتوازن للرجال والنساء، سواء كانوا من الموظفين العسكريين أو المدنيين، إلى الوظائف التشغيلية والتنفيذية والقيادية على جميع مستويات التسلسل الهرمي.

واختيار المرشحين هو عملية تقييم للمهارات المهنية، مع عدم تحديد نوع الجنس. ويجري تعيين المسؤول عن التنسيق حيال الشؤون الجنسانية داخل جميع الوحدات العسكرية في

وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء تأثير الموجة غير المسبوقة للتشريد القسري على النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تدعو إلى المزيد من المشاركة المنتظمة للنساء والفتيات في وضع وتنفيذ برامج المساعدة الإنسانية والانعاش المبكر. وتمشيا مع المبادئ الإنسانية، تدعو المجموعة كذلك إلى تعزيز حصول الأشخاص المشردين على الخدمات الطبية والقانونية والنفسية والمعيشية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، دون تمييز.

وتدين المجموعة بأشد العبارات حوادث العنف الجنسي في جميع الصراعات، بما في ذلك استمرار الاتجار بالنساء والفتيات الأيزيديات واغتصامهن واسترقاقهن من جانب تنظيم داعش؛ واختطاف النساء وبنات المدارس والاعتداء الجنسي عليهن من قبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا؛ والاستخدام المستمر للعنف الجنسي كسلاح للحرب في الصراعات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، والعديد غيرها. وهذا العنف القائم على نوع الجنس هو انتهاك وخرق خطيران لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويظل عائقا أمام التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين والسلام والتنمية. وتدعو إلى المساءلة عن هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال تنفيذ البروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه، فضلا عن تقديم المزيد من الدعم للناجين. علاوة على ذلك، تعرب المجموعة عن استيائها لأن وصم الناجين يفاقم من تميشهم ويشكل عائقا أمام تعافيهم الكامل. وأخيرا، فإن مجموعة الأصدقاء تدين بأشد العبارات حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام، وتؤكد من جديد التزامها الكامل بسياسة الأمم المتحدة حول عدم التسامح مطلقا بالنسبة إلى جميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمكافحة هذه الآفة، ورحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها الدول الأعضاء والأمين العام لمنع الاستغلال

وإدراكا من المجموعة بأن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية هي الجهات الفاعلة المؤثرة في تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فهي تؤكد على أهمية خطط العمل الوطنية، مع توفير الموارد المناسبة، والرصد والتشاور مع المجتمع المدني. وترحب المجموعة بإنشاء شبكة التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بقيادة إسبانيا، حيث ستقوم دوريا بتشاطر وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وترحب المجموعة أيضا بإنشاء الأداة التحفيزية العالمية باعتبارها من السبل المؤدية إلى اجتذاب الموارد، وتنسيق الاستجابات، وتسريع خطى التنفيذ.

وإذ تلاحظ المجموعة أثر الإدماج، ولا سيما مشاركة المرأة، في استمرارية اتفاقات السلام، فهي تشدد على أهمية المشاركة المجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركتها، فضلا عن تعميم المصطلحات الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة في اتفاقات السلام. كما تشجع المجموعة الأمم المتحدة على إدراج برنامج المرأة والسلام والأمن بشكل أكثر منهجية في أعمالها المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية.

وتؤكد المجموعة على دور المرأة الذي لا غنى عنه في الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتشدد أن مشاركتها على جميع المستويات أمر أساسي في الفعالية التشغيلية للبعثات. وتدعو المجموعة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، وإدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الجنساني في جميع جوانب حفظ السلام، وتوفير الموارد الملائمة في الوقت المناسب، وتوظيف مستشارين للشؤون الجنسانية في مقر الأمم المتحدة والبعثات. كما تدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الوزاري لشؤون الدفاع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي انعقد في لندن خلال أيلول/سبتمبر.

ولا تزال كندا على استعداد للعمل معا من أجل تعزيز النهوض بالبرنامج الهام الذي يتضمنه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).
الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن إستونيا، أود أن أشكر جميع المتكلمين اليوم؛ وأتوجه بشكر خاص إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقرير هذا العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2016/822).

نحن نؤيد بيان الاتحاد الأوروبي وبيان مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ونكرر التزامنا بحماية حقوق النساء والفتيات على الصعيد العالمي وتوفير الدعم لها.

إن الدرس الأساسي الذي نستخلصه من هذا التقرير هو المستوى التفصيلي الكامل المطلوب من أجل مواجهة مسألة انتهاكات حقوق المرأة، بحيث لا تُترك امرأة متخلفة عن الركب. وكل موضوع يتفرع إلى عدد من المسائل الصغرى؛ فعلى سبيل المثال، العنف ضد المرأة يتفرع إلى مسائل من قبيل القوالب النمطية، والعنف في مناطق الصراع، والعنف الجنسي، وعنف المتطرفين. وإذا ركزنا على العنف الجنسي فحسب، على سبيل المثال، فإننا نبدأ بالنظر في مسائل التحديد، والمنع، والكشف، ودعم الضحايا. ومن دعم الضحايا، نستخلص أنواعا مختلفة من الخدمات، سواء التوعوية، أو تعزيز الوصول، أو توفير المتخصصين النفسيين والشخصيين. وهذه العملية الشاملة هي عملية انتقالية هشة تبدأ بالحقائق، والأرقام، والتقديرات التي نقرأها على الورق، وتضيق إلى أن تبلغ الرعاية والدعم الفعليين اللذين تتلقاهما كل امرأة شخصيا.

كل التفاصيل في هذه المرحلة الانتقالية ستوافق امرأة ما تعيش في العالم. وحينما يتم إغفال تفاصيل قد تغفل ذكر امرأة ما كذلك. وينبغي لنا كدول أعضاء أن نقوم بأمرين لصالح

والانتهاك الجنسيين، وإخضاع المرتكبين للمساءلة، وتوفير الدعم للضحايا. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وتعيين المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

(تكلم بالفرنسية)

واسمحوا لي أن أدلي ببعض النقاط الإضافية بصفتي ممثلا لكندا.

أولا، تدعم كندا العمل الهام الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

ثانيا، إن النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات هما امران هامان للغاية في تحقيق جميع أهداف السلام والتنمية.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء القيام بمزيد من العمل لإدماج مسائل المرأة والسلام والأمن في عمليات السلام، عن طريق إنهاء العنف والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام، وعن طريق تكريس مزيد من الموارد لمناصب مستشاري الشؤون الجنسانية.

رابعا، يجب علينا أن نتخذ نهجا واسعا لانهاء عدم المساواة بين الجنسين عن طريق إشراك الرجال والفتيان وكذلك النساء والفتيات في إيجاد حيز مشترك وشامل حقا.

وأخيرا، إن كندا تعمل من أجل تنفيذ هذا البرنامج على الصعيد المحلي من خلال تحديد خطة عملنا المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ وكفالة المشاركة المجدية للمرأة في عملياتنا لحفظ السلام؛ وإدماج نهج قائم على نوع الجنس في العمليات العسكرية؛ وتقديم الدعم إلى الناجيات من العنف الجنسي في مناطق الصراع.

أود أن أشدد على أنه لا بد من منح ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية منابر أكبر والمزيد من فرص الوصول إلى اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها.

وكما أشار تقرير الأمين العام فلقد شهد العام الماضي رقماً قياسياً للمتكلمين - ١١٣ متكلماً - في المناقشة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7533). وهذا ليس مستغرباً، لأننا نعتقد أن كل شخص ينبغي أن يكون له رأي في هذا التحدي العالمي، سواء كان نابع من التفكير أو التنبؤ، واقعي أو عاطفي، تشاؤمي أو إيجابي. فحينما نسمع كل التفاصيل فحسب يمكننا محاولة حل كل مشكلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على بيانه وكذلك للسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إسهامها القيم.

إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر يظل معلماً بارزاً في المسيرة التقدمية لحقوق المرأة ومساواتها في العالم أجمع لأنه يمثل تقدماً جديداً في جهودنا الرامية إلى كفالة أن للمرأة صوتها الهام والضروري في مجال السلام والأمن.

وتؤمن جنوب أفريقيا بقوة بمشاركة المرأة وتمكينها في كل جانب من جوانب السلام والأمن والتنمية. ويجد ذلك انعكاساً قوياً في أن جنوب أفريقيا الديمقراطية لها إحدى أكبر الوحدات لحافظات السلام المنتشرة في أنحاء القارة الأفريقية. إن مشاركة المرأة في جهود حفظ السلام وصنع السلام معترف بها بوصفها عاملاً مساهماً في فعالية عمليات النشر التي تقوم بها الأمم المتحدة ونجاحها على المدى البعيد. الاعتراف بأهمية دور المرأة في سياق عمليات حفظ السلام هو حافز قوي لبناء قدرات المرأة في

كل امرأة تحتاج إلى المساعدة - وهما المزيد من الاستثمار والتعاون.

تستثمر إستونيا على الصعيدين المحلي والعالمي في تحقيق المساواة بين الجنسين. محلياً، اعتمدنا خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى معالجة قضايا مثل القولية والعنف وخدمات دعم الضحايا التي لا تتوافر فرص الوصول إليها. والسيدة كاليولايد، رئيستنا المنتخبة حديثاً لمي شهادة على أن الإستونيين يمكنهم أن يصلوا إلى أعلى الرتب بغض النظر عن نوعهم جنسهم. لكننا نواصل تشجيع مشاركة المرأة في جميع مجالات المجتمع والحوكمة والصناعة. وفي الجيش، على سبيل المثال، حيث غالبية المشاركين من الذكور نأمل أن نزيد عدد الإناث إلى ثلاثة أمثاله في العامين القادمين.

وعلى الصعيد الدولي لا نزال ملتزمين بتعزيز إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار من أجل المساعدة على حماية حقوق النساء والفتيات. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمنح حق الوصول إلى التعليم والتصويت والكشف عن البيانات وجمعها وتقديم خدمات دعم الضحايا وتعمل كمنبر لحرية التعبير والاتصالات العالمية. والقائمة تطول. يجب علينا أن ننشئ آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أخذ هذا الهدف في الاعتبار. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعاونها معنا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك من أجل إدماج التكنولوجيا في برامجها ودعم عدد من التدابير ذات الصلة.

وذلك يقودني إلى موضوع التعاون. في حين أن تعاون المنظمات الحكومية الدولية أمر هام للغاية، ينبغي الاستماع لكل فرد، ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني تقديم رؤى جديدة وبيانات قد نغفلها لولا ذلك. وليس هناك أدنى شك في أن ذلك يساعد جهودنا المشتركة لكفالة مراعاة كل التفاصيل وعدم تخلف أحد عن الركب. ولذلك

ذات الصلة باعتبارها التزامات هامة للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ولا تزال النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب من حالات النزاع ولا سيما فيما يتعلق بالاعتداء والعنف الجنسيين. ويبرز ذلك الواقع مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يتصدى للعنف الجنسي في حالات النزاع ويشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة المرأة والسلام والأمن. ونشدد على أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية أساسية عن مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ويود وفد بلدي التأكيد على تقديره للدور النشط للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومشاركتها الكاملة في رصد تنفيذ تلك القرارات.

إن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) يعطي زخماً إضافياً للولاية التي أنشأها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). على مدى العام الماضي شهدنا مشاركة أكبر من جانب المجلس في المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما في ذلك من خلال عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. لكننا نعتقد أنه يمكن فعل المزيد لتنفيذ توصيات القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بما في ذلك من خلال التفاعل مع النساء في الميدان اللاتمي تضررن بشكل مباشر من النزاع. كان الاجتماع الذي شاركت في استضافته هيئة الأمم المتحدة للمرأة والنرويج والذي عقد على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين والذي بحث أثر التطرف العنيف على النساء والأطفال جدير بالثناء في ذلك الصدد.

وفي الختام تتطلع جنوب أفريقيا إلى مزيد من التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء وكذلك مع إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الآخرين. إذ سيمكننا ذلك من تحسين إدماجنا للمنظور الجنساني وشواغل

ميدان حفظ السلام. كما يسهم في إمكانية وصول عمليات النشر للأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية ومصداقيتها.

وفي ذلك الصدد، ما فتئت جنوب أفريقيا تطور برامج التدريب اللازمة لتجهيز قوات حفظ السلام للتعامل مع الظروف الفريدة التي قد تنشأ خلال عمليات حفظ السلام. وأطلقت حكومة جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٥ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورة تدريبية مخصصة للضابطات العسكريات الموجودات في مركز تدريب مهام حفظ السلام التابع للكلية العسكرية في بريتوريا. وستعقد دورة تدريبية أخرى تشارك في تسييرها كل من جنوب أفريقيا وكينيا في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أطلقت وزارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي بجنوب أفريقيا بالتعاون مع حكومة النرويج مبادرة للتدريب وإنشاء شبكة من الوسطاء بهدف توسيع إدراج جهود الوساطة النسائية في جميع أنحاء العالم. كما شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة في ذلك البرنامج التدريبي وأدرجها الاتحاد الأفريقي في أعماله.

وتدعم جنوب أفريقيا الجهود الرامية إلى تعميم مشاركة المرأة في السلام والأمن وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال زيادة التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرى أن ذلك يمكن أن يساعد على إضفاء الطابع الرسمي على تدريب الوسيطيات وكفالة تعميمهن على نحو فعال في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وتود جنوب أفريقيا أن تشجع الأمم المتحدة على تطوير قاعدة بيانات للوسيطيات يمكن أن تكفل مشاركتهن المحدية في وفود بناء السلام. سيكون هذا بالإضافة إلى التعاون بين الدول الأعضاء بشأن دورات التدريب التي تهدف إلى المساعدة في بناء قدرات المرأة في مختلف المجالات المتخصصة لبيئات السلام والأمن.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجدداً التزامها القوي بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة

وحقوقهن. وعانت النساء والفتيات أشد المعاناة واستهدفن بالاستغلال الجنسي والاسترقاق، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف على يد المتطرفين والجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يوضح في كل حالة أنه لن يكون هناك تسامح إطلاقاً مع من يعرضون النساء والفتيات لأشد أعمال العنف الجسدي والنفسي اللاإنسانية. وإيران تدين بشدة الأعمال الممجية التي تقترفها الجماعات الإرهابية والمتطرفة والعنيفة، فضلاً عن الهجمات العشوائية على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نؤيد قرار الأمين العام بإدراج مشاركة النساء وقيادتهن وتمكينهن باعتبارهن محركات رئيسية في خطة عمله لمنع التطرف العنيف.

وتشكل الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك المرأة الفلسطينية، في ظل الاحتلال الوحشي للنظام الإسرائيلي وبشاعة الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة حرماناً جماعياً لحقوق المدنيين الفلسطينيين والنساء وهي بالتأكيد أشد أشكال الإرهاب فظاعة الذي يفرضه النظام على شعبه بأكمله. كما أن من دواعي الأسف البالغ أن النساء والفتيات يقعن أيضاً ضحايا للضربات الجوية في اليمن. وكما تبين تقارير مؤكدة، فإن غزو اليمن غير المرر من جانب تحالف بقيادة المملكة العربية أدى إلى وفاة ١٠ ٠٠٠ تقريباً وإصابة أكثر من ١٧ ٠٠٠ من المدنيين، بما في ذلك ما لا يقل عن ٦٧٧ ١ من النساء و ٢٦٠ ٢ من الأطفال.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن وفد بلدي يرى أنه ينبغي ألا يؤدي تنظيم مثل تلك المناقشة في المجلس إلى تفويض أعمال أكثر الهيئات المعنية بالنظر في المسائل المتعلقة بالمرأة في منظومة الأمم المتحدة، وهي تحديداً لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

النساء والفتيات في جهودنا بهدف تعزيز السلام والأمن المستدامين في جميع حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئاسة الروسية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناني إلى الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما قدمناه من إسهامات قيمة في مناقشتنا بشأن المرأة والسلام والأمن.

يذكرنا اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين بأن هناك علاقة قوية ومباشرة بين السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة، وكذلك أن النساء والفتيات يجب أن يكن في طليعة البرامج المصممة لمساعدتنا في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن المستدامين.

كما يركز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على التأثير الخاص للنزاعات المسلحة على المرأة؛ والدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام وبناء السلام؛ فضلاً عن الأدوار الهامة التي يمكن أن تضطلع بها المرأة في حفظ السلام والأمن وتعزيزهما على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

لقد اتخذت الأزمات والحالات الراهنة، لا سيما في الشرق الأوسط، أشكالاً وأبعاداً جديدة وبشعة، وهي تشكل تحدياً غير مسبوق للاستقرار في منطقتنا. وتأتي النساء ضمن الضحايا الرئيسيين لهذه الحالات، وهن يعانين من آفة التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب. إن انتشار التطرف المصحوب بالعنف والأيدولوجية التكفيرية التي لا تكن أي احترام للمرأة، يهدد بطريقة غير مسبقة حياة النساء والفتيات في منطقتنا

الخارجي فإنها، في كثير من الأحيان، تستخدم في قلوب المتضررين وعقولهم. وبوسع الصعوبات والتعقيدات في أعقاب النزاعات أن تجر البلدان والمجتمعات إلى العودة إلى النزاع.

ثانياً، إن الاستثمار في منع نشوب النزاعات أصبح ضرورة في عالم اليوم المعرض على نحو متزايد للنزاعات المفتوحة. ونحن بحاجة إلى تعزيز ثقافة السلام والتسامح، فضلاً عن دعم التنمية العالمية المستدامة والشاملة للجميع، ولا سيما في المناطق المعرضة للنزاعات.

ثالثاً، من الأهمية بمكان الإقرار بدور النساء والأمهات والأسرة في منع الراديكالية والتطرف ونحن بحاجة إلى العمل معاً من أجل تمكينهن.

رابعاً، من المهم كفاية أن يكمل عمل مجلس الأمن في مجال المرأة والسلام والأمن أعمال الهيئات والوكالات الأخرى ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى تعزيز التفاعل وتدفق المعلومات على نطاق المنظومة بأكملها. وينبغي للتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة أن يحترم ولايات واختصاصات كل واحدة منها وأن يستفيد استفادة كاملة من هذه الهيئات، ولا سيما الهيئات المعنية بتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع القطاعات، بما في ذلك منع أعمال العنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع.

ولا تزال أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها أفراد من حفظة السلام مصدر قلق خاصاً. وعلى جميع حفظة السلام، بوصفهم عاملاً من عوامل السلام، أن يتقيدوا بأعلى المعايير الأخلاقية والمعنوية. وفي هذا السياق، تؤيد إندونيسيا أعمال وكالات الأمم المتحدة في تعزيز عدم التسامح إطلاقاً مع العنف والاعتداء الجنسيين في حالات النزاع. ونحن وكالات الأمم المتحدة على تعزيز عملها مع الدول الأعضاء في تعزيز المبادرات العالمية الرامية إلى حماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، مثل مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ديجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأشكر معالي السيد بان كي - مون، والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا وغيرهما على تقديم أفكار متعمقة بناءة بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تمكين النساء والفتيات بوصفهن عوامل للتغيير من أجل إحلال السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

إن النزاع مؤلم. وهو يشوه شعور أي أحد بالإنسانية ويضعفه. ولا يترك للنساء اللائي يعشن في خضم النزاع أي خيار سوى تولى المسؤولية حينما يفقدن آباءهن أو إخوانهن أو أزواجهن. وكان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نداء للإخطار بالدور الهام الذي تضطلع به النساء بوصفهن وسطاء للسلام وعوامل حفازة من أجل التغيير. فهو، في المقام الأول، يهتم بقدرة النساء على الصمود، بالرغم من الصعاب التي يواجهنها في حالات النزاع. ومن خلال الركائز الأربع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يعترف بالنساء كعناصر فاعلة، لا متفرجات في إدارة النزاع وتسوية النزاع وتحقيق السلام المستدام. وقدم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ العام الماضي، توصيات لتحسين تنفيذ البرنامج. وللأسف، وللمضي قدماً، هناك بعض النقاط الهامة للنظر فيها.

أولاً، إن من الصعوبة البالغة بمكان إرساء السلام في أعقاب الحرب. ولئن كانت الحرب قد أوقفت على الصعيد

والجمهورية التشيكية تسعى إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع من خلال التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية. وهذا الهدف مكرس في استراتيجيتنا للتعاون الإنمائي الخارجي المتعدد الأطراف للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، في جملة أمور. وبغية تحقيق تلك الأولويات، تتعاون الجمهورية التشيكية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي مجال المساعدة الإنسانية، تولى الجمهورية التشيكية اهتماماً خاصاً لضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس. ومازلنا نأخذ المنظور الجنساني بعين الاعتبار كهدف شامل ضمن مشاريعنا في بلدان كالعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا وأوكرانيا.

وبناء على طلب الأردن، أصبحت الجمهورية التشيكية دولة رائدة في برنامج لتعاون الشركاء وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يركز على تدريب الجنديات الأردنيات في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة. وتعميم المنظور الجنساني جزء أساسي من المبادئ الشاملة لبرنامج الجمهورية التشيكية لتعزيز التحول. وفي عام ٢٠١٦، دشنت مشاريع في صربيا وزمبابوي وفلسطين.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الفتيات والنساء لسن الناجيات وضحايا الحرب فحسب. بل هن أيضاً قائدات وبناءة للسلام. فالنزاع من خلال أعين المرأة يرسم منظوراً بالغ الأهمية، وإن كان مُغفلاً في تاريخنا غالباً. وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت بالجمهورية التشيكية للتفاوض حول قرار بشأن المشاركة السياسية المتساوية في أربع مناسبات في جنيف. غير أن تمثيل المرأة لا يزال منقوصاً في مواقع صنع القرار في الجمهورية التشيكية. ولذلك، اعتمدت الحكومة في تموز/

خامساً، نحن بحاجة إلى زيادة مساهمة الدول الأعضاء في بعثات حفظ السلام. وتعمل القوات العسكرية وقوات الشرطة الإندونيسية حالياً في ١٠ عمليات للأمم المتحدة بما يقرب مجموعه من ٣٠٠٠ فرد، وكثير منهم من حفظة السلام الإناث، من ذوي الخبرة في تسوية النزاعات وبناء السلام. كما أدمج مركز التدريب على حفظ السلام في إندونيسيا المنظورات الجنسانية في برنامجه، بغية إعداده للعمل في الميدان. إن مشاركة النساء والفتيات في بناء السلام أمر لا بد منه وشرط لازم لتحقيق السلام المستدام. ونحن بحاجة إلى معالجة مشكلة ضمان التمويل الثابت والمستدام من أجل برنامج المرأة والسلام والأمن. ويشكل وضع أهداف رقمية محددة، مثل تخصيص نسبة ١٥ في المائة من أموال بناء السلام للمشاريع التي يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأخيراً، وبوصفنا أحد المرشحين للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، فإننا مصممون على أن نكون شريكاً حقيقياً من أجل السلام وعملاً معززا لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على نطاق العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطيت الكلمة لممثلة جمهورية التشيك.

السيدة شاتاردوفا (جمهورية التشيك): (تكلمت بالإنكليزية): قبل ستة عشر عاماً، جدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التأكيد على أهمية المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما. ونتفق مع بيان وارد في الدراسة العالمية مفاده أنه ينبغي في حقبة كانت فيها الجماعات المتطرفة المسلحة تضع إخضاع المرأة على رأس جدول أعمالها، أن تتمثل استجابتنا في تقديم الدعم الثابت لتمكين الفتيات والنساء.

ومن خلال تسخير خبرات منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع يمكن أن تكون جهودنا أكثر فعالية في سعينا إلى إزالة العوائق وتهيئة فرص ناجعة للمرأة لكي تشارك على قدم المساواة في كل مراحل عمليات السلام. وجماعات المجتمع المدني المثلة لأولئك الذين عاشوا التجارب هي الأهم. فهؤلاء، في معظم الحالات، كانوا موجودين قبل النزاع وهم باقون على قيد الحياة بعده. ولذلك، قامت أستراليا، بالتعاون مع الشركاء، بإنشاء الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في السلام والأمن والعمل الإنساني. وتساعد تلك الأداة منظمات المجتمع المدني النسائية في الإسهام في منع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات وبناء السلام. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على دعم تلك الآلية العملية.

وخلال الاستعراض الرفيع المستوى الذي جرى في العام الماضي (انظر S/PV.7533)، أكدت أستراليا التزامها مجدداً وحددت خطواتها للمضي قدماً في البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا السياق، أعلنت أستراليا في الأسبوع الماضي عن تقديم مزيد من المساعدة الإنسانية للعراق بعد بدء عملية استعادة السيطرة على مدينة الموصل. وتشمل هذه المساعدة دعماً خاصاً لنساء وفتيات الموصل في مجال الصحة الإنجابية والجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت أستراليا مؤخراً بتقديم ٢٢٠ مليون دولار في استجابة للأزمة السورية، بما في ذلك مكونات مخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات.

وأستراليا تؤكد مجدداً دعمها لزيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة في أدوار ضباط الأركان والمراقبين العسكريين، وفقاً لما ورد في إعلان لندن الصادر عن اجتماع وزراء دفاع البلدان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أعرب مجدداً عن قلقنا العميق إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل حفظة

يوليه خطة عمل للتمثيل المتوازن للمرأة والرجل في مواقع صنع القرار للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمدت وزارة الدفاع التشيكية خطة عمل خاصة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، ستعتمد الجمهورية التشيكية خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠.

وأود أن أختتم بياني باقتباس عن الأمين العام: ”إن العدالة للمرأة تقتضي ما هو أكثر من القوانين الجديدة والتمويل الجديد. وفي نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى عقليات جديدة“. أما بعد، أود أن أعرب عن استعدادنا لتعزيز ودعم التنفيذ الكامل لبرنامج المرأة والسلام والأمن داخلياً وفي الخارج أيضاً. الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر أستراليا بالفزع جراء الاستخدام المستمر للعنف بحق النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع واستهداف النساء والفتيات من قبل الجماعات المتطرفة. وتقرير الأمين العام (S/2016/822) واضح في هذا الصدد، فبالرغم من التقدم المحرز بشأن برنامج المرأة والسلام والأمن، ما زالت هناك ثغرات عديدة تتطلب إجراءات فورية.

إن انتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء والفتيات مستمرة بلا هوادة. ويجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهداً لوقف هذا التوجه. ولذلك، قدمت أستراليا ٦ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، ودراسة الدور الذي تقوم به المرأة في مكافحة التطرف حتى نفهم بصورة أفضل كيفية الاستفادة من التجارب القيمة للمرأة في تعزيز نُهجنا.

بنغلاديش ١٠٤٧ من النساء حفظة السلام في بعثات مختلفة، بما في ذلك ٧٧٤ من عناصر الشرطة. ونحن بصدد اثنين من المراقبين العسكريين الإناث، وتطلع إلى نشر قائدات للوحدات في المستقبل القريب. ونحن واثقون من قدرتنا على نشر وحدة عسكرية من الإناث بحلول عام ٢٠٢١.

وعناصرنا المشاركة في حفظ السلام تعي أن عليها أن تتخذ إجراءات حاسمة لمنع ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وذلك في إطار ولاية أوسع لحماية المدنيين. ونحن ندين بشكل قاطع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل حفظة السلام، وقد أبدينا استعدادنا للتعاون في تنفيذ التدابير الشاملة الواردة في برنامج العمل المعزز للأمين العام لمكافحة تلك الآفات.

وترحب بنغلاديش باعتماد الاستراتيجية الجنسانية من قبل لجنة بناء السلام، وكانت داعمة بشكل خاص لزيادة تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في القرارات المتخذة هذا العام بشأن هيكل بناء السلام والوساطة. ونشعر بالارتياح لما علمناه من إطلاق سراح وإنقاذ عدد من النساء والفتيات من خلال الوساطة كانت تحتجزهن بعض الجماعات الإرهابية الدولية والإقليمية كرهائن. ونحث المجلس على مواصلة الجهود لتأمين حرية من تبقى من النساء والفتيات، لأن استمرار احتجازهن ومعاملتهم بشكل مهين يشكل إهانة لنا جميعاً.

ونحن نقدر التوجه الأخير بزيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام المختلفة، وزيادة مخصصات بعينها على أساس نوع الجنس في اتفاقات السلام. وفي سياقنا الوطني، وفي أعقاب اتفاق سلام تم توقيعه مع مجموعة متمردة محلية في عام ١٩٩٧، رأينا كيف قامت النساء بدور أساسي في دفع تنفيذ الاتفاق قداماً، ومنع العودة إلى النزاع، وبناء الوعي والصمود في مواجهة العنف القائم على نوع الجنس.

السلام. ونرحب بالمبادرات الرامية للوقاية ومساعدة الناجين والمساءلة، ونشدد مرة أخرى على أنه لا يوجد أي مبرر لهذه الأعمال أو ذريعة للتقاعس عن العمل في مواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وندرك أن حفظ السلام يقتضي إشراك النساء، لا في أقوالنا فحسب، بل وفي تصرفاتنا أيضاً. ولا بد من التعجيل بجهودنا العملية وتعزيزها لوضع النساء في المقدمة والمركز من جدول أعمال السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الروسية لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

بعد أن أدت بنغلاديش دوراً محفزاً في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، يثلج صدرنا أن نرى مستوى الاهتمام غير المسبوق الذي تولد من خلال الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي. وبعد اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، برزت مرة أخرى مسألة وضع خطط عمل وطنية في خطابنا السياسي. وبعد مناقشات أولية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء الدوليين، تدرس حكومة بلدي في الوقت الحالي الفرصة لعقد حوارات مع قطاع عريض من النساء والمنظمات التي تمثلهن. وقد وافقنا على الانضمام للمبادرة الإسبانية الداعية إلى إنشاء شبكة من نقاط الاتصال الوطنية.

وفي إطار مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سنبقى ملتزمين بتعزيز دور المرأة ومشاركتها، بما في ذلك في وحداتنا الوطنية. وحتى يومنا هذا، تشارك من

السيد ميدان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

وتؤيد كرواتيا البيانين اللذين ألقيا باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وسمحوا لي أن أدلى ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

هناك علاقة قوية بين المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والتنمية. إن المساواة بين الجنسين هي السبيل الفعال الوحيد لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولا تستفيد النساء فقط، بل المجتمعات بصفة عامة من زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. وينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له بشأن المرأة والسلام والأمن، على برنامج استشرافي لتحقيق المساواة بين الجنسين، كشرط مسبق لتحقيق مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وعادلة.

وبعد مرور ١٦ عاما تقريبا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لتنفيذه، وأحرز تقدما لا يمكن إنكاره، بما في ذلك خطط عمل ومبادئ توجيهية وبرامج ودورات تدريبية. وقد تمت زيادة الوعي بضرورة إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وصنع القرار. بيد أن الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المقرر بموجب القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أظهر بأن حماية المرأة في الصراعات المسلحة، بموازاة تعزيز إسهامها في عمليات السلام وفي إعادة بناء مجتمعاتها المحلية، لا يزال تمثل تحديا حاسما.

وكما أبرزت الدراسة العالمية، تظل مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في مجال السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، متدنية بشكل غير مقبول، في حين لا يزال مستوى العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات في حالات الصراعات مدمرا. وما نحتاجه الآن هو تحويل الالتزامات القائمة إلى إجراءات ملموسة،

واعترافاً بتفاوت آثار النزاعات المسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة على النساء والفتيات، قررت بنجلاديش هذا العام المشاركة في تقديم مشروع قرار معنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة".

وقد أولت حكومتنا الأولوية لمواصلة تعميم مشاركة المرأة في جهودنا المتعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ووجهت رئيسة وزرائنا، الشبيخة حسينة، نداء إلى الأمهات للعمل بوصفهن حارسات داخل أسرهن وحثت المعلمات، والممثلات المنتخبات، والنساء العاملات على مستوى القواعد الشعبية على الإسهام بنشاط في مواجهة المجتمع ككل للتطرف العنيف والتشدد. ولا تزال مصممين على المضي قدما بالجهود التي نبذلها في مجال تنمية وتمكين المرأة، لدحر المتطرفين والإرهابيين في أحد أنشطتهم الأساسية.

وقدرة نساءنا على الصمود تجعلنا نفتنح بأنه لدى النساء أنفسهن القدرة على العمل كعناصر للتغيير في مواجهة العواقب الإنسانية التي تعانين منها بشكل غير متناسب في حالات مختلفة. ونشعر بالتشجيع لاكتساب ذلك المفهوم زحما في الخطاب الإنساني. حيث تنطوي ولاية الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، على إمكانية دعم تقديم دليل إضافي في هذا الشأن، استجابة للاحتياجات المحددة في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وفي الختام، تؤكد بنجلاديش أهمية زيادة التعبئة المستمرة والمنسقة للموارد المالية بما في ذلك من خلال تخصيصها لإحداث أثر حقيقي على خطة المرأة والسلام والأمن بمختلف أبعادها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

تعزيز المنظور الجنساني مع مشاركة عدد متزايد من النساء في أنشطة النظام الأمني، بما في ذلك الوكالات الاستخبارات وزيادة الحضور في مستوى صنع القرار.

وساهمت خطة العمل الوطنية أيضا في التدريب الجنساني المتكامل للقوات المنتشرة في بعثات وعمليات حفظ السلام وفي زيادة عدد النساء في القوات المسلحة الكرواتية والشرطة المشاركات في بعثات حفظ السلام الدولية والمدنية. وفي إطار خطة العمل، تبذل كرواتيا أيضا الجهود لتوفير المساعدة الإنمائية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، مثل تقديم المساعدة للنساء والفتيات في أفغانستان في مجالات التعليم والصحة الإنجابية للمرأة والمشاريع التجارية الصغيرة.

وتعكف كرواتيا حاليا على وضع خطتها الوطنية الثانية، التي يتوقع اعتمادها بحلول نهاية العام. وسوف تشمل أنشطتنا المحلية والدولية على حد سواء، من خلال اتخاذ وتعزيز تدابير محددة في مجالي المنع والحماية، وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في أنشطة وعمليات صنع القرار المتصلة بالأمن وبناء السلام.

وكبلد شهد مؤخرا حربا واكتسب تجربة في إدارة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فإننا مهتمون بشكل خاص بتبادل خبراتنا والدروس التي استفدناها كمساهمة في الجهود العالمية الأوسع، المبدولة في مجال منع ومكافحة العنف الجنسي في الحروب والصراعات. وبوصف كرواتيا دولة عضوا في مبادرة مجموعة المدافعين عن منع العنف الجنسي في المعارك، فإنها لن تألو جهدا في منع العنف الجنسي والتصدي له في الحروب والصراعات، وستواصل تقديم دعمها الثابت لجميع مجالات خطة المرأة والسلام والأمن. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه إذا أريد استدامة السلام والأمن، يجب تمكين المرأة والإصغاء لصوتها، وضمان مشاركتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

من شأنها أن تجلب فوائد ملموسة للنهوض بالنساء والفتيات، فيما يتعلق بتمكينهن على الصعيد السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهن، سواء في أوقات النزاع أو في أوقات السلام.

إن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن التأكد من إدماج التعهدات والالتزامات على الصعيد العالمي المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات والقوانين الوطنية. وفي هذا الصدد، من شأن المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء أن يؤدي بالتأكيد إلى النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن وتحسين تنفيذها. ولهذا السبب، تؤيد كرواتيا بقوة إنشاء الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين تحت رعاية مكتب منسقة شؤون المرأة في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنه يمكن للشبكة أن تساعد كثيرا الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تحسين وتعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما يكمل المبادرات الإقليمية القائمة الأخرى ومبادرات الأمم المتحدة، مثل مبادرة مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن في نيويورك وجنيف، ومختلف أفرقة العمل الإقليمية، والمجتمع المدني.

وتقوم مشاركة كرواتيا المستمرة في مجال المرأة والسلام والأمن على إيماننا الراسخ بأن الأعمال الكاملة لحقوق المرأة أساس لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتحقيق السلام والأمن الدائمين. ويسرنى القول إن كرواتيا اتخذت خطوات لإدماج المنظور الجنساني في سياستها الأمنية الوطنية والخارجية، من خلال سياستها الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وخطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن أهم نتائج دورة خطة العمل الوطنية الأولى، زيادة مستوى الوعي بدور المرأة في مجال السلام والأمن، وتعزيز الإدماج الفعال للمنظور الجنساني في سياستها وإجراءاتنا الخارجية والأمنية. وفي قطاع الأمن الوطني، تم

لا يتضمن نصف مجمل اتفاقات السلام تقريبا شيئا عن حقوق المرأة أو عن احتياجاتها. وفي معظم عمليات السلام، لا يزال يتم التعامل مع وجود المرأة على أنه فكرة استدرائية، وإن كان قد ثبت حتى الآن بأن إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، يزيد من فرص النجاح.

ولهذا السبب، نعمل لتنفيذ الالتزامات المعلنة في اجتماع وزراء الدفاع بشأن حفظ السلام الذي عقد في لندن في أيلول/سبتمبر، والذي اعترف بدور المرأة الذي لا غنى عنه في حفظ السلام وفي حل النزاعات عموما. إن إيطاليا مهتمة بشكل خاص بزيادة مشاركة المرأة في الأدوار التي تضطلع بها القوات النظامية، بما في ذلك الشرطة، وبتشجيع إدماج احتياجات المرأة والمنظورات الجنسانية في جميع جوانب عمليات حفظ السلام وفي الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وتلتزم إيطاليا، في هذه الفترة، بدعم مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن دور المرأة في الوساطة.

ثانيا، يتزايد وقوع النساء والفتيات ضحايا لأشكال متعددة ومتشابكة من التمييز والعنف. وتزايد هذه المخاطر في حالات الطوارئ والنزاعات وحالات ما بعد انتهاء النزاعات. وتسعى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى معالجة هذه المخاطر، مع إيلاء مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع الأهمية المحورية التي تستحقها، إلى جانب التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة ودورها الحيوي في بناء السلام. وإيطاليا ملتزمة التزاما قويا بمنع ومواجهة العنف الجنسي والجرائم الجنسانية في حالات النزاع. وننشط بصفة خاصة في تدريب ذوي الخوذ الزرق على هذه المسائل، ونؤيد تماما المبادرات الدولية الرامية إلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع، سواء على الصعيد السياسي أو على المستوى العملي.

ثالثا، نعتقد أن هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لوضع استراتيجية شاملة لمنع تغذية نزعة التطرف لدى النساء

السيدة غاتو (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن ألمانيا تؤيد البيان الذي ستدلي به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل مملكة هولندا في ضوء تعاوننا المتصل بالولاية المقبلة المحزرة في مجلس الأمن. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن للمدة المحزرة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فإن إيطاليا، بالتعاون مع هولندا، ستواصل جهودها الدؤوبة لوضع المسائل الجنسانية في صميم مسألتي السلام والأمن، وتشجيع البلدان الأخرى على الانضمام إلينا.

وثمة أدلة واضحة على أنه لا يمكن تحقيق أي سلام مستدام ودائم بدون المشاركة النشطة للمرأة في عمليات السلام. ولهذا السبب، توجد إيطاليا في طليعة البلدان الداعمة لتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وشاركت بحماس في تقديم القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي يشمل اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما في مجال إدخال أساليب عمل جديدة لزيادة تركيز اهتمام مجلس الأمن على هذه المسألة.

وعلى الرغم من جميع الإنجازات التي حققتها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال السنوات الـ ١٦ الماضية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن غير المتصور استمرار استبعاد نصف مجتمعاتنا من الجهود الرامية إلى استعادة وحفظ السلام والاستقرار، وضرورة استمرار نصف مجتمعاتنا المحلية في تحمل تكلفة الصراع بشكل غير متناسب. وإذا كان لنا أن نتجاوز مجرد الكلام لتتخذ إجراءات ملموسة، يتعين تعزيز المرأة والسلام والأمن في مجالات الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام، وخطط بناء السلام، عموما وفي مجمل الأمم المتحدة. وفيما يلي بعض الأمثلة الملموسة.

تكلمت نيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على بيانيهما.

قبل عام مضى، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ولما كانت غواتيمالا أحد مقدمي القرار الـ ٧٢، يسعدنا أن نبليغ المجلس بأن حكومة غواتيمالا قد أنشأت، عملاً بالقرار، فريقاً مشتركاً بين الوكالات يعنى بالمرأة والسلام والأمن من أجل تحسين التنسيق الحكومي لوضع خطة عمل وطنية والتي يتوقع إنجازها في هذا العام.

يتطلب التنفيذ السليم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجود إرادة سياسية ثابتة لدى جميع السلطات الحكومية المختصة، مما يتطلب تخصيص موارد محددة بوضوح في الميزانيات الوطنية وفي المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الدولية على حد سواء. وينبغي للحكومات والمجتمع المدني العمل معاً وأن يكمل كل منهما جهود الآخر.

ونكرر التأكيد على أن منع العنف الجنساني والاعتداء الجنسي ضد المرأة وحمايتها منهما يتطلبان مشاركة الجميع، بمن فيهم الرجال والفتيان. وندين بشدة حالات العنف الجنسي وحقيقة أنه لا يزال يُستخدم كأسلوب من أساليب التخويف أو الإرهاب. كما ندين العنف والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام. ونطالب بتنفيذ سياسة عدم التسامح. ويجب أن نجعل قوات الأمن المكلفة بضمان أمن وسلامة المرأة، باعتبار ذلك جانباً مهماً من جوانب السلام والأمن، تفهم ذلك.

وتسعى غواتيمالا جاهدة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الاعتداء الجنسي إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، قدمنا إلى العدالة في مطلع هذا العام جنديين من المفرزة العسكرية المعروفة باسم سيبور زاركو لمسؤوليتهما عن الاسترقاق الجنسي لـ ١٥ امرأة من مجموعة كيكنشي العرقية. وعلى الرغم من أن هذه القضية استغرقت ٣٢ عاماً لعرضها على القضاء، فإننا نعتقد أنها جديرة بالذكر لأنه ينبغي كفالة

والفتيات من خلال ضمان بديل مجد أفضل من ذلك الذي يقدمه لهن العدميون والمتطرفون الذين يملكون تأثيراً كبيراً على كل مجتمعاتنا.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن هذه أولويات هامة بالنسبة لإيطاليا وأنا ندرک أن هناك حاجة إلى بذل جهود في جميع البلدان، وليس في البلدان النامية أو البلدان المنكوبة بالتزاعاات فحسب. وذلك ما يجعلنا نعكف حالياً على استعراض الصيغة الثالثة من خطة عملنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بهدف الترويج لنموذج لتمكين المرأة باعتبارها عاملاً للتغيير. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرک أن الدول الهشة بصفة خاصة يمكن أن تستفيد كثيراً من بذل جهد مشترك لتشكيل عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني ولبناء شراكات استراتيجية عبر وطنية للمساواة بين الجنسين. وهذا النهج في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تسلم بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة وحاضنة للجميع وتقوم على احترام حقوق الإنسان للجميع.

وإننا نتطلع إلى العمل مع جميع الدول، الأعضاء منها وغير الأعضاء في مجلس الأمن، والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحويل تلك الخطة إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):

أولاً، أثنى على الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لوضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فهذه فرصة للتأكيد على التزام الدول الأعضاء بتمكين المرأة وتيسير مشاركتها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وفي اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وأشكر السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ريتا لوبيديا، التي

الوطنية. والمرأة هي الحلقة الحاسمة في التنمية لأنها مركز الأسرة ومصدر قيمها وعاداتها وهوية كل طفل. وهذه كلها ركائز أساسية من أجل توطيد السلام الدائم. ومن الضروري إشراك المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات.

وختاماً، نحث جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا على اغتنام هذه الفرصة الفريدة للمضي قدماً بمزيد من التصميم والقوة في دعم المساواة بين الجنسين من أجل ضمان أن يصبح تمكين النساء والفتيات إحدى ركائز بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارقي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة لوبيديا على إحاطتهم الإعلامية اليوم. لقد أتخذت العديد من الخطوات الإيجابية لتنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. بيد أنه على الرغم من تلك الجهود، لا تزال المرأة تمثل أقلية في مفاوضات السلام والأمن وفي عمليات حفظ السلام.

وما يزال التحدي الذي نواجهه يتمثل في التنفيذ الكامل لقرارات المجلس الثمانية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فقد ثبت أن المرأة من بين عوامل التغيير الهامة ويجب تمكينها من فعل المزيد. ولا تزال هذه النزاعات تلقي بآثار مأساوية عموماً، وتعاني النساء والفتيات من آثارها بصورة غير متناسبة لأنهن أيضاً هدف لأشكال محددة من العنف والانتهاك، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيين. وينبغي أن تهدف الجهود المبذولة لحل النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية إلى تمكين جميع الذين عانوا منها، وخاصة النساء.

الاحتكام إلى القضاء لجميع الغواتيماليين. غير أننا يجب أن نحسن إمكانية الوصول إلى العدالة وتعزيز مشاركة المرأة في عملية صياغة التشريعات الوطنية.

ونرحب بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجري تناولها بطريقة شاملة، وذلك بالتنسيق مع مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة وصندوق بناء السلام. ومن الجدير بالذكر كذلك إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر بقيادة إسبانيا.

وعلاوة على ذلك، نشيد بإسهام آليات، مثل الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني بالتعاون مع الآليات القائمة، بوصفه وسيلة، ليس لجمع الموارد فحسب، بل لتنسيق الاستجابات والإسراع بخطى التنفيذ. فمشاركة المرأة أمر أساسي لضمان الفعالية التشغيلية وكفالة تحقيق سلام مستدام. إن مفهوم السلام المستدام أمر هام جداً، كما يذكر السفير روستال في تقريره (S/2015/490).

ونظام روما الأساسي، الذي يشكل الإطار القانوني الدولي المختص بالجرائم الجنسانية، هو الأكثر تقدماً حتى الآن. ومن المهم إدراجه في التشريعات الوطنية بحيث تمتلك الدول إطاراً شاملاً للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني التي يجرمها القانون الدولي، وإجراءات محددة الأهداف لدعم الضحايا والشهود، وبرامج لتعريف المرأة بالقوانين التي تعنيها، وموارد لرصد تنفيذ القوانين التي تراعي المنظور الجنساني، وأحكاماً لتعويض الضحايا. وجميع هذه العناصر أساسية لكفالة وصول المرأة إلى العدالة.

وما فتت غواتيمالا تؤيد تلك الخطة وتعيد التأكيد على أن المرأة تضطلع بدور أساسي في منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز العدالة والنهوض بالمصالحة ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي وإعادة بناء المؤسسات

في الاجتماع الوزاري للدفاع المعني بعمليات حفظ السلام، المعقود في أيلول/سبتمبر في لندن.

وتسلط الأزمات الإنسانية المعقدة الناشئة عن النزاعات الضوء على محنة النساء والفتيات اللائي تعرضن لمختلف أشكال العنف الجنسي وأرغمن على التحلي عن بيوتهن ومجتمعتهن وتحولن إلى لاجئات ومشرديات داخليا. وينبغي لنا في ذلك السياق أن نولي اهتماما خاصا للنساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى أكثر الفئات ضعفا، بمن في ذلك السكان الأصليون أو النساء المسنات والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الأقليات العرقية أو الدينية.

ختاما، أود أن أكرر أن البرازيل ستواصل الإسهام بقوة في تعزيز المساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بتمكين المرأة على جميع مستويات الأمم المتحدة ومجالات عملها.

فحماية المرأة وتمكينها جانبان لا ينفصلان من خطة المرأة والسلام والأمن. ويشمل ذلك على الصعيد الدولي وضع وتنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وإجراء مفاوضات السلام وتنفيذ مسائل بناء السلام والإنعاش والمبادرات الإنسانية. وينبغي للحكومات - على الصعيد المحلي - أن تكون على استعداد لإعادة وضع وتحسين السياسات المراعية للمسائل الجنسانية.

وقد أحرزت البرازيل تقدما كبيرا في العقد الماضي، ولا تزال تدعو وتؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ويتسق تعاوننا فيما بين بلدان الجنوب تماما مع تلك الخطة. وندعم - على سبيل المثال - المشاريع الرامية إلى مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني في غينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. ويواصل مركز التدريب البرازيلي المشترك لعمليات السلام في ريو دي جانيرو عقد حلقات عمل ودورات تدريب منتظمة

وتعزز البرازيل بمشاركاتها في الاجتماع التأسيسي لشبكة جهات التنسيق بشأن المرأة والسلام والأمن الذي عقد على هامش آخر مناقشة عامة للجمعية العامة. وكما نوقش في هذا الاجتماع وتم تأكيده في الدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فما تزال الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أكثر الجهات الفاعلة تأثيرا فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن. ونشني على إسبانيا على قيادتها في إنشاء تلك الشبكة.

وينبغي أن تؤدي المرأة دورا حاسما في تعزيز منع نشوب النزاعات. فهي بوسعها - في المدى القصير - أن تضطلع بالجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الوقائي ونظم الإنذار المبكر. وبوسعها - في الأجل الطويل - أن توفر فهما أكثر شمولا لأسباب نشوب النزاعات وتسهم في إيجاد حلول لها. ومن المهم أيضا استكشاف أوجه التآزر بين خطة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة دون إغفال خصائص أهداف التنمية المستدامة ونزاهتها وعالميتها.

وخلال السنوات القليلة الماضية أدمجت خطة المرأة والسلام والأمن في التيار السياسي الرئيسي للأمم المتحدة. وقد أسهمت في ذلك الصدد جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة وضع المرأة. وبالمثل، عملت بدأب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والعديد من المقررين التابعين لمجلس حقوق الإنسان لأجل تعزيز تلك الخطة الهامة. ولم يعد ممكنا أن نتصور اليوم إنشاء عملية لحفظ السلام دون نشر مستشارين للشؤون الجنسانية، ودون إدراج ولاية حماية المرأة أو بدون تدريب حفظة السلام على منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على النحو الذي شددت عليه الكثير من البلدان

إلى نقص في الخطابة، وإنما إلى عدم اتخاذ الإجراءات في نهاية المطاف.

فكيف يمكننا أن نعمل بصورة أفضل هنا في نيويورك؟ قبل عام مضى منح اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المجلس ولاية واضحة ليكون أكثر شمولاً ويعمل على إشراك المجتمع المدني في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. ويتعين على المجلس أن يرقى إلى ذلك الالتزام وينبغي أن يجعل اعتباراته القطرية مفتوحة أمام الإحاطات الإعلامية المقدمة من قبل المجتمع المدني، متى كان ذلك ممكناً. وترى ألمانيا أن إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس يشكل معلماً مؤسسياً رئيسياً. فقد تمكن فريق الخبراء - خلال أقل من عام بعد إنشائه - من تقييم أربعة من الحالات القطرية بالتعاون الوثيق مع البعثات الميدانية للأمم المتحدة. ويتعين علينا الآن ضمان إبلاغ المجلس بالنتائج الممتازة التي توصل إليها الفريق بصورة أكثر تواتراً ومباشرة.

وكيف يمكننا تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الإقليمي؟ لقد كان المجلس محققاً في دعوة المنظمات الإقليمية إلى المشاركة في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وفي سياق الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استجابت رئاسة ألمانيا لذلك النداء بتعيين ممثل خاص لرئاسة المنظمة الحالية معني بالمسائل الجنسانية. وسنستضيف في الشهر المقبل اجتماعاً في برلين بشأن المرأة والسلام والأمن، ويتوقع أن يناقش السبل الممكنة لتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها على حد سواء.

فأين وصلنا في تنفيذ القرار على الصعيد الوطني؟ تواصل ألمانيا حالياً تنقيح خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتطلع إلى تبادل دروسنا المستفادة مع شركائنا، ليس هنا في نيويورك فحسب، بل أيضاً على مستوى العواصم. وقامت ألمانيا أيضاً بدور نشط في إنشاء شبكة جهات التنسيق

لحفظ السلام بشأن المسائل الجنسانية وحماية المرأة. ويتم فيها التمسك بالمعايير الصارمة المتعلقة بسلوك الأفراد وانضباطهم.

ونحن على ثقة بأن جهودنا الوطنية سيكون لها أثر إيجابي على جميع أنشطتنا في الساحة الدولية. ونعمل أيضاً على إهاء وضع خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وستشمل الخطة تدابير في عدة مجالات مثل تعزيز مشاركة المرأة في بعثات السلام. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعزيز العلاقة بين القوات العسكرية والمدنيين، خاصة مع النساء والفتيات في سياق عمليات السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني للبلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بشأن المسائل الجنسانية. ومن شأن تلك المبادرة أن تعزز وتستفيد من أحكام خطة سياستنا الوطنية بشأن المرأة، التي تشمل سلفاً العديد من التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيانين اللذين أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة قبل عام تقريباً بمناسبة الاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7533). وفي تلك المناسبة، أعرب عدد قياسي من المتكلمين في تاريخ المجلس عن تأييدهم لتلك الخطة القائمة على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). مع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ، على النحو الذي يبينته الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم. وأود أن أخص بالشكر ريتا لوبيديا من منظمة (EVE)، التي تكلمت عن صعوبة وضع المرأة في جنوب السودان بطريقة رائعة جداً.

وسأحرص على أن تكون ملاحظاتي موجزة وعملية. فلا تعزى أوجه القصور في تنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن

بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونواصل بناء تحالفنا من الداخل والخارج. وفي الأسبوع الماضي، حققت المنظمة فتحاً جديداً عندما استضيفنا أول فريق استشاري للمجتمع المدني على الإطلاق. وهذا الأمر يتعلّق بتعزيز حوارنا - الحوار بين المنظمة وممثلي المجتمع المدني الذين يعملون على منع نشوب النزاعات وحلها وتمكين المرأة. وإذا أُريد للسلام أن يكون مستداماً، فيجب أن نكون شاملين.

ولا يزال أماننا شوطاً طويلاً، ولكن المنظمة تُنجز قدراً كبيراً من العمل، ونعمل على إبقاء الأمور عملية قدر المستطاع. ونواصل التعلم من عملياتنا وبعثاتنا وتدريباتنا ومناوراتنا. إن المنظورات الجنسانية هي الآن في محور التخطيط الدفاعي للمنظمة وعمليات الإبلاغ. وتدعم المنظمة تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) عن طريق تمويل بحوث بشأن دور المنظور الجنساني في مكافحة التطرف العنيف. وتنفذ القيادات الاستراتيجية للمنظمة حالياً المبادئ التوجيهية العسكرية لمنع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع. إن العنف الجنسي يجرح الأسر ويمزق المجتمعات ويبطئ من عمليات حفظ السلام وتسوية النزاعات. وهو يؤثر على نجاح بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا يسعنا أن نقف موقف المتفرجين. فعلينا أن ننظر إلى أنفسنا، أيضاً، عن طريق التوعية بمدونات قواعد السلوك للمنظمة وغيرها من الأدوات المصممة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

بيد أن بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل. إن ١٠ في المائة فقط من القوات المسلحة التابعة للمنظمة هي من النساء؛ ومن الأفراد الذين جرى نشرهم في العمليات، فالنسبة ليست سوى ٥,٥ في المائة. ونحن نفهم أن تحسين هذا المعدل سيؤدي إلى تحسين الفعالية، ونحث الدول الأعضاء على القيام بدورها. ونؤيد تعهد الأمم المتحدة في لندن بمضاعفة نسبة النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

التي أسستها إسبانيا. ونحن فخورون باستضافة اجتماع الشبكة المتوقع عقده في عام ٢٠١٨ في برلين. ونواصل العمل حالياً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي ومبعوثه الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب، لاستكشاف السبل الكفيلة بتيسير تبادل الخبرات بين القيادات النسائية الأفريقية.

ونُهب بالأمن العام القادم أن يواصل إعطاء خطة المرأة والسلام والأمن أولوية قصوى. ولا يزال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مهمة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وليس مجلس الأمن فحسب. ونرى الترابط ما بين خطة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعني ذلك ضرورة النظر إلى تنفيذهما بالتتابع.

ونؤكد للحاضرين دعم ألمانيا في اتخاذ خطوات عملية ومحددة لتحويل إطار المرأة والسلام والأمن إلى عمل ملموس. الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة حلف شمال الأطلسي.

السيدة شورمان (تكلمت بالإنكليزية): ليست المساواة بين الجنسين مسألة اختيارية، بل هي ضرورية. لماذا؟ لأنها تتيح لنا الاستجابة بشكل أفضل وأكثر ذكاء للعديد من التحديات الأمنية المعقدة التي نواجهها اليوم. والمساواة بين الجنسين تتعلّق بمصداقتنا وقدرتنا. وتتعلّق بصمود مجتمعاتنا واستعداد قواتنا وفعالية عملياتنا. هذا ما تعلمته منظمة حلف شمال الأطلسي على مدى أكثر من عقد ونصف العقد من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي مؤتمر القمة الذي عقدهت المنظمة في تموز/يوليه، أيدت خطة عمل جديدة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأيد ٥٥ من الحلفاء والبلدان الشريكة الخطة. ونستضيف الآن ما يمكن أن يكون أكبر تحالف عالمي

المنجزات في السنوات الـ ١٥ الماضية تبين بوضوح أن مشاركة المرأة في عمليات التفاوض قد ظلت منخفضة. وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠١١، لم يكن سوى ٩ في المائة من المفاوضين من النساء. وأشارت ٢٧ في المائة فقط من اتفاقات السلام الموقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ إلى المساواة بين الجنسين واحتياجات المرأة. وتشكل النساء ٣ في المائة فقط ممن يتولون مناصب السلطة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا يُخصص اليوم سوى ٢ في المائة من الأموال الأجنبية المستثمرة في إحياء اقتصادات البلدان الخارجة من النزاع لتعزيز مساواة المرأة أو تمكينها أو إشباع احتياجاتها المحددة لفترة من الزمن.

ومع ذلك، تشكل النساء نصف سكان العالم. ولا تقتصر مشاركتهن في بناء السلام على كونها حقاً فحسب، بل أيضاً التزاماً بالنظر إلى الأثر غير المتناسب للنزاع على حياتهن. ويمكنهن تقديم مساهمة قيمة دون شك في مفاوضات السلام. ولذلك فمن الضروري تغيير النموذج من أجل تغيير الوضع القائم ومنح المرأة مزيداً من القوة لتغيير النظام القائم. والواقع أن مشاركة المرأة في العمليات التفاوضية يزيد من فرص تسوية النزاع واستدامة السلام. وهذا ما أكدته دراسة عالمية اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٥، والتي أظهرت أن وجود المرأة في مفاوضات السلام عزز من استدامة اتفاقات السلام، وأن ٣٥ في المائة من الاتفاقات التي تفاوضت عليها المرأة دامت أكثر من ١٥ سنة.

وقد اعتمد المغرب سياسة استباقية طوعية لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين، وهي الآن مكرّسة في دستور بلدي. وبالإضافة إلى النصوص التشريعية، التزم المغرب بإصلاحات قانونية ومؤسسية كبيرة لتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني. وأطلق المغرب في هذا السياق عام ٢٠١٢، في شراكة مع إسبانيا، مبادرة بشأن تعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في عملية الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومرة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نكون قدوة يحتذى بها. إن التوازن بين الجنسين في قيادة المنظمة آخذ الآن في التحسّن بعد سنوات من الركود. وفي الأسبوع الماضي، رحبنا باعتزاز بأول امرأة تتولى منصب نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيدة روز غوتويلر. وفي حزيران/يونيه، تولّت أول امرأة برتبة فريق بأربعة نجوم، الفريق أول البحري الأمريكية ميشيل هوارد، قيادة القوات المشتركة للمنظمة في نابولي. وستقود امرأة أيضاً كلية الدفاع التابعة للمنظمة في روما - وهي الكندية الفريق كريستين وايتكروس. نحن نعلم أننا بحاجة إلى الإبقاء على هذا الزخم، وسوف نعمل، لأن المشاركة المتساوية للمرأة ليست منّة. فهي من المتطلبات الأمنية الأساسية. وهي ضرورية لصمود مجتمعاتنا وفعالية قواتنا ولتحالف حديث مستعد وجاهز للاستجابة. ولكن قبل كل شيء، فهي أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة.

إن اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٦ عاماً يمثل اعترافاً دولياً بالدور الذي تضطلع به النساء في مسائل السلام والأمن، ليس كضحايا فحسب بل أيضاً بوصفهن عاملاً من عوامل التغيير وجهات فاعلة أساسية في استعادة وصور وبناء السلام. وأعقب ذلك عدد من القرارات التي تتضمن اعترافاً سياسياً أكبر بمسألة المرأة والسلام والأمن مع أحكام دقيقة وواضحة بشأن الحاجة إلى ضمان التمثيل العادل للنساء والرجال في عمليات السلام وتحسين الحماية المادية والقانونية للنساء والفتيات.

وعلى الرغم من علامات التقدم، فإننا مضطرون للإشارة إلى أن النتيجة العامة أبعد من أن تكون مرضية. إن تقييمات

والمجتمعية؛ ومعرفتها بتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها، ولا سيما داخل مجتمعاتها المحلية؛ وتفسيرها للتطرف في الخطاب المحلي، تسهم جميعها في إنشاء الآليات الرئيسية للاستجابة السريعة والإنذار المبكر والمعلومات عن النزاعات الوشيكة الحدوث التي نادراً ما تُفهم أو تلقى آذاناً صاغية لدى السلطات الأمنية المحلية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالروسية): تشكر فييت نام الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا اليوم، لأنها تتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة تناول البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. (تكلمت بالإنكليزية)

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/822)، وعلى إحاطته الإعلامية. كما أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها الإعلامية وعلى أفكارها الثاقبة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن فييت نام ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونحن نحيي بوجه خاص زيادة مشاركة المرأة وإدراج المنظور الجنساني في جميع المجالات، من منع نشوب الصراعات إلى بناء السلام، ومن عمليات السلام إلى جهود إعادة الاعمار. كما يسعد فييت نام أن ترى زحماً إضافياً أوجده الاستعراض الرفيع المستوى الذي انعقد في العام الماضي لتنفيذ الالتزامات بموجب برنامج المرأة والسلام والأمن. وتعتقد فييت نام أن التنفيذ يقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الدول، ولكن النجاح الحقيقي لا يمكن ضمانه إلا من

وهذه المبادرة قد مكنتنا من تدريب عدد من نساء البحر الأبيض المتوسط على الوساطة لضمان جاهزيتهم للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، نظم المغرب في ٧ أيلول/سبتمبر مؤتمراً دولياً بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. وساهم المؤتمر في المناقشات الدولية بشأن دور المرأة في عمليات السلام وتنفيذ خطط عمل وطنية لتعزيز العمل الجماعي بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان ذلك فرصة للتأكيد من جديد على توافق آراء المجتمع الدولي على الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بتسوية النزاعات وبناء السلام، فضلاً عن تجديد التزام الأمم المتحدة بمسألة إدراج المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع الاستراتيجيات الرامية إلى استعادة السلام ومنع نشوب النزاعات. ونوقش عدد من المسائل في المؤتمر، بما في ذلك دور المرأة في عمليات الوساطة ومنع نشوب النزاعات، ودور المرأة في مكافحة التطرف، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات في منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي المؤتمر، أعلن بلدي عن إنشاء مركز إقليمي مستقل في الرباط مكرس لدراسة دور المرأة في عمليات حفظ السلام ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للمركز أن يكون بمثابة حيز للتفكير ومستودع للأفكار ومصدر للفكر المستقل بشأن دور ومكانة المرأة في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن بناء السلام في مناطق النزاع. وذلك تمشياً مع أولويات مجلس الأمن، فيما يتعلق بتعزيز وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وبناء السلام والأمن الدوليين، ونشر ثقافة السلام، وكفالة الوصول إلى العدالة وحماية الحقوق المدنية.

إن منع نشوب النزاعات عنصر أساسي من عناصر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن منظور المرأة في التعامل مع التوترات الاجتماعية؛ ووعيها بالتهديدات الشخصية والأسرية

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول بيكيرز، مدير مكتب الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد بيكيرز (تكلم بالإنكليزية): يشرفني جداً أن أكون هنا في مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم.

إن أحد أكبر التحديات في العصر الحديث هو تطبيع العنف على جميع المستويات - سواء كانت محلية، أو إقليمية، أو وطنية، أو دولية - لأنه يشكل تهديداً حقيقياً لحياة النساء والأطفال. وفي الواقع، إن الاعتداءات على النساء والفتيات، فضلاً عن مشاعر الرعب الناجمة عن الاسترقاق الجنسي، تشكل في بعض الأحيان جزءاً من الاستراتيجيات التي يستخدمها المقاتلون والجماعات المتطرفة العنيفة لتحقيق مآربهم. واستمعنا هذا الصباح إلى العديد من الأمثلة المروعة على هذه الحقيقة.

ونحن مثلكم، سيدي الرئيس، نعتقد أن هذا العمل يجب أن يتوقف، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو جزء من الحل. لذلك، أشكركم سيدي على جمعنا معاً في هذا اليوم. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/822)، والمديرة التنفيذية هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها الإعلامية.

لقد ذكر الأمين العام صباح هذا اليوم أنه تم إحراز تقدم. ربما يكون ذلك صحيحاً، لكن من المخيب للآمال أن التنفيذ لا يزال متخلفاً. وذكر الأمين العام أن هناك وعياً متزايداً، بل أن هناك أيضاً افتقاراً هائلاً لتمويل المبادرات المتصلة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فدعمنا للتنفيذ يجب أن يتجاوز الكلام. ونحن بحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال.

إن البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن يؤدي دوراً محورياً في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي هي أكبر منظمة أمنية إقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وترتكز جهودنا الرامية إلى منع نشوب الصراعات

خلال إقامة شراكات، ولا سيما مع الأمم المتحدة الأحسن تنسيقاً والأفضل تزوداً بالموارد.

بيد أن فبيت نام لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف التي تستهدف النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي شردتهن الصراعات. وتدين فبيت نام جميع أعمال العنف والإعتداءات ضد النساء والفتيات. ونحن ندعو إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في التصدي لهذه المسألة. ونحث الأمم المتحدة على التنفيذ الصارم لسياساتها بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ولا يمكن للسلام أن يكون مستداماً إلا إذا باتت بالامكان منع نشوب الصراعات والتصدي لها من جذورها. وترحب فبيت نام بتركيز أدق على منع نشوب الصراعات، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية الوقائية. كما ينبغي أن تركز الجهود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والإنعاش وإعادة الأعمار، مثلما يؤكد القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي عرضته فبيت نام واتخذته مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠٠٩.

وفبيت نام، من جانبها، تدرك تماماً الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وبناء الدولة، والحفاظ على السلام، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فعلى مدى قرون، لم تقا تل المرأة الفيتنامية ببسالة من أجل حرية البلد واستقلاله فحسب، ولكنها عملت أيضاً بجد وساهمت إلى حد كبير في تحقيق الانتعاش والتنمية في البلد بغرض التوصل إلى الاستقرار والتنمية المستدامة والتكامل الدولي. واليوم، وكجزء من التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشارك المرأة العسكرية الفيتنامية في التدريب وإجراء التحضيرات الضرورية لانتشارها في المستقبل القريب في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

مؤتمر عن مكافحة العنف ضد المرأة حيث تبادلنا الممارسات الجيدة وشجعنا على التصديق على اتفاقية الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المتزلي ومكافحتهما.

رابعا، أود أن أذكر أنّ منظمة الأمن والتعاون تدرك أيضا الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المرأة في منع الجنوح نحو الراديكالية والتطرف العنيف. وبناء على ذلك، سوف نعقد في الشهر المقبل مؤتمرا حول هذا الموضوع يجمع بين واضعي السياسات والخبراء والناشطين من جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون.

وأود أن أشدد على أنه في كل ما نقوم به، نسعى إلى تعزيز التعاون والمشاركة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. فعلى سبيل المثال، نحن نتعاون تعاوننا وثيقا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا بشأن تنفيذ خطة عمل وطنية أوكرانية جديدة.

لقد ذكرت للتو بعضا من إنجازاتنا، ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. إننا ندرك أن علينا أن ننظر إلى الداخل أيضا. فنحن بحاجة إلى إقامة توازن أفضل بين الجنسين في هياكل منظماتنا، لا سيما في البعد السياسي والعسكري.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أشيد بالمبادرة الإسبانية على إعداد شبكة من مراكز التنسيق الوطنية التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نتطلع إلى التعامل مع هذا المنتدى.

ولكم أن تتأكدوا، سيدي الرئيس، وكذلك جميع الحاضرين الآخرين، أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغرض التصدي لتطبيع العنف، وتعزيز السلام والأمن، واستئصال العنف القائم على نوع الجنس، وتحسين مشاركة المرأة. ونحن نعتمد على دعم مجلس الأمن بينما نسعى جاهدين للعمل بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة.

وحل المنازعات بالوسائل السلمية على التزامنا القوي بتحقيق المساواة بين الجنسين. فالمساواة بين الجنسين هي مبدأ أساسي يشمل كامل المسائل الأمنية التي تتناولها منظمة الأمن والتعاون.

وتدرك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدليل الواضح على أن مشاركة المرأة في جميع مراحل دورة الصراع - من منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات إلى حل الصراعات والانعاش وإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع - أمر بالغ الأهمية لنجاح عمليات السلام وبناء السلام واستدامتها. وهناك متكلمون عديدون شاطرونا اليوم الكثير من الأدلة على هذه النقطة.

وبالنسبة إلينا، نحن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا يزال الطريق أمامنا طويلا، لكنني أود أن أتشاطر وإياكم بعضا من الإنجازات التي حققناها حتى الآن. وفي هذا الوقت، أود أن أنوه بممثل ألمانيا وأن أشكره على تعليقاته بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أولا وقبل كل شيء، هناك ٦٣ خطة عمل وطنية موجودة، ٢٨ منها هي من منطقة منظمة الأمن والتعاون وحدها، وثمة عدد آخر قيد التحضير. ونحن نواصل العمل مع الدول التي تشاركنا لتحسين خططها أو وضع خطط جديدة.

ثانيا، لقد أنشأنا داخل منظمة الأمن والتعاون شبكة من ٦٠ مركزا لتنسيق الشؤون الجنسانية، تغطي عملياتنا الميدانية السبع عشرة، وثلاث مؤسسات، وأمانة عامة لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب الدول المشاركة، وتعزيز امتثالنا الداخلي الهام بالنسبة إلينا.

ثالثا، إن الحد من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع يعني أيضا التصدي للعنف ضد المرأة والعنف المتزلي في أوقات السلم. وهذه نقطة تركيز أخرى من عملنا. فعلى سبيل المثال، قمنا في تموز/يوليه بتنظيم

نحن بحاجة إلى معالجة التحديات الراهنة في مجال حفظ السلام بطريقة شاملة وشفافة تقر بالدور المركزي لحماية المدنيين. وجورجيا ملتزمة تماما بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام وكفالة المسألة النامة للجنة من خلال الاستجابة للجرائم المزعومة بطريقة تتمحور حول الناجين.

وتحييدا من خلال هذا النهج، استجابت الحكومة الجورجية والقوات المسلحة الجورجية إلى الادعاءات التي صدرت عن مفوضية حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير فيما يتعلق بحالات الاعتداء الجنسي التي شملت قصرا من جانب أفراد القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد إدانة أي أعمال عنف ضد السكان المدنيين المحليين، أنشأت الحكومة الجورجية فريق تحقيق مخصصا مشتركا بين الوكالات، لا يشمل ممثل مكتب المدعي العام ووزير الدفاع فحسب بل وخبراء حقوق الإنسان وحماية الطفل وكذلك علماء النفس.

وقام الفريق بالاتصال المباشر وعمل عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والأمين العام المساعد للشؤون القانونية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي وكذلك المدير القانوني لمنظمة أطباء بلا حدود. وطلبت جورجيا رسميا مشاركة جميع الأطراف المعنية في عملية التحقيق عن طريق تعيين جهات اتصال على أرض الواقع. سافر الفريق في حزيران/يونيو عام ٢٠١٦ إلى بانغي للمرحلة الموقعية من التحقيق وأجرى التحقيقات والمقابلات مع الضحايا المزعومين في تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. أود أن أدلى بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

نرحب بهذه المناقشة السنوية لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نرحب بتقرير الأمين العام (S/2016/822).

ومن الاهتمامات المستمرة لبلدي ذلك المتعلق بتنفيذ هذا القرار في المناطق المتضررة جراء النزاعات. نعلم جميعا أن ٢٠ في المائة من أراضي بلدي لا يزال يزرخ تحت الاحتلال الأجنبي غير المشروع وأن مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الجورجين الذين هم ضحايا للتطهير العرقي محرومون من حقهم في العودة إلى ديارهم في حين ما زالت الحقوق الأساسية للنساء والفتيات داخل منطقتي أبخازيا وتسخينفالي بجنوب أوسيتيا مهملة.

وحكومة بلدي لا تدخر جهدا من أجل وضع وتنفيذ أعلى المعايير للحماية الكاملة لحقوق المرأة. نحن ندرك تماما فوائد تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار في عمليات تسوية النزاعات ومنع نشوبها وإدارتها. ينعكس التزامنا القوي للغاية في خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وجورجيا من أولى البلدان التي اعتمدت وثيقة سياسة منفصلة عن هذا الموضوع الهام جداً.

وتتفق جورجيا مع الرأي القائل بأن منع نشوب النزاعات الفعال يجب أن يبدأ من فهم انعدام الأمن الواسع النطاق والعميق الذي يتخلل حياة المرأة في الفترة السابقة للنزاع والسبل التي يمكن من خلالها للتفاوت الهيكلي السابق لنشوب النزاع أن ييسر العنف وانعدام الأمن كما ورد في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه

إن الفلبين باعتبارها أول بلد في آسيا يضع خطة عمل وطنية في عام ٢٠١٠، ما فتئت تنفذ أحكام خطة عملها على النطاق الوطني. وخطة عملنا الوطنية التي تمتد لست سنوات لها أربعة أهداف مترابطة ومتكاملة مع نتائج مقابلة وأطر زمنية ومؤشرات وعوامل تنفيذ رئيسية. وتقوم خطة عمل الفلبين الوطنية على أربع ركائز؛ أولاً، الحماية والمنع لضمان حماية حقوق الإنسان للمرأة؛ ثانياً، التمكين والمشاركة لتمكين المرأة وكفالة مشاركتها النشطة والمهادفة في مجالات بناء السلام وحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات وحل النزاعات وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع؛ ثالثاً، تعزيز وتعميم المنظورات الجنسانية في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام؛ رابعاً، تطوير القدرات والرصد والإبلاغ لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام للرصد والتقييم والإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بغية تعزيز المساءلة عن النجاح في تنفيذها وتحقيق أهدافها.

منذ أن وضعت الفلبين خطة العمل الوطنية ركزت على إضفاء الطابع المحلي على الركائز الأربع للخطة. وهناك الآن ٤١ مقاطعة داخل مناطق النزاع وضعت خطط العمل المحلية الخاصة بها. وتحديد شواغلها المحددة وترتيب أولوياتها قد جعل خطة العمل الوطنية ذات صلة بهذه المناطق المحلية. ومكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام، الرئيس المشارك للجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية، ملتزم بإشراك المزيد من وحدات الحكومة المحلية في صياغة خطط العمل المحلية الخاصة بها. وتعتقد الفلبين أن الدول يمكن أن تستفيد من الخبرات الوطنية لبعضها البعض في إثراء برامجها الخاصة. وفي هذا السياق، من دواعي سرور الفلبين المشاركة في شبكة مراكز السيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي أطلقت هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. ونشكر حكومة إسبانيا على تلك المبادرة. فقد اكتشفنا أن بعض الدول قد وجدت تجربتنا في الشراكة

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأقرت وكالات الأمم المتحدة بأن الفريق تحلى بالمهنية العالية وكان مثالياً.

وتجري بعناية دراسة المواد التي تم جمعها خلال الزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تكشف بيانات التحقيقات الأولية حتى الآن عن أي دليل على تورط جنود جورجيا في الجرائم التي ارتكبت. وإن أثبتت نتائج التحقيق براءتهم ستقدر جورجيا اعتراف هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك.

ويحدونا الأمل في أن تكون التدابير التي اتخذتها حكومة بلدي التي ذكرتها مثالا للممارسة الأفضل حينما يتعلق الأمر بالاستجابة الفورية والفعالة لحالات الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما نشجع الدول الأخرى على القيام بالأمر نفسه، لأننا نعتقد أنه لن يمكننا أن نحدث تغييراً مستداماً في التعامل مع آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في حالات النزاع إلا من خلال نهج كهذا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة ازوثينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونحن نحتفل بمرور عام على الاستعراض الرفيع المستوى المتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتغنم الفلبين هذه الفرصة مرة أخرى لتحديد التزامها بالتنفيذ الفعال لهذه المبادرة ودعمها للعمل الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاءنا في المجتمع المدني على إحاطتهم الإعلامية.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به زميلي من تايلاند في وقت سابق اليوم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبيان الذي أدلى به باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إدراج مسألة المرأة والسلام والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن. إنها مسألة يوليها وفد بلدي أهمية كبيرة. كما أود أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين.

وبوصفنا بلدا تمثل فيه المرأة نسبة ٥١ في المائة من السكان ترحب جمهورية غامبيا الإسلامية بهذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وخلال الأعوام، أصبحنا ندرك أهمية المرأة في بناء السلام والتسوية السلمية للتزاعات، بيد أننا لم تتمكن من منح المرأة السلطة اللازمة أو حتى مركز الاضطلاع بدور في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ونشيد بالجهود الجريئة للأمم المتحدة، على نحو ما يتمثل في قرارات عديدة، لا سيما القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يفرض علينا جميعا إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وللأسف، أظهر الوقت والظروف أنه لا يزال انعدام الإرادة السياسية والتعصب الذي يؤدي إلى النزاعات والقوانين البالية تشكل عقبات تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في السعي لتحقيق السلام والأمن.

إن السبيل الفعال الوحيد لتيسير المشاركة المباشرة للمرأة في الجهود الرامية إلى إيجاد ثقافة للسلام في العالم هو كفالة وصول المرأة إلى الطاولة حيث تصاغ السياسات والبرامج والإضغاء لصوتها على هذه الطاولة. وفي جميع الحالات تقريبا، تحال إلى النساء في عمليات حفظ السلام إلى أدوار ثانوية. ولكن هناك العديد من الأدوار، ولا سيما في عملية المفاوضات، التي يمكن أن تضطلع فيها النساء بدور فعال ويقدمن إسهامات فعالة.

بين الحكومة والمجتمع المدني مفيدة بشكل خاص. ونعتقد أن شبكة مراكز التنسيق ستجعل مشاركة الخبرات أكثر كفاءة وحسنة التوقيت وتطلع إلى الاستفادة من هذه الأداة.

كما أنني أفخر بإعلان أن الفلبين ممثلة في قائمة الاستجابة السريعة في مجال العدالة بثلاثة مهنيين فلبينيين يمكن أن يطلب إليهم من المجتمع الدولي التحقيق والتحليل والإبلاغ عن حالات الإبلاغ عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات جنائية دولية. والفلبين سعيدة بالفرصة للإسهام بمواهبها في عمل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الاستجابة السريعة في مجال العدالة.

وإذ نمضي الآن قدما في عملية التفاوض بشأن اتفاق سلام مع الحزب الشيوعي للفلبين وجبهته وجماعته المسلحة وفي تنفيذ اتفاق السلام الذي وقع مع جبهتين من جبهات مورو للتحرير الوطني، فإن الفلبين ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بالعمل صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتدرك حكومة بلدي أن هذا الصك الدولي التاريخي موجود لكي تلتزم به حكومات مثل حكومتنا. ومن المؤكد أن هناك حاجة لحماية المرأة كضحية للعنف والحرب، ولكن كما جاء في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحن ندرك كذلك أن قيادة المرأة أمر حاسم الأهمية لإيجاد حلول دائمة للنزاعات المدمرة واللاإنسانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل غامبيا.

السيد تانغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية غامبيا الإسلامية تود أن تؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

في البداية أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأثنى على الرئيس على الطريقة القديرة التي أدار بها شؤون جلستنا وإجراءاتها وعلى

للأمم المتحدة. ويمكن للنساء باعتبارهن ركائز لمجتمعاتنا وعوامل تهدئة طبيعية، إلى جانب الرجال، أن يشكلن عوامل قيمة بوسعها تغيير العالم.

لقد أحرزنا بعض التقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وتقوم حاجة إلى العمل على إزالة حواجز التحيزات القديمة ضد المرأة. ولا بد من القضاء على المفاهيم الراسخة للمجتمع التقليدي عن المرأة بالتعليم والإقناع. وندعو جميع الحكومات الوطنية والأمم المتحدة إلى اعتماد سياسة العمل الإيجابي التي ستدخل المرأة في التيار الرئيسي للأنشطة. وما هو على المحك أمر بالغ الأهمية، لأن الاستمرار في استبعاد المرأة عن عمليات السلام والأمن ستجعل جهودنا باطلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور - ليشتي.

السيدة بيريس (تيمور - ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): يهنئ وفد بلدي الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن: تنفيذ خطة العمل المشتركة.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2016/822) والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على ملاحظاتها الشاملة والمفيدة، وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على الإسهام الذي قدمه.

لقد اتخذت خطوات هامة لتعزيز تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ المناقشة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7704)، بما في ذلك زيادة الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام الموقع عليها. ومع أننا نشعر بالتشجيع من هذه الممارسات الجيدة، بما في ذلك الممارسات التي كانت جزءا من

وكبداية، ينبغي أن نشجع تعيين المزيد من النساء في المناصب الرئيسية والمحورية في عمليات حفظ السلام. وننوه بالتحرك الإيجابي في دارفور، حيث تشغل امرأة منصب مفوض الشرطة. وفي أبيدجان، فإن الممثلة الخاص للأمين العام أيضا امرأة. وهناك تعيينات أخرى من هذا القبيل، ولكن يلزم القيام بالمزيد من العمل.

ولا يمكننا أن نتكلم عن السلام بدون اتخاذ خطوات ملموسة لتجريم العنف ضد المرأة. ومن المحزن، وفي الواقع مأساوي، أن النساء والفتيات لا يزلن يتعرضن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف. وتشكل النساء أهدافا سهلة في أي نزاع، ونشهد حاليا المعدل المنذر بالخطر الذي يستخدم به اغتصاب النساء سلاحا من أسلحة الحرب. ويجب وقف ارتكاب هذه الفظائع، ونود أن نشارك إدانتها بوصفها انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

إن الاغتصاب، مع كل الآلام والإهانات المترتبة عليه، لا ينبغي إدانته فحسب، بل أيضا المحاكمة عليه. وينبغي المحاكمة عليه باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان يستحق القصاص بعقوبات صارمة. وعلى جميع البلدان أن تعتبر الاغتصاب في مناطق الحرب جريمة مرتكبة ضد الإنسانية وأن تحاكم عليه. وينبغي ألا يجد من يستخدمون الاغتصاب والعنف ضد المرأة أي مخبأ لهم، وينبغي أن نضع القوانين الدولية التي تمنح جميع البلدان الحق في محاكمة مرتكبي هذا الفعل المروع إذا دخلوا في نطاق ولايتنا القضائية.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية التعليم في سعينا لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتتمثل تجربتنا في غامبيا في أنه حينما تتاح الفرص، تشكل المرأة قوة هائلة قادرة على تحويل أية دولة. ولذلك السبب نحن في غامبيا نعتبر المرأة عاملا من عوامل التغيير والتقدم. وسيستفيد العالم من معرفة النساء الواسعة وخبرتهن إذا مكناهن في سياق عمليات حفظ السلام التابعة

فيما يتعلق بالركائز الرئيسية الأربع، ألا وهي، المشاركة والمنع والحماية وبناء السلام. وتشجع الخطة مشاركة المرأة وتضمنها في جميع مناصب صنع القرار والعمليات، بما في ذلك في قطاعي الدفاع والأمن، وبناء السلام والتنمية. وهي تقترح اتخاذ إجراءات ملموسة لاستعراض القوانين والسياسات والبرامج وتغييرها بهدف تعزيز حق النساء والفتيات في الحياة في سلام وأمن، وبهدف ضمان مشاركتهن المتكافئة والفعالة واضطلاعهن بالقيادة في بناء السلام وبناء الدولة والتنمية.

وسينطوي تنفيذ الخطة على اتخاذ نهج يشمل الحكومة بأكملها فضلا عن منظمات المجتمع المدني، وسيكفل الخضوع للمساءلة من خلال لجنة للرصد ستشكل من أعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية. ونشعر بالامتنان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل الدعم الذي قدمته للعملية حتى الآن.

ونحن على ثقة بأنه فيما تشارك المرأة التيمورية في هذه الأنشطة وتستفيد منها، فإن مجتمعنا سيكون أكثر شمولاً، وسيجري تمكين شعبنا للمشاركة والإسهام في التنمية، وستصبح تيمور - ليشتي في نهاية المطاف أكثر قوة.

ولدينا حالياً، من خلال خطط العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتوصيتها العامة رقم ٣٠ بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع؛ وتوصيات العمليات الاستعراضية الثلاث التي جرت العام الماضي، وهي إطار شامل بشأن تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونحن على ثقة بأنه بتوافر الإرادة السياسية، يمكننا جميعاً أن نواصل السعي الجاد للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

العملية المؤدية إلى اتفاق السلام في كولومبيا، ونشيد بالأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على الخطوات الهامة المتخذة للضغط من أجل إدماج المرأة في مفاوضات السلام وتيسيره ودعمه، فإنه لا يمكننا الركون للرضا عن الذات فيما يتعلق بالتقدم المحرز ولكن علينا أن نواصل عزمنا المعقود صوب التنفيذ الكامل للخطة.

وحيثما ننظر إلى بؤر الاضطراب في العالم، يمكن أن نرى أن النساء والأطفال لا يزالون يعانون بشكل غير متناسب في أوقات النزاع وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع. فتحديات السلام والأمن لم تتناقص وفي بعض الحالات دأبت على التفاقم، وازدادت تعقيداً، مما سبب معاناة كبيرة للمتضررين، لا سيما النساء والأطفال.

إن لأعمال العنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، آثاراً مدمرة ومستمرة مدى الحياة. ويجب إدانة هذه الأعمال بشدة ومساءلة المسؤولين عن ارتكابها بغية كسر سلسلة العنف. وهذا، بالطبع، يشمل أي حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى أموال تكفل أيضاً التمكين من دعم الناجين في بداية المهمة الصعبة المتمثلة في التعامل مع تجاربهم وإعادة بناء حياتهم.

إن تيمور - ليشتي ملتزمة تماماً بتمكين المرأة والنهوض بها والمساواة بين الجنسين. ففي وقت سابق هذا العام، في ٢٦ نيسان/أبريل، أقر مجلس الوزراء خطة عمل وطنية خمسية بشأن المرأة والسلام والأمن. وخلال إطلاق خطة العمل مؤخرًا، أبرز رئيس وزراء بلدنا ضرورة مشاركة المرأة الفعالة في صنع القرار، وأعرب عن الأمل بأن تؤدي الخطة إلى زيادة مشاركة المرأة، بالعمل بالترافق مع الرجال من أجل تحقيق التنمية في البلد.

وجاءت خطة العمل الوطنية لتيمور - ليشتي نتاجاً لعملية شاملة وجامعة وهي تحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها

ثالثاً، السياسة القومية لتمكين المرأة، السياسة القومية، رابعاً، الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة السودانية، خامساً، إجازة القانون القومي لمنع الاتجار في البشر، لا سيما في النساء والفتيات.

ومن الدروس المستفادة في مجال تعميم المساواة الجنسانية ما تضمنته وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتي جاءت مؤكدة لحقوق المرأة في دارفور في كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد اعتمدت الاتفاقية جميع المواد الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تدعو لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام في كافة الجهود المتعلقة بها.

إن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما أن الاهتمام بالمرأة وتوفير السلام والأمن لها، خاصة في أوقات النزاعات والكوارث الطبيعية مسألة جوهرية في حد ذاتها. ولأنها تنعكس وبطريقة مباشرة على الطفل أيضاً، فإننا نؤمن بأنه لا يمكن أن يكون هناك في نهاية المطاف حل عسكري لأي نزاع مسلح. واللجوء للقوة متاح للدول والحكومات كإجراء مؤقت تفرضه ضرورات الدفاع عن النفس وعن المدنيين وضرورات صيانة الوحدة الترابية والحفاظ على القانون والنظام، غير أنه لا بد من التوصل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها في نهاية المطاف. وكلما تم ذلك بسرعة كلما كانت الخسائر في الأرواح أقل. ومما يتعلق بذلك بصورة جوهرية أنه متى ما تم التوصل إلى مثل هذه التسوية، فإن التشكيك فيها يجب أن يتوقف من أي طرف داخلي أو خارجي. وعلى الأمم المتحدة أن تجعل هذا الأمر جزءاً لا يمكن الانتقاص منه من مبادئها وسياساتها في حفظ السلام. ويتحفظ وفد بلادي على جميع أشكال الاستغلال الجنسي ويرفضها، وكذلك أشكال سوء المعاملة من قبل عمليات حفظ السلام. ونكرر دعمنا لسياسة الأمين العام الداعية إلى عدم التسامح إطلاقاً في هذا الصدد.

السيد محمد (السودان): أتشرف في مستهل هذا البيان بأن أعرب عن تقديرنا لتخصيص هذه المداولات المفتوحة حول بند المرأة والسلام والأمن. كما أتقدم بالشكر للمتكلمتين على إحاطتهما الإعلاميتين القيمتين. ونثمن الجهود التي بذها السيد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون لدعم هذا الملف. ويؤكد السودان على التزامه بتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

لقد كانت المرأة السوداني شريكا أساسيا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت العام الماضي، إعدادا وتصويتا وانتخابا، وهي تشغل الآن نسبة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان القومي المنتخب، وتشارك في مناصب قيادية مهمة بالدولة، ومثلت شريكا أساسيا في عملية الحوار الوطني الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية في العام ٢٠١٤ وتوجت نتائجه في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر الجاري. وتبلغ نسبة مشاركتها حاليا في الخدمة المدنية ٦٦ في المائة. ونستطيع أن نقول أن المرأة السودانية قدمت نموذجا فريدا في نيل حقوقها كاملة منذ ما يزيد على ٦٠ عاما. فعلى سبيل المثال أيضا، نالت المرأة السودانية حق الترشح والانتخاب عام ١٩٦٥ متقدم على كثير من المجتمعات في أرجاء العالم في كل القارات، ذلك كله بجانب مشاركتها في القوات المسلحة والشرطة والأمن والقضاء والسلك الدبلوماسي. وإيماننا بالدور الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، فقد مثلت منظمات المجتمع المدني النسوية كآليات فاعلة في تحقيق المشاركة الواسعة للمرأة في كافة المجالات، وعكس دورها شراكة حقيقية في إنفاذ استراتيجيات وسياسات الدولة. وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن تحت هذا البند من جدول الأعمال، فإن السودان يواصل تنفيذ التزاماته الوطنية ذات الصلة بقضايا المرأة والمتمثلة في:

أولا، استراتيجية قطاع المرأة ربع القرنية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٧، ثانياً، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة،

لوبيديا، المديرية التنفيذية لمنظمة EVE لتنمية المرأة في جنوب السودان، باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وترحب بوتسوانا بالمناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، كما عقدتها هذه الهيئة منذ عام ٢٠٠٠. ومن خلال هذه المناقشات، أتاحت للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الفرصة لمناقشة مختلف المواضيع الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصنع القرار في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

ونرى أن المناقشة المفتوحة اليوم تكتسي أهمية قصوى في تقييم التقدم المحرز في أعقاب الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٥ (S/2015/716)، واعتماد الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وفي ذلك الصدد، ترحب بوتسوانا باعتماد الأداة التحفيزية العالمية التي تهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن عبر بناء القدرات وزيادة التمويل المخصص لمشاركة المرأة وتعزيز دورها القيادي وتمكينها، فضلا عن العمل الإنساني.

ويسرنا أنه على الرغم من أن الأداة التحفيزية العالمية لا تزال في مهدها، أن الوسيطات في بعض البلدان المتضررة من النزاعات قد شاركن سلفا في جهود منع نشوب النزاعات وحلها. وتبعث نتائج هذه الجهود على الشعور بالارتياح. وبالنظر إلى النتائج الإيجابية للأداة التحفيزية العالمية، فإننا نناشد الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني دعم تلك المبادرة النبيلة.

ويساور بوتسوانا الشعور بقلق بالغ من أن المرأة ما تزال تعاني من وطأة النزاعات المسلحة والعنف المتزلي والاعتداء الجنسي والاعتصاب وآثار الأزمات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري أن نواصل تعزيز قدرة المرأة على

يدين وفد بلادي ظاهرة التعصب والتطرف العنيف التي أصبحت مصدر قلق حقيقي يؤرق العالم، خاصة مع انتشار الجماعات المتطرفة الساعية إلى تقويض قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية، الشيء الذي يتنافى تماما مع الركائز الرئيسية للأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية. لذا يتعين على الأمم المتحدة التعامل مع التهديدات الإرهابية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء والأطفال. ويتطلع وفد بلادي لمساهمات الأمين العام الجديد في هذا الجانب.

وتوافقا مع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تحت هذا البند من جدول الأعمال، فإنني أدعو إلى اتخاذ نهج شامل في التصدي لقضايا المرأة والسلام والأمن، يأخذ في الاعتبار إنهاء النزاعات، كأولوية، ومن ثم المساعدة في تعزيز التعاون الدولي والارتقاء بقدرات الدول الخارجة من النزاعات وتقديم الدعم الإنمائي والفني اللازم، خاصة وأن مسألة التباين في التنمية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات. كما أدعو إلى رفع القيود التي تعطل الجهود الوطنية، بما في ذلك الديون والعقوبات الأحادية المفروضة على بعض البلدان المتأثرة بالنزاع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): نود في

البداية أن نهنئ الوفد الروسي على توليه رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ويشكركم وفد بلدي أيضا الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ بند جدول الأعمال المشترك في ما يتعلق خطة المرأة والسلام والأمن.

وتوجه بالشكر الخاص إلى الأمين العام على تقريره السنوي (S/2016/822) والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ريتا

وللأسف، فإن الآثار الشديدة للتراعات المحتمدة في مناطق مختلفة على النساء والفتيات اليوم ما زالت تشكل تحدياً كبيراً يتعين على المجتمع الدولي مواجهته. وعلاوة على ذلك، فإن عالمنا يواجه الآن أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، مع ازدياد تدفق السكان المشردين بسبب التراعات التي طال أمدها وانعدام الأمن. وهذا من شأنه أن يزيد من الصعوبات التي تواجه الفئات المستضعفة، بما فيها النساء والفتيات. ومع ذلك، كان من التطورات الواعدة أن نرى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وقد برزا باعتبارهما الموضوع الرئيسي للالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في اسطنبول في أيار/مايو الماضي. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يتم تحويل تلك الالتزامات إلى أفعال.

إن الأفعال المروعة التي ترتكبها بحق النساء والفتيات منظمات إرهابية، مثل داعش وبوكو حرام، تتطلب اتباع نهج شامل للقضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة. وهذا النهج ينبغي أن يشمل المشاركة الكاملة للمرأة وعلى قدم المساواة كعنصر فاعل في منع التراعات وتسويتها وبناء السلام وحفظ السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى حثيثاً لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في كل الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن. وتاريخنا الحديث بشأن تسوية التراعات يتضمن قصص نجاح لنساء قمن بدور حاسم لتحقيق تلك الغاية.

من ناحية أخرى، ووفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي لكل الجهات الفاعلة أن تتخذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، وخاصة الاغتصاب وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي، في حالات النزاع المسلح. كما أن تنسيق الجهود وتوحيدها أساسي للحيلولة دون وقوع النساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر. وتركيا تشجع بنشاط على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المحافل الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في

منع العنف والتراعات وتعزيز قدرتها على الاستجابة للآزمات الإنسانية وحالات الطوارئ.

ونشعر بالقلق أيضاً لأن مشاركة المرأة في الوقاية من التراعات وتسويتها وصنع السلام وبناء السلام ما زالت متدنية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، على الرغم من أن الدراسات تبين أن مشاركة المرأة من شأنها أن تسهم في إحلال السلام والاستقرار المستدامين إلى حد كبير.

وبوتسوانا تدعم الجهود العالمية الرامية إلى معالجة التحديات التي تواجه البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة وقيادتها وتمكينها في جميع جوانب بناء السلام والأمن والعمل الإنساني. ونحن ندرك أيضاً أهمية البالغة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها في خطط التنمية الوطنية وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ختاماً، نشني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٠ بغية الانتظام في عقد هذه المناقشات المفتوحة التي تضع المرأة ومساائل السلام والأمن على رأس جدول الأعمال العالمي. ولذلك، فإننا ندعو إلى التنفيذ الصارم للالتزامات المتعهد بها خلال المناقشات المفتوحة ورصدها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضاً نشكر الرئاسة الروسية لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب بالاهتمام المستمر الذي يُولى للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في القاعة هذه، ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2016/822). ونعتبر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلماً هاماً من حيث معالجته آثار النزاع المسلح على النساء. والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، المتخذ في العام الماضي، هو أيضاً خطوة إلى الأمام في وقتها المناسب.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (تكلمت بالإسبانية):
أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا للرئاسة الروسية على مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في الوقت المناسب.
وبنما تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا باسم شبكة الأمن الإنساني.

ونؤكد على القيمة الكبيرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ بالإجماع في عام ٢٠٠٠ باعتباره أول صك يرسى العلاقة بين خبرات المرأة في النزاعات وجدول أعمال السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يركز الاهتمام على أثرها غير المتناسب على المرأة. وتزداد أهمية هذا القرار والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن اليوم عنها في أي وقت مضى، نظراً للعنف المتزايد ضد النساء والفتيات الذي ترتكبه جماعات متطرفة تهدد حقوقهن وكرامتهن وسلامتهن بل وحياتهن.

والدور المتزايد للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كرسه القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يشجع المرأة على تولي أدوار قيادية أكبر والنهوض بحقوقها، ويدعو إلى بذل الجهود لتحويل الخطط المرسومة على الورق إلى عمل، كما سمعنا هذا الصباح من المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير أيلول/سبتمبر (A/71/398) للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، ودعوة الأمين العام إلى تنفيذ سياسة اللاتسامح على الإطلاق في استجابة لحالات سوء السلوك، ولا سيما المقترحات الشاملة بشأن الوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية للتشجيع على مزيد من المساءلة، بما في ذلك التزامه بالإعلان عن سوء السلوك من قبل موظفي الأمم المتحدة. وللأسف، فإن الإحاطات المتعددة التي قدمت اليوم، ولا سيما شهادة ممثلة المجتمع المدني، السيدة ريتا لوبيديا، تثبت أن أثر

أوروبا وحلف شمال الأطلسي. وعلاوة على ذلك، ندعم تمكين ورفاه النساء والفتيات في مختلف حالات الطوارئ والنزاعات أو حالات ما بعد النزاع من خلال برنامجنا للمساعدة الإنمائية الشاملة. والمشاريع التي نقوم بتنفيذها في أفغانستان والصومال، وخاصة في مجالي التعليم والرعاية الصحية، أمثلة ملموسة على جهودنا لتحقيق تلك الغاية.

وتبذل تركيا قصارى جهدها كذلك لتوفير الأمن والسلامة للنساء والفتيات السوريات المهربات من النزاع في سوريا. وحتى يومنا هذا، تستضيف تركيا أكثر من ٢,٧ مليون سوري. ووفرننا للسوريين وضع الحماية المؤقتة وسمحنا لهم بالوصول إلى النظام الصحي التركي. واستقبلنا حتى الآن أكثر من ١٧٠.٠٠٠ طفل سوري ولدوا في المرافق الطبية داخل مراكز الحماية المؤقتة. واتخذنا خطوات في تلك المراكز لتمكين آلية إيواء تراعي الفوارق بين الجنسين.

وقد اعتمدت مبادرات وبرامج متعددة لكفالة الوقاية والمشاركة والحماية والتعليم للنساء والفتيات. وعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، نظمت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في تركيا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامجاً للمساعدة الإنسانية بهدف القضاء على العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات السوريات والاستجابة للحالات من هذا القبيل. وستستمر البرامج المماثلة فيما يتعلق بالنساء والفتيات السوريات في تركيا في العمل خلال الفترة القادمة. ونعتقد أن النساء والفتيات السوريات سيكون لهن دور مهم في إعادة بناء مستقبل سوريا.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن مداولات تجرى وجهوداً تبذل في تركيا حالياً من أجل وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

النشط والحيوي الذي تؤديه المرأة بوصفها من عوامل التغيير، ومشاركتها على جميع المستويات عنصر إيجابي لا يمكن إنكاره لصالح العمل السلمي والبناء.

وستؤدي المشاركة المتساوية من جانب ١٠٠ في المائة من سكان عالمنا في كل خطوة نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في نهاية المطاف إلى تحرير الإمكانيات البشرية من أجل حل المسائل التي نواجهها - وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة للعمل. وبالنظر إلى الحالة الراهنة للتحديات العالمية المتزايدة، فمن غير المقبول أن نواصل مناقشة المسائل التي تنطوي على حقوق المرأة بوصفها من القادة، أو شغل المناصب العليا، أو المشاركة على نحو منصف على جميع مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأخيراً، فإن التدابير التي نتخذها اليوم وننفذها للدفاع عن حقوق النساء والفتيات ستكون خطوات نحو إنقاذ البشرية. وهذا في متناولنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بمبادرة الاتحاد الروسي بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونعرب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠١٠).

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكل إحدى أولويات السياسة الخارجية المتعددة الأطراف في شيلي. ولذلك، نشجع على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي

التراعات المسلحة على المرأة أكبر على نحو غير متناسب، مما يجعلها أكثر عرضة للخطر مع افتقارها إلى الحماية الكافية.

وبنما ملتزمة بحزم بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها. ولذلك، نولي اهتماماً خاصاً لمبادرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبلدي عضو في مجلسها التنفيذي، وفي آلية الاستجابة السريعة للعدالة وتحالف النساء الساعيات وراء المساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والاستعراض العالمي للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٥ أكد على ضرورة إسناد دور أكثر أهمية للمرأة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، حيث تكتسي المساواة بين الجنسين أهمية متزايدة في مكافحة تلك الآفة.

لقد تصاعد التطرف العنيف وتحول إلى أسوأ أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي الذي بات يستخدم كسلاح للحرب، مما يعود بنا إلى وقت كنا نظن أنه قد ولى. لذلك، يتعين على الدول أن تعزز جهودها الجماعية، بما في ذلك الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتشجيع المشاركة المتزايدة للمرأة في جميع مراحل عملية بناء السلام، وكذلك في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

وإنني أشدد على أهمية المبادرة الإسبانية لإنشاء شبكة من نقاط الاتصال الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أيلول/سبتمبر، حيث تركز على المسألة العاجلة والأساسية لتعزيز الدور القيادي للمرأة وحقوقها. فالدور الذي يمكن، بل ويجب أن تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وعمليات صنع القرار بهدف إحلال السلام المستدام أساسي تماماً. وعليه، لا بد من تمكين المرأة عالمياً وباستمرار، كما يوصي بذلك تقرير الأمين العام.

وإدماج المرأة ومساواتها بالرجل عنصران أساسيان في معادلة تحقيق التنمية التي نصبو إليها. إننا بحاجة إلى إنهاء استبعاد ٥٠ في المائة من سكان العالم، والإعتراف بالدور

وفي مجال آخر، تقدر شيلي التوصيات المتعلقة بالدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المبينة في آخر تقرير للأمين العام (S/2016/822). ونشدد على أهمية تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها باعتبارها جانبا محوريا من مبادرات السلام والأمن.

وينبغي ألا نفكر فقط في الزيادة العددية للنساء في عمليات السلام، بل ينبغي أن يشمل تفكيرنا أيضا وجود منظور جنساني في التخطيط للبعثات وتنفيذها. وعلى نحو ما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن مشاركة المرأة ينبغي ألا تقتصر على مراحل معينة؛ فهي ضرورية في جميع مراحل دورة النزاع من أجل تحقيق سلام مستدام.

وأخيرا، إن المرأة من عوامل التغيير وتسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلا ومساواة. لذلك، يجب علينا الاستفادة مما لديها من إمكانات غنية. وكما لاحظ الأمين العام في العام الماضي خلال زيارته إلى شيلي، فإن تمكين النساء والفتيات يشكل أذكى استثمار يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لضمان مستقبل من العدالة والسلام للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لويز شارين بيلي، القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة بيلي (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود الاتحاد الأفريقي أن يهنئ الرئيس على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن يشكره أيضا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: تنفيذ الخطة المشتركة" خلال احتفالنا باعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المتبصر والشامل (S/2016/822) وأن أثنى على المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمديرية التنفيذية لمنظمة حواء لتنمية المرأة، من جنوب السودان، على إسهاماتهما القيمة في هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

والعالمي، وعلى وضع سياسات عامة على الصعيد القطري. وفي السياق العالمي، نود أن نشير إلى مشاركتنا في تقديم مبادرة إسبانيا لإنشاء شبكة من جهات التنسيق الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. إن شيلي، بصفتها عضوا مؤسسا للشبكة، تؤكد مجددا على التزامها بمواصلة دعم وتطوير مشاركة المرأة في صنع القرار في جميع المجالات.

وبناء على ذلك، تقوم شيلي حاليا بتنفيذ خطة عملها الوطنية الثانية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتنسيق من شبكة ثلاثية مشتركة بين الوزارات لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع التدريبات السابقة للنشر التي يتلقاها أفراد حفظ السلام من بلدنا. وسينضم قريبا إلى المكتب المشترك بين الوزارات مراقب من المواطنين، ستكون مهمته رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في شيلي، بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني.

وعلاوة على ذلك، فإن شيلي ملتزمة بزيادة مشاركة المرأة في مختلف بعثات الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بإسهامها وبدورها الذي لا يمكن إنكاره في إقامة روابط فعالة في استعادة النساء والفتيات للثقة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد أوفدنا هذه السنة أحد كبار الموظفين إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قبل ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وستشارك نساء شيليات بصفة مراقبات في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. واعتبارا من عام ٢٠١٧، سوف يُكفل وصول المرأة إلى جميع المهن العسكرية. وسيتم تمديد ذلك في عام ٢٠١٨ ليشمل القوات البحرية والقوات الجوية. وسيمكن هذا من إيفاد المرأة الشيلية إلى مناطق مختلفة لبعثات حفظ السلام.

وعلى الصعيد الإقليمي، نلقي الضوء على الخطة الثنائية لشيلي والأرجنتين بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق قوة السلام المشتركة للصليب الجنوبي.

دورها الصحيح في جميع مناحي الحياة. ويمثل مجال السلام والأمن أحد المجالات الهامة بوصفه شرطا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا. وتشمل الأنشطة ما يلي:

يتضمن النشاط الأول إنشاء شبكة من الوسيطات الأفريقيات للإسهام في البحث عن حل سلمي للتزاعات في القارة، ولدعم المجتمعات المحلية في جهودها الرامية إلى بناء السلام.

ويتعلق مجال التركيز الثاني بتغيير الخطاب بشأن المرأة من أجل الاعتراف بدورها في بناء السلام، من خلال تعبئة شبكة من الصحفيين والمندوبين والصحفيين والمدونين الذين يلتزمون بإعداد التقارير بطريقة مراعية للمنظور الجنساني بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن، ليس بسرد قصص الإيذاء فحسب، ولكن أيضا قصص القيادات النسائية والمرأة بوصفها عنصرا إيجابيا للتغيير الاجتماعي والتحول الاقتصادي.

ويشمل الجهد الثالث تعبئة ودعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع خطط عمل بشأن المرأة والسلام والأمن. وجمهورية ناميبيا ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقومان حاليا بهذه العملية، وذلك بدعم من مكتب المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وينطوي المجال الرابع على تدشين شبكة من مراكز الخبرة الرفيعة في مناطق مختلفة من القارة للعمل بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن، وذلك بهدف التعزيز المستدام والواسع النطاق لقدرات المرأة في مجال بناء السلام، وبالتالي كفاءة توافر الخبرات النسائية في هذا المجال.

ويتمثل الإجراء الخامس في تدريب الأفراد العسكريين بشأن حقوق المرأة، تمشيا مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن عدم التسامح حيال العنف الجنسي والجنساني. وقد شرعت بلدان مثل السنغال في توفير هذا التدريب.

وفي نفس سياق هذه المناقشة، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي يوم الخميس الماضي اجتماعها السنوي المفتوح لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن حالة النساء والأطفال في حالات النزاع، تحت شعار "دور وسائط الإعلام في تعزيز المساءلة بشأن الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا".

وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع والعشرين، المعقود في كيغالي في تموز/يوليه، أصدر الاتحاد الأفريقي التقرير الأول عن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وكان هذا في المقام الأول نتيجة لاجتماعات تشاورية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وحتى الآن، وضع ١٩ بلدا واثنين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا خطط عمل.

وبالإضافة إلى ذلك التقرير، شرعت المفوضية في وضع إطار النتائج القارية الذي من شأنه تيسير الرصد والإبلاغ بشأن بند خطة المرأة والسلام والأمن على أساس منتظم. وطوال المشاورات التي أجرتها المبعوثة الخاصة لرئيس الاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، صاحبة السعادة السيدة بينيتا ديوب، مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والجماعات النسائية، ووكالات الأمم المتحدة الشريكة وغيرها من الشركاء في التنمية، كان هناك توافق في الآراء على أن الصكوك موجودة إلا أن هناك افتقار إلى الوفاء بالالتزامات.

وبعد ستة عشر عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في مسعى لترسيخ المكاسب التي حققتها القارة في مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام والتعجيل بها، تظلم مفوضية الاتحاد الأفريقي بعدد من الأنشطة تسترشد بالمطمح رقم ٦ من خطة عام ٢٠٦٣، الذي ينص، في جملة أمور، على أن أفريقيا ستصبح قارة يتم فيها تمكين المرأة وجعلها تؤدي

ومع ذلك، ورغم التقدم الذي حققناه، فلا تزال نواجه تحديات هائلة. ولا تزال هناك فجوة واسعة بين توقعاتنا والواقع على الأرض. فلا يزال المدنيون، لا سيما النساء والفتيات، يجدون أنفسهم محاصرين وسط الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتثير أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها الجهات من غير الدول القلق بوجه خاص. ومع أخذ شواغلنا المشتركة بعين الاعتبار، أود تقديم بعض الملاحظات من بين ملاحظات أخرى بشأن هذه المسألة المهمة.

أولاً، يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في استراتيجيات جميع مراحل عملية حل النزاعات. وفي هذا السياق، فإننا نقر بتزايد عدد الوسيطات والمندوبات في مفاوضات اتفاقات السلام، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الاتفاقات المبرمة التي تتضمن أحكاماً جنسانية. فعلى سبيل المثال، تضمنت سبعة من أصل عشرة اتفاقات سلام وقّعت في عام ٢٠١٥ أحكاماً جنسانية.

كما نشجع الجهود الجارية الرامية لزيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وزيادة مشاركة المرأة في الميدان، بالاقتران مع نشر مزيد من مستشاري الشؤون الجنسانية لدعم جهود الأمانة العامة ذات الصلة، ستعزز تهيئة بيئة مراعية للاعتبارات الجنسانية في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، من الجدير بالذكر أيضاً أن صندوق بناء السلام حقق الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من موارده للمشاركة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى مواصلة المساءلة، وهي أمر أساسي لحماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. ونثني على فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يواصل مساعدة العديد من الحكومات على تعزيز

ولا يفوتني أن أغتنم الفرصة في هذه المرحلة للثناء والإشادة بدعم الشركاء الذين يُعول عليهم في مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بتلك الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على إسهام المرأة في تحقيق السلام والأمن. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أود أن أشير إلى الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومركز الخدمات الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشكر بلدان النرويج وإسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة على إسهاماتها القيمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيقدم تقرير سنوي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والذي سيتم عرضه لاحقاً على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالنسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فإننا نصبو إلى أن تصبح أفريقيا قارة يتساوى فيها جميع بناتها وأبنائها ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات ويشاركون على قدم المساواة في بناء مجتمع مستقر وعادل. ويجب أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ بشكل كامل من هذا المسعى وفي برنامج التحول لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في المرأة والسلام والأمن. منذ الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي، شهدنا إحراز بعض التقدم الملموس في العديد من المجالات. وتود جمهورية كوريا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للأمين العام بان كي - مون ومبعوثيه الخاصين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على عملهم الدؤوب وتفانيهم لتحقيق ذلك التقدم.

ونود أن نؤكد من جديد دعوتها لبذل جهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى العمل مع الأمين العام المعين بشأن هذا البند الحاسم من جدول الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر السيدة ريتا لويديا على تشاطرها معنا تجربتها المتعلقة بالدور الهام للمرأة في جميع مراحل عملية السلام في جنوب السودان.

وبوصف الإمارات العربية المتحدة عضواً في مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، فإنها تود أيضاً أن تعرب عن تأييدها للبيان المشترك للمجموعة.

لقد مر عام على احتفالنا بالذكرى السنوية الـ ١٥ لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي شارك في تقديمه ما يقرب من ٧٠ دولة من الدول الأعضاء. وبوصف الإمارات العربية المتحدة دولة شاركت في تقديم مشروع القرار ومدافعة قوية عن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإنها تلتزم ببناء إطار قوي للعمل من أجل التنفيذ الكامل للخطة.

وفي إطار متابعة التزامات المقطوعة في العام الماضي، فإننا نواجه مهمة صعبة في ضوء التهديدات العالمية للسلم والأمن. ويرتبط الإرهاب والتطرف، اللذان يشكلان تهديدين حقيقيين وانتهاكا لحقوق المرأة، فضلا عن العنف الجنسي ضد النساء، ارتباطا وثيقا بالأهداف الاستراتيجية للجماعات المتطرفة وأيديولوجياتها. وكشفت التحقيقات التي قادتها الأمم المتحدة عن استخدام تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام للجرائم الجنسية والجنسانية كتكتيكات تتبعها تلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

وقد رأينا جميعا الاستهداف الواسع النطاق للنساء والفتيات في مناطق النزاع، الأمر الذي يمثل ردة أساسية عن حقوق المرأة. إن حجم أزمة التشريد القسري وطبيعتها الممتدة

قدرات نظم العدالة الوطنية، بما في ذلك في مجالات التحقيقات الجنائية والملاحقة القضائية ودفع تعويضات للضحايا.

كما نرحب بتعيين الأمين العام المنسق خاص معني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن التدابير الإضافية المتخذة لتعزيز المساءلة ومساعدة الضحايا. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات الأكثر تصميماً.

ثالثاً، نود أن نؤكد على الدور الأساسي للحكومات الوطنية في دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب بتنفيذ المزيد من البلدان لخطط عمل وطنية، تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تعزيز الوعي المجتمعي بالمسألة. ويجب أن نولي المزيد من الاهتمام لبناء قدرات ووعي الحكومات الوطنية في حالات النزاع وما بعد النزاع من أجل مواصلة تحقيق المساواة للمرأة ومشاركتها النشطة من خلال تعزيز الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

وفي الختام، إن جمهورية كوريا، بوصفها نصيراً قوياً لهذه الخطة، تؤكد من جديد التزامها بالجهود الدولية الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد المشرّخ (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن وعلى تسليطكم الضوء على هذه المسألة ذات الأولوية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر. ونضم صوتنا إلى الآخرين في توجيه الشكر للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، على إحاطتها الإعلامية وتقديم دعمنا المستمر للهيئة لتقوم بدورها في النهوض بهذه الخطة،

تحقيقه بوصفنا شريكا دوليا ملتزما بالتنفيذ الكامل للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وتتمثل إحدى المبادئ التأسيسية للإمارات العربية المتحدة في مشاركة المرأة الكاملة والمهذبة والمتحسنة باستمرار في جميع جوانب مجتمعا. وانطلاقا من ذلك الإيمان الراسخ، تشمل استراتيجية السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة الآن تمكين المرأة وحمايتها بوصفها موضوعين يحظيان بالأولوية. وتقديرا للدور الرئيسي الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قامت الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بفتح مكتب اتصال تابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبو ظبي في الأسبوع الماضي. وسيقوم المكتب بتعزيز وتوطيد التعاون بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات - وهو ما يمثل جزءا أساسيا من أي برنامج يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة.

وتدرك الإمارات العربية المتحدة، بوصفها أحد مقدمي القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الحاجة إلى إدراج التحليل الجنساني في العوامل المسببة لتغذية نزعة التطرف لدى المرأة، مع النظر أيضا في الآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والمنظمات النسائية. وهذا يتطلب وجود قاعدة بحوث قوية، حتى يتسنى لسياساتنا أن تقوم على البيانات وتكون فعالة. وتسهم الإمارات العربية المتحدة في قاعدة البحوث تلك بدعم البرنامج العالمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل تعزيز مجتمعات قادرة على الصمود في وجه النزاعات من خلال الجهود التي تبسر مشاركة المرأة وقيادتها وحماية حقوقها. وسيعمل البرنامج العالمي على النهوض بالبحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات للكشف عن دوافع العنف المتطرف والآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق المرأة وعلى المنظمات النسائية.

في تزايد حيث وصلت حالات الترواح هربا من النزاعات والاضطهاد إلى ١٢,٤ مليون حالة جديدة في عام ٢٠١٥ وحده. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لمن هم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة نتيجة للتشريد القسري إلى ٦٥,٢ مليون نسمة، ٥٠ في المائة منهم من النساء والفتيات.

إننا ندرك أن المشهد العالمي يشكل تحديا، غير أن المجتمع الدولي تمكن من تحقيق إنجازات ملموسة في العام الماضي، بالشراكة مع الأمم المتحدة. أولا، ستبدأ شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، التي تقودها إسبانيا، في توجيه عملية تنسيق وتنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة، بوصفها عضوا مؤسسا في تلك الشبكة، بترجمة البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد المحلي.

ثانيا، استضافت جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مؤتمرا وزاريا في القاهرة الشهر الماضي بشأن تحقيق المرأة للسلام والأمن في المنطقة العربية. وقد يسر المؤتمر تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واتخذ عددا من القرارات بشأن التمويل وآليات الرصد بهدف تعزيز المساواة وضمان الالتزام الجاد بتحقيق أهداف البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثا، يستضيف مجلس الأمن الآن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، بقيادة المملكة المتحدة وإسبانيا، الذي يركز على الأوضاع الخاصة بكل بلد بغرض تعميم الاعتبارات التي تراعي الجنسانية. غير أن هذا ليس كافيا لمجرد عكس الاتجاه. فنحن كمجتمع دولي، وخاصة في الأمم المتحدة، نسعى إلى تغيير الكيفية التي يعمل بها النظام بغية التركيز بقدر أكبر على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام على مستوى السياسات. وهذا ما سنواصل السعي إلى

المستجيبين. إن المرأة عنصر أساسي، ليس فقط في المحافظة على حياة الأطفال والأسر والمجتمعات ورفاههم، بل كذلك لبناء القدرة على الصمود وتيسير الانتقال من الأزمات إلى التنمية.

إن البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن أساسي لتحقيق السلام المستدام ودفع الفعالية التشغيلية. وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولاً، يجب علينا جعل مشاركة المرأة وقيادتها في صميم جهود السلام والأمن. فالمرأة هي عامل تغيير تحويلي. وبإزالة العقبات وتحفيز المشاركة الفعالة للمرأة في السلام والأمن، يمكننا أن نعزز استدامة وشمولية جهودنا من أجل السلام والأمن. ويشمل ذلك زيادة قيادة المرأة على المستويات العليا لصنع القرار هنا في الأمم المتحدة. ثانياً، يجب إعطاء الأولوية لحماية حقوق النساء والفتيات أثناء النزاع وبعده. ثالثاً، يجب علينا معالجة الأزمة الإنسانية بفهم أن المرأة هي الأقدر على تقديم المشورة والقيادة بشأن الاستجابات الإنسانية.

وتلتزم الإمارات العربية المتحدة بإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياقات السلام والأمن. وسنواصل الدعوة من أجل المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في جميع جوانب القيادة وصنع القرار، والعمل من أجل الأعمال الكاملة للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

السيد مرزوق (العراق): اسمحوا في البداية، أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى ما يبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمله. كما أحص بالشكر نيوزيلندا على جهودها الكبيرة خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

يعد العراق من أوائل البلدان التي عملت على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فعلى الرغم من التحديات والظروف الصعبة التي

كما تلتزم الإمارات العربية المتحدة بمكافحة التطرف من خلال مركز صواب، وهو برنامج رسائل ومشاركة عبر الإنترنت صمم في شراكة مع الولايات المتحدة، دعماً للتحالف العالمي لمكافحة داعش. ويستخدم صواب المشاركة المباشرة عبر شبكة الإنترنت من أجل مكافحة الدعاية الإرهابية بسرعة وفعالية، بما في ذلك الرسائل المستخدمة لتجنيد المقاتلين الأجانب وجمع الأموال للأنشطة غير المشروعة وتخويف وترويع السكان المحليين. وقد أطلق مركز صواب حملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بعنوان "داعش يهين كرامة المرأة" لتتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. ووثقت الحملة قصص خمس نساء فررن من داعش بشهادات عبر الفيديو يصورن فيها المعاملة التي تلقاها النساء من تنظيم داعش. ومن ضمن هؤلاء النساء أيزيديتان، وقد وصفتا كيف أهما عوملتا على أهما أدنى مكانة من البشر وضربتا وبيعتا في أسواق النخاسة مرارا.

وينشئ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) صلة قوية بين البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، ويعترف بآثار التشريد القسري على النساء والفتيات، مع التأكيد على الدور الذي يؤديه في صفوف أوائل المستجيبين للأزمات وعلى ضرورة إشراك المرأة في تصميم الاستجابات الإنسانية وإيصالها وتنفيذها. إن الإمارات العربية المتحدة تقوم بدورها في معالجة الأزمات الإنسانية العالمية التي كثيراً ما يقع فيها النساء والأطفال والمراهقين كأول ضحايا وأكثرهم تأثراً وآخر من يتلقى المساعدة، حيث تشهد السياقات الإنسانية ٥٠ في المائة من وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة وحديثي الولادة التي يمكن منع حدوثها.

ستظل الإمارات العربية المتحدة نصيراً ثابتاً المنبر "كل امرأة وكل طفل في كل مكان". ويسلم المنبر بالأثر غير المتناسب للأوضاع الإنسانية والسياقات المشقة على النساء والأطفال والمراهقين، وبالذور الذي تضطلع به المرأة والشباب كأول

إن الجهود المشتركة التي بُذلت بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة أثمرت عن توقيع بيان مشترك بين وزير خارجية جمهورية العراق، الدكتور إبراهيم الجعفري، وممثلة الأمين العامة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، على هامش اجتماعات الدورة ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك.

إن النهوض بالمرأة هو خطوة كبيرة باتجاه تحقيق الأمن والسلم. لذا، يعمل العراق بشكل مستمر مع المنظمات الدولية المعنية بالنهوض بالمرأة وتعزيز دورها وتمكينها لأخذ دورها في المجتمع. وتعمل الحكومة العراقية مع مكتب وحدة القضايا الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على توقيع شراكة بين لجنة المصالحة الوطنية والبعثة لتعزيز دور المرأة في المصالحة الوطنية والتوعية بأهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيدة مجووث (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أشكركم على جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنية لكم التوفيق والنجاح. وأتقدم بالشكر أيضا إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان - كي مون، على تقريره (S/2016/822). ونرحب بالتوصيات الواردة فيه ونؤكد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة والحقيقية في مساعي تحقيق الأمن والسلام. وكذلك نؤكد على أهمية توفير التمويل اللازم والمنظم من أجل ضمان تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نجتمع اليوم لتقييم جهودنا كمجتمع دولي ليس فقط في قدراتنا على حل النزاعات، بل في قدرتنا على تمكين المرأة بشكل أساسي وفعال في بناء السلام المستدام وفي تعزيز دورها في المشاركة في مفاوضات السلام وجهود منع نشوب النزاعات

واجتهدت البلد، والهجمات التي شنتها عصابات داعش الإرهابية، استطاع العراق أن يضع خطة وطنية فاعلة لتنفيذ القرار، إذ تم إنشاء غرفة عمليات خاصة مرتبطة برئاسة الوزراء لتنفيذ الخطط ذات الصلة بالقرار، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويسعى العراق إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة والتوعية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين عبر سياسة تكافؤ الفرص وتسمن المناصب والمشاركة في اتخاذ القرار وبناء القدرات. لقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا منذ عام ٢٠٠٣ إلى الآن، حيث بلغ عدد النائبات في البرلمان ٨٣ امرأة وثلاث سفيرات و ٨٦ قاضية وأصبحت المرأة العراقية اليوم رئيسة للجامعة وعميدة لـ ٧٥ كلية وأمينة للعاصمة العراقية التي يقطنها ٧ ملايين نسمة.

إن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون وجود بيئة تنعم بالسلام والأمن. ويشهد العراق أشرس هجمة إرهابية في العالم من قبل عصابات دموية إرهابية. وقد تعرض سكان المناطق التي سيطرت عليها تلك العصابات إلى أبعث الممارسات الإجرامية، وخاصة النساء والفتيات والأطفال. فقد قامت تلك العصابات باختطاف وأسر عدد كبير من النساء الإيزيديات والمكونات العراقية الأخرى من مختلف الأعمار وبيعهن كسلع في المناطق الواقعة بين العراق وسورية. وتعرضت كرامتهن للاعتداء والاعتداء عليهن واستعبادهن وتعذيبهن نفسيا وجسديا وجنسيا. لذا، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يبذل جهودا مكثفة لمساندة العراق وتحرير تلك النساء وإعادةهن إلى عوائلهن وإدماجهن في المجتمع. وتعمل حكومة بلدي، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية، على رصد ومعالجة الانتهاكات التي تقع خلال عمليات محاربة الإرهاب وإعداد وتدريب النساء وزجهن في مختلف مراحل الحرب ضد الإرهاب والمساهمة في إدماج الفئات المتضررة.

عليا من الحماية والخدمات للاجئات السوريات على أراضيها ومساعدتهن على التعافي من الأزمة والاستمرار في بناء حياتهن، وهن يشكلن ٥١ في المائة من مجموع اللاجئين السوريين في المملكة، وذلك بما يتوافق مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما تعلمون، فقد اتخذ مجلس الأمن قرارا تاريخيا (٢٢٥٠) (٢٠١٥)) قبل قرابة العام، تقدم به الأردن، حول الشباب والسلام والأمن وذلك استجابة لدعوة سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني في أهمية إشراك الشباب بما فيه الشابات وتعزيز مساهمتهن وإدماجهم كعنصر أساسي وفعال في صناعة السلام ومكافحة التطرف العنيف وكذلك رفع نسبة تمثيلهن في عملية صنع القرار.

وقد التزمت الحكومة الأردنية بصياغة خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وتسريع تبنيها وهذا ينبع من إيمان الأردن الراسخ بأن المتأثر الأول في حالات النزاع والحروب المسلحة هن النساء والفتيات وأن دور المرأة أساسي ومؤثر في صنع السلام حيث لا يمكن بناء السلام في المجتمعات دون مشاركة المرأة بشكل جاد وحقوقي. كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والسلام المستدام دون تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز.

وعليه، فقد قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء عدة بعقد عدة مشاورات وطنية تشاركية، شارك فيها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وكافة القطاعات المعنية بالمرأة وتلك المستضيفة للاجئين، حددت أولويات خطة العمل الوطنية وأهمها ضرورة زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام وتعزيز القدرات القيادية للمرأة ومشاركتها في خطة الاستجابة الوطنية لأزمة اللاجئين السوريين والتركيز على

وفي صياغة وتنفيذ الأعمال الإغاثية والإنسانية وكذلك في التحصين من الفكر المتطرف.

يوصل الأردن جهوده في مجال زيادة وتعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. فقد خطى الأردن في الآونة الأخيرة خطوات نوعية في هذا الصدد، انعكست على نتائج الانتخابات النهائية الأخيرة في الشهر الماضي حيث ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب إلى ١٥,٤ في المائة من ١٢ في المائة في المجلس السابق. كما تصل نسبة النساء القاضيات نسبة تفوق ١٨ في المائة ويشغلن كافة المواقع القضائية. كما أن هناك العديد من القيادات النسائية الأردنية في مواقع متقدمة.

ويعد الأردن من الدول الرائدة على الصعيد الإقليمي والعالمي في تقديم خبرة السلام والأمن الدوليين، وذلك من خلال مشاركته في توفير قوات حفظ السلام ودوره في الحوار والوساطة لتحقيق السلام. ويصنف الأردن حاليا ضمن المراتب الأولى من حيث مساهمته في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خاصة من حيث مشاركته في قوات الشرطة والتي تشارك فيها ٢١ امرأة أردنية وهن في ازدياد، الأمر الذي يؤكد الأهمية الكبيرة التي يوليها الأردن لمساهمة المرأة وتعزيز دورها في عمليات حفظ السلام. ونؤكد على أهمية بناء منظور النوع الاجتماعي في منظومة حفظ السلام بشكل عام.

وكما تعلمون، ما يزال الأردن يعاني من الزيادة غير المسبوقة في أعداد النازحين واللاجئين من النساء والفتيات حول العالم، ولا سيما اللاجئين من جراء الأزمة السورية. لكن وبالرغم من رزوح المملكة تحت وطأة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الهائلة الناتجة عن الأزمة السورية وأزمة اللاجئين والشح المزمن في الموارد المائية والطاقة، فإن الأردن ملتزم بمواصلة العمل في بذل أقصى الجهود لتوفير مستويات

لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية بشأن هذا الموضوع.

وترحب إثيوبيا بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. إن إنشاء الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن لحماية النساء المتضررات من النزاع وتعزيز مشاركتهن الفعالة على جميع المستويات في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وجهود حفظ السلام هو في الواقع خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، فإننا ندرك الثغرات القائمة في تنفيذ الهيكل المعياري للمرأة والسلام والأمن الذي جرى تحديده في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ومن خلال الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبدون أي شك، ينبغي عمل المزيد للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نلاحظ ببالغ القلق اشتداد خطر العنف أو التهديدات للسلامة البدنية للنساء وتعرضهن للانتهاك الجنسي أو التحرش في حالات النزاع وما بعد انتهائه.

ونعتقد أن المشاركة المستمرة من جانب المجلس، دون التعدي على ولاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى بما في ذلك الجمعية العامة، أمر بالغ الأهمية في الدفع قداماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، فالجهود التي يبذلها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المنشأ عملاً بالاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥، والتي تهدف إلى كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات اللاحقة، لا تزال هامة جداً. والأهم من ذلك، يتطلب تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التنسيق الفعال والتفاعل المستمر بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلين الخاصين للأمين العام، وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات

قضايا الوقاية والحماية من العنف الناتج على أساس النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الوقاية من التطرف العنيف.

كما تقوم المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والهيئات الدولية، بدورها، بتقديم الخدمات لضحايا العنف في المملكة بكافة أشكاله والتوعية لوقف كافة أشكال التمييز الذي تتعرض له الفئات المهمشة وتقدم الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية اللازمة.

كما يتم دعم المشاريع الصغيرة التي ترأسها نساء داخل مخيمات اللاجئين وفي المجتمعات المستضيفة لهم. كما يسعى الأردن مع المجتمع الدولي لمكافحة الفكر المتطرف بكافة الوسائل ومحاربة استغلال النساء والفتيات من قبل العصابات الإرهابية كداعش وغيرها.

ختاماً، سيستمر الأردن في العمل وطنياً وإقليمياً ودولياً لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ودون تأخير لتوفير مستقبل أفضل للنساء والفتيات واللاجئات والنازحات. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بالتخفيف من معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات الواقعات تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة في السجون الإسرائيلية ومنحهن كافة حقوقهن المشروعة في العيش بكرامة. كما لا بد لنا جميعاً من العمل على تعدي مرحلة حفظ السلام فيما بعد انتهاء النزاعات والعمل معاً على معالجة الأسباب الجذرية المؤدية لها والحيلولة دون وقوعها وللمرأة دور كبير وهام وفاعل في ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن (انظر S/PV.7704) بشأن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات المعقودة في حزيران/يونيه، بات العنف الجنسي يُستخدم الآن أيضا كأسلوب من أساليب الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فتقييد حقوق المرأة في حالات النزاع عن طريق سوء تفسير الدين أصبح منتشرًا ويشكل تطوراً خطيراً للغاية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إدماج المنظور الجنساني ووضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

إن الحصول على التعليم في حالات الأزمات أمر حيوي ليس في معالجة الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس وحسب، بل أيضاً من أجل تمكين المرأة والفتاة. ويشجعنا الالتزام الوارد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئ والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) لتزويد جميع الأطفال بالتعليم في غضون بضعة أشهر من وصولهم.

وندين بشدة جميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. وينبغي للأطراف في النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة بغية مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. وعلى نفس المنوال، نؤيد التدابير الجارية لمنع ومعالجة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرحب بالمساهمة التي قدمها القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لزيادة الاعتراف بمحنة النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. ويمكن تسليط الضوء بصورة خاصة على الأمور التالية: إدراج حماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام؛ وإدماج الأحكام المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في اتفاقات السلام؛ وتعيين النساء بصفة وسيطات وممثلات خاصات ومبعوثات خاصات ورئيسات للبعثات؛ وزيادة عدد الإناث من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة؛

وأفراد شرطة، من بين الكثير غيرها. وفي هذا السياق، يمكن أيضاً توحى إنشاء آلية إبلاغ منسقة لرصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتسليط الضوء على تحديات الحماية، بغية توفير المساعدة اللازمة إلى البلدان المتضررة من النزاعات. وما برحت إثيوبيا، بوصفها من كبرى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تعمل من أجل زيادة مشاركة المرأة. ونحن فخورون جداً بأن إثيوبيا واحدة من كبار المساهمين بحفظة السلام من الإناث. وسنواصل تعزيز مشاركة النساء في العناصر العسكرية والشرطة والمدنية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجدداً على التزامنا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد ميكائيلي (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم القيمة.

إن عواقب النزاع المسلح والعنف، فضلاً عن تراجع احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يزال لها تأثير مدمر على الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ونشعر بالجزع من أزمة التشرد الحالية والطائفة الواسعة من الانتهاكات التي تواجه الأشخاص المشردين. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة للحماية في حالات التشريد. وفي هذا السياق، لا يمكن المغالاة مهما قلنا في التأكيد على في أهمية النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في تحركات اللاجئ والمهاجرين، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره (S/2016/822).

كما أن تزايد انتشار التطرف العنيف والإرهاب يسبب معاناة لا توصف للنساء والفتيات. وعلى نحو ما أبرزت خلال

تشعر البرتغال بالتشجيع حيال عدة تطورات إيجابية جداً تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، مثل حقيقة أن هذه المسألة ترد باستمرار في قرارات مجلس الأمن وولايات حفظ السلام، فضلاً عن أن الإبلاغ الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية أصبح يُنظر إليه الآن كعنصر أساسي من أجل فهم دقيق للاعتبارات الجنسانية للتزاع وأن الجهود المعززة ضرورية لتشكيل استجابات على الصعيدين المحلي والإقليمي. فهناك اليوم تزايد في أعداد النساء اللاتي يشاركن في محادثات السلام، وقد ارتفع عدد اتفاقات السلام التي باتت تتضمن أحكاماً تدعم حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، كما ارتفع عدد العاملين في القطاع الأمني الذين يتلقون تدريباً لمنع حوادث العنف الجنسي والجنساني والاستجابة لها.

بيد أنه منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تطوّر سياق السلام والأمن وطبيعة النزاعات بشكل كبير - بشكل دراماتيكي في بعض الأحيان - حيث تميز بدوامات متجددة من النزاع وبالهشاشة، وبالانتهاكات اليومية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتزايد الأزمات الإنسانية، وتشريد الأشخاص واللاجئين الواسع النطاق، والتهديدات الجديدة مثل زيادة التطرف العنيف والإرهاب، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

وتعتبر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة بالغة الأهمية لمنع النزاع وصوغ استجابات أكثر فعالية للأزمات الراهنة المعقدة، مع أن استخدامها ليس بالمستوى المطلوب. وهذا هو السبب في أن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى دعم وتطوير التقدم المحرز بالفعل والحفاظ على الالتزام بخطة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال بتشكيل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المنشأ عملاً بالاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥، بوصفه

وإنشاء منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ واعتماد خطط وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يمكن التخفيف من معاناة الملايين من النساء والفتيات دون وضع حد للنزاعات المسلحة. وتلك حقيقة نواجهها في أذربيجان كل يوم. وكما هو موثق بشكل جيد من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإن أرمينيا قد شنت حرباً واستخدمت القوة ضد أذربيجان، واحتلت ما يقرب من خمس أراضيها، وقامت بتطهير عرقي وارتكبت جرائم خطيرة أخرى أثناء النزاع. وما زال مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسراً محرومين من حق العودة إلى ديارهم. وقد أصبحت الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار والهجمات على البلدات والقرى الأذربيجانية أكثر تواتراً وعنفاً في الآونة الأخيرة، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين الأذربيجانيين. وجرى أحدث هجوم واسع النطاق من جانب القوات المسلحة الأرمنية في نيسان/أبريل وحصد أرواح المدنيين الأبرياء من سكان أذربيجان. وكان تصعيد نيسان/أبريل تذكراً حياً بأن الوضع الراهن أمر خطير وينطوي على إمكانية إعادة التصعيد في أي وقت، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً دعوة الأمين العام إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها، مما يسمح بتحقيق عالم أكثر سلاماً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وأن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وفي الختام، بعد مرور ١٦ سنة على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب علينا أن نضع جهودنا في توطيد وتعزيز تنفيذ هذا البرنامج. وإن ضمان المنظور الجنساني ومشاركة النساء والفتيات في جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك منع نشوب الصراع، ونزع السلاح، وحماية المدنيين، وحفظ السلام، وصنع السياسات، وإعادة الإعمار، هذا الضمان يعزز جهود الحماية التي يبذلها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، ويساهم إيجابياً في تحقيق السلام المستدام، ويسرع الانتعاش الاقتصادي والتنمية، ويساعد على مكافحة التطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة مالنغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، سيدي، أود أن أبدأ بالإشادة ببلدكم، الاتحاد الروسي، على تبوئه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد بكم على إدارة أعمال المجلس في تشرين الأول/أكتوبر بمهارة كبيرة. كما أود أن أشيد إشادة مستحقة بالأمين العام بان كي - مون، الذي يشعر بلدي تجاهه بكل الامتنان على جهوده المستمرة المتميزة لضمان عودة السلام إلى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على التزامها القيّمة في مجال مكافحة العنف الجنسي في بلدي. وأود أيضاً أن أعرب عن الامتنان للسيدة ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على دعمها للنساء في بلدي. كما أود أن أشكر السيدة ريتا لويديا، المديرية التنفيذية والمؤسسة المشاركة لمنظمة إيف المعنية بتنمية المرأة، على إحاطتها الإعلامية النيرة.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأفريقي.

خطوة رئيسية في تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بهدف تعزيز الرقابة والتنسيق بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونود أيضاً أن نشيد بإسبانيا على مبادراتها بإنشاء شبكة مراكز التنسيق الوطنية من أجل المرأة والسلام والأمن، التي تشكل منيراً هاماً لتبادل الممارسات السليمة، والذي يسر البرتغال أن تكون على صلة بها.

وما فتئت البرتغال مؤيداً ثابتاً ومستمرّاً للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولقد اعتمدنا خطة عملنا الوطنية الأولى عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٩، والثانية في عام ٢٠١٤ وهي نافذة حتى عام ٢٠١٨. ونحن نعتبر أنه من بالغ الأهمية ضمان مشاركة فعالة ومجدية للنساء والفتيات في جميع جوانب ومراحل منع نشوب الصراع، وحل الصراع، وعمليات ما بعد انتهاء الصراع. وسوف نواصل تعزيز البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وزيادة الوعي بأهمية وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة التي ننتمي إليها، بما في ذلك جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وتكرر البرتغال أيضاً تعهداتها بمواصلة تنفيذ البرامج التدريبية للموظفين الوطنيين وأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن المعينين في بعثات دولية لحفظ السلام بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالبشر.

كما أود أن أشير إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. فهي غالباً عناصر أساسية في منع ارتكاب الجرائم ضد النساء والشابات والفتيات والإبلاغ عنها، وفي تنبيه المجتمع الدولي حيال جرائم كهذه. وبالتالي، يصبح العمل بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني أمراً لا غنى عنه لتعزيز النتائج.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ونحن عاكفون على مراجعتها في هذا الوقت. وفي كل سنة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نقوم بتقييم الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ خطة العمل - وهو يوم محدد للاحتفال بالقرار، بتعاون مع المجتمع المدني وشركاء التنمية. أخيراً، وضعنا عدداً من الآليات الهيكلية - على سبيل المثال، إنشاء لجان توجيهية وطنية وإقليمية ومحلية وأمانة وطنية دائمة - تيسيراً لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع محافظات بلدنا الست والعشرين.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال يواجه تحديات كبيرة، مثل الأمية، والزواج المبكر، وعدم كفاية الموارد البشرية والمادية والمالية. وإدراكاً منا بتلك الصعوبات، تلتزم حكومة بلدي، من خلال وزارة المرأة والأسرة والأطفال، التزاماً قوياً وبدعم من شركاء التنمية التقنية والمالية بتعزيز التأزر في ما بين جميع أصحاب المصلحة، بغية التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) اللذين يهدفان إلى زيادة مكانة المرأة في عمليات السلام في كل بلد من بلداننا. ويتمثل التحدي في تعزيز حقوق النساء والفتيات الصغيرات، وتشجيع جميع المبادرات التي تساعد في تحقيق النتائج المتوقعة المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يسر ترينيداد وتوباغو أن تساهم في هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة الذكرى السنوية السادسة عشرة للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ومرور سنة واحدة على صدور الدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والجدير بالذكر أيضاً أن هذه المناقشة تأتي بعد سنة واحدة من اعتماد المجتمع الدولي خطة للتنمية المستدامة، أي الخطة العالمية الأكثر شمولاً

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تضررت بفعل سنوات عديدة من الصراع المسلح الذي خلف عواقب سلبية جداً، لا سيما على النساء والأطفال، ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن. فالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اتخذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - وهو أول قرار للمجلس يؤكد على مكافحة آثار الحرب - دعا إلى تعزيز مساهمات المرأة في حل الصراعات وفي المفاوضات التي ترمي إلى صون السلم والأمن.

وفي عام ١٩٦٦، أي قبل ٥٠ عاماً من الآن، ارتقت امرأة إلى رتبة وزير في بلدي للمرة الأولى. وكانت هذه بداية عملية تحرير المرأة الكونغولية من النير التقليدي بغية أن تتمكن من المشاركة في مواقع صنع القرار. وتُوّجت هذه العملية بأن أصدر رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، دستور عام ٢٠٠٦.

وهذه المناقشة المفتوحة تتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم المحرز منذ أن أيد بلدنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فعلى سبيل المثال، أود أن أذكر الإنجازات التالية: مشاركة المرأة في جميع مفاوضات السلام على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإدماج البعد الجنساني في جميع مجالات الحياة الوطنية عن طريق إصدار قانون بشأن تعزيز ودعم حق المرأة في المساواة في التمثيل، وفي ضمان التوازن بين الجنسين في المؤسسات؛ وإحداث إصلاحات في الشرطة والقوات المسلحة، بما في ذلك إنشاء وحدات متخصصة مسؤولة عن مكافحة العنف الجنسي.

وقد راجعنا أيضاً قانون الأسرة، الذي كان يميز في الماضي ضد النساء والفتيات الصغيرات، تأييداً لإعطاء الحقوق لكل منهما. وأصدر رئيسنا هذا القانون مؤخراً. وإننا نستعرض حالياً استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة العنف الجنسي القائم على نوع الجنس، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ولقد صغنا وأصدرنا خطة عمل وطنية، اعتمدها الحكومة في

الحفاز للقرار بشأن المرأة ونزع السلاح في عام ٢٠١٠ كان الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ومنذ تقديم القرار، فإنه حظي بتأييد أغلبية الدول الأعضاء ويجري حالياً النظر فيه مرة أخرى في اللجنة الأولى. ويتجاوز القرار مفهوم النساء بوصفهن ضحايا للتراع المسلح والعنف المسلح ويقر بأن النساء أطراف فاعلة ولا غنى عنها في جهود صنع القرار الرامية إلى معالجة مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. ويسر ترينيداد وتوباغو أن الصياغة اللغوية الواردة في الصيغ الحالية والسابقة للقرار بشأن المرأة ونزع السلاح تعكس معاهدة تجارة الأسلحة وأحكامها بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف ضد النساء والفتيات.

وعلى الصعيد الوطني، تكفل المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل بموجب دستور ترينيداد وتوباغو. وتتاح فرص متساوية لمشاركة المرأة على مستوى صنع القرار في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وذلك أمر يؤكد تعيين النساء وتبؤهن الرتب العليا لقطاع الأمن في ترينيداد وتوباغو. وعلى الصعيد الإقليمي، عملنا أيضاً مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن مبادرات ترمي إلى تعزيز الدور التشاركي الذي اضطلعت به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو تستضيف عدداً من المبادرات، بالاقتران مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية توفير التدريب على نزع السلاح وتحديد الأسلحة لأفراد الأمن، بما في ذلك النساء. ويتعهد بلدي بالتزامه بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة في النهوض بالمرأة وتمكينها على الصعيد العالمي. وبناء على ذلك، انتخبت ترينيداد وتوباغو عضواً في

ألا وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتيح هذه المناقشة فرصة ثمينة لنا كي نقيّم مدى التقدم الذي أحرزناه في جهودنا الرامية إلى التنفيذ، خاصة في ما يتعلق بالهدف ٥ المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن الهدف ١٦ الذي يتناول المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، الأمر الذي يشكل انعكاساً لموضوع هذه المناقشة. ونحن التزمنا، قبل كل شيء، بالألا يتخلف أحد عن الركب.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الموضوع، ونكرر عباراته كما وردت في التقرير: ”وتعتبر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة بالغة الأهمية لمنع التراع وصوغ استجابات أكثر فعالية للأزمات الراهنة المعقدة، ومع ذلك فإن استخدام هذه الأداة ليس بالمستوى المطلوب.“ (S/2016/822، الفقرة ٤)

وفي ذلك الصدد، نذكر بأن الأهمية القصوى للأمم المتحدة تكمن في صون السلام والأمن الدوليين. وبما أن طابع التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي لا يزال يتطور في تعقيده، فإن وفد بلدي يسلم بأن تحقيق الهدف الرئيسي لمنظمتنا سيكون صعب المنال بدون الإدماج الكامل والفعال للمرأة في جميع مجالات تسوية التراعات ومنع نشوب التراعات وعمليات بناء السلام. وترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاماً كاملاً بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالنسبة لنا، يعتبر تمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من تنمية الوطن وركيزة أساسية في صون السلام المستدام.

إن ترينيداد وتوباغو ثابتة في تنفيذها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ففي عام ٢٠١٠، قدم بلدي قرار الجمعية العامة الأول المعنون ”المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة“ (قرار الجمعية العامة ٦١/٦٩)، وظل المقدم الرئيسي للقرار منذ ذلك الوقت. ولا بد من إبراز أن العامل

الإذلال بتعرضهن لتلك الأعمال المهينة مثل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وسوء المعاملة أثناء النزاعات. وفي معظم الحالات، يستخدم الاستغلال الجنسي والعنف والإيذاء أسلحة للحرب. وتغمر تقارير الأمم المتحدة بالعديد من تلك الأعمال في العديد من حالات النزاع والحرب في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا. وسجلت النزاعات والحروب العديد من الأراذل والأيتام، والأشد ضعفا منهم الفتيات. وفي السياق نفسه، لا تزال النساء يغفلن ويهمشن في عمليات إدارة النزاعات وتسويتها وصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام ودعم السلام.

ونشيد بالأمم المتحدة على بعض الإجراءات المدروسة المتخذة حتى الآن للتصدي لتلك التحديات وعلى تنفيذ بعض جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يلزم القيام به. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وننوه مع التقدير باعتراف الأمين العام في تقريره (S/2016/822) بأوغندا باعتبارها مثالا بارزا لبلد أثبت أن النساء يحدثن فرقا ملحوظا بوصفهن عناصر للتغيير. ففي المقاطعات المحلية وفي إطار برنامج إضفاء الطابع المحلي على الحوكمة، اعتمدت أوغندا، بتيسير من الشبكة العالمية للعاملات في مجال بناء السلام، خطط عمل محلية أسفرت عن خفض أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

ولا بد من التصدي بجدية لمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام وينبغي إخضاع من يرتكبون تلك الجرائم للمساءلة عن أعمالهم. إن أوغندا مثال يحتذى في ذلك الصدد. وقبل وقت قصير، جرى تحديد بعض أعضاء قوة الدفاع الشعبي في أوغندا العاملين في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، لما ارتكبه من تجاوزات فحوكموا على النحو الواجب أمام محكمة قانونية،

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نيسان/أبريل. ونحن نوافقون إلى بدء ولايتنا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلى الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النهوض بالنساء والفتيات في كل مكان.

وتغتتم ترينيداد وتوباغو الفرصة لإعادة تأكيد التزامها المستمر بتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب للرئاسة الروسية عن تقديرنا الكبير لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ويقدر وفد بلدي الجهود التي يبذلها الأمين العام، السيد بان كي - مون، في تعزيز تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونشيد بالإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم، فضلا عن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا. كما نحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ريتا لوبيديا، المديرية التنفيذية لمنظمة EVE لتنمية المرأة في جنوب السودان.

وتشارك أوغندا الدول الأعضاء الأخرى تكرر الشواغل التي لا يزال المجتمع الدولي يعرب عنها في التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا تزال النساء يواجهن تحديات عديدة، ولكن بالأخص كون محنتهن تزيدهن إضعافا خلال النزاعات والحروب. وفي أغلب الأحيان، هن لسن الأسباب بل مجرد ضحايا ويتحملن العبء الأكبر لتجاوزات تلك النزاعات. وعانت النساء والفتيات من بعض أكبر أعمال

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية:

أولا، تقوم الشبكات النسائية بدور هام للإنذار المبكر والوقاية. ويشمل ذلك غرف عمليات المرأة في أفريقيا، التي أعلن الاتحاد الأفريقي أنها من أفضل الممارسات لمنع نشوب النزاعات؛ ومبادرة الاتحاد الأفريقي لوضع قائمة مخصصة للنساء المرشحات للعمل في مجال الوساطة؛ وإنشاء شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي. وينبغي الاقتداء بالممارسات الجيدة القائمة وتشجيعها. ندعو الأمم المتحدة إلى النظر في وضع قائمة مخصصة للوسيطات لتعزيز تنفيذ عمليات وساطة ووقاية شاملة للجميع ومتعددة المسارات، وندعو البلدان إلى تقديم مزيد من الترشيحات النسائية إلى قوائم الأمم المتحدة للوسطاء.

ثانيا، تعاني النساء بشكل غير متناسب من آثار العنف المسلح في حالات النزاع. فهن يتعرضن للقتل والسرقة والاعتصاب والاتجار بهن وإرغامهن على ممارسة البغاء تحت تهديد السلاح. كما تتحمل المرأة العبء الأكبر للعنف المسلح باعتبارها العائل الوحيد للأسرة المعيشية ومقدمة الرعاية. وتختلف احتياجات النساء باعتبارهن من المقاتلات السابقات والمجنذات الأطفال السابقات عن احتياجات نظرائهن من الذكور.

وقد كان لمعاهدة تجارة الأسلحة أثر هام على إبراز البعد الجنساني لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى النحو المبين في القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، يحث وفد بلدي على زيادة تعزيز البعد الجنساني في التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن يظل من بين الأولويات ضمان مشاركة المرأة على نحو كامل وهادف في جهود مكافحة النقل غير المشروع

في منطقة البعثة وفي وطنهم. ومن ثبتت إدانتهم عوقبوا بشدة على أفعالهم.

ومن أجل معالجة مسألة التوازن بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو كلي، اتخذت أوغندا خطوات هائلة في تمكين النساء والفتيات ليس بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع فحسب، ولكن أيضا بإدخال العمل الإيجابي في القبول في مؤسسات التعليم العالي في البلد. ويمكن ذلك بقدر كبير المزيد من النساء من الحصول على التعليم الضروري الذي مكهنه بالمهارات والمعرفة المطلوبة لمنافسة الرجال في شتى مناحي الحياة، على كلا الصعيدين الداخلي والعالمي.

وفي مجال السياسة والحكم، أمكن للمزيد من النساء أن ينتخبن في الهيئة التشريعية الوطنية وغيرها من المؤسسات التشريعية للحكومة بسبب سياسة حكومية متعمدة للعمل الإيجابي المتعلق بتخصيص بعض المناصب للنساء وهدهن، بالإضافة إلى قدرتهن على منافسة الرجال على المناصب الأخرى. كما جرى تعيين المزيد من النساء أعضاء في مجلس الوزراء الوطني في الحكومة. إن حكومة أوغندا ملتزمة بمواصلة استكشاف المزيد من الفرص للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونود أن ندعو الأمم المتحدة إلى إشراك مزيد من النساء في الدبلوماسية الوقائية والمفاوضات والوساطة من أجل تعزيز التوازن بين الجنسين في هذه المجالات.

وأخيرا وليس آخرا، تأتي مسألة الميزانية المراعية للمنظور الجنساني والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة في مجال عمليات الدعم وحفظ السلام. ونحن إذ نعمل معا من خلال منظومة الأمم المتحدة وداخلها، ينبغي أن نواصل تعزيز مشاركة المرأة مشاركة فعالة على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

تقدمهن في الغالب بوصفهن ضحايا. ونسبة ٤ في المائة فقط من القصص الإخبارية في وسائل الإعلام تتحدث بوضوح القوالب النمطية الجنسانية. وينبغي أن يكون تحسين فرص المرأة في سرد روايتها للأحداث بوصفها من صانعي وسائل الإعلام ومن أطرافها الرئيسية، من خلال تحسين التعليم والوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام ومحو الأمية والمهارات الاجتماعية والتنظيمية ومهارات الاتصال، جزءا لا يتجزأ من جميع العمليات والبرامج التي تقودها الأمم المتحدة على أرض الواقع. وهذا من شأنه، في جملة أمور، أن يتيح لنا التصدي على نحو أفضل للعوامل المثبطة المعوقة وأن يكون مصدر إلهام للشجاعة والتأكيد على حق المرأة في تولي القيادة وتقديم قدوة ملهمة من واقع الحياة للنساء والفتيات الأخريات اللاتي لا يزلن يكافحن من أجل أن تؤخذ حقوقهن وكرامتهن الإنسانية بعين الاعتبار. وربما توفر الصحفيات رؤى خاصة لمحنة المرأة في مناطق النزاع من خلال الوصول إلى النساء في الأماكن التي قد يتعذر فيها وصول نظرائهن من الذكور بسبب القيود السائدة والأعراف الاجتماعية. كما توفر الصحفيات مزيدا من القصص التي تركز على المرأة أكثر من نظرائهن من الذكور. وبهذا، فإنهن يصبحن قنوات مهمة بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولكن الصحفيات أنفسهن كثيرا ما يواجهن مخاطر جسيمة خلال سعيهن إلى رواية قصص النزاع والتحول. ومما يصيب بالصدمة أن نشير إلى أن نسبة ٧٠ في المائة من الصحفيات اللاتي يلقين حتفهن في جميع أنحاء العالم يُقتلن. وبالإضافة إلى ما يتعرضن له من اعتداءات بدنية وتخويف وتحرش واعتصاب، فإنهن يشكلن أهدافا للمتصيدين العدوانيين على شبكة الإنترنت ويتعرضن لهجمات ذات طابع جنسي في الفضاء الإلكتروني. ويشير القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمد في إطار الرئاسة الليتوانية في أيار/مايو ٢٠١٥، إلى المخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات. وينبغي التصدي لذلك على نحو كاف، بما في ذلك من خلال التركيز بشكل أقوى على التصدي للإفلات من العقاب.

للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها والقضاء عليها. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد المبادئ التوجيهية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، بخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإجراءات المتعلقة بالألغام. كما تؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، مما يزيد من إدماج البعد الجنساني في العمليات ذات الصلة.

ثالثا، على الرغم من إدراج عدد متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المرأة في نظم الجزاءات، فإنه - كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2016/822) - لا يتضمن سوى خمسة من هذه النظم صراحة أفعالا تنطوي على عنف جنسي أو انتهاكات تستهدف النساء باعتبارها معايير للإدراج في قوائم الجزاءات. ونشدد على ضرورة تعزيز الخبرة الجنسانية لأفرقة الخبراء ذات الصلة ومواصلة تعزيز تعاون نظم الجزاءات مع المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وتوسيع معايير الإدراج في نظم الجزاءات في الأماكن التي تُرتكب فيها باستمرار جرائم جنسية وجنسانية وهجمات محددة ضد المرأة.

رابعا، يمكن أن تكون الاتصالات أداة قوية لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالطرق التي تُصور بها المرأة في وسائل الإعلام يمكن أن يكون لها أثر عميق على المواقف المجتمعية والتصورات المتعلقة بأدوار الجنسين وفعالية التصدي للقوالب النمطية التي تعوق وتحد من دور المرأة والفرص المتاحة لها في جميع مناحي الحياة.

ومع ذلك، فاستنادا إلى مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية لعام ٢٠١٥، لا تشكل النساء محور التركيز الرئيسي سوى لنسبة ١٠ في المائة فقط من القصص الإخبارية ويجري

إن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي، وبالتالي ينبغي عدم تجاهلها بعد الآن. ونحن نشهد حالياً تغييرات في كيفية تعريف السلام. إن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب، بل إن بالإمكان أيضاً الحفاظ عليه من خلال عملية سياسية أكثر شمولاً، تجمع بين تحقيق العدالة والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجدر النظر في التحليلات والتوصيات الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن المرأة تمثل حلقة قوية في السلسلة التي تدعم أكثر أفراد المجتمع ضعفاً. ومثابرة المرأة وفضائلها الكريمة لهما دور يتجاوز حدود المنزل، حيث أن لهما دوراً هاماً في عمليات بناء السلام. ومن المؤسف أنه جرى استهداف النساء والفتيات مؤخراً في العديد من مناطق النزاع. وكلما زاد افتقارنا إلى مشاركة نسائية أساسية، تضاءلت فرصنا للحفاظ على السلام. ولذلك، فإن الأمم المتحدة ملزمة بالنظر في مجمل جوانب بناء السلام، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية من الإناث. وأهمية هذه المعايير تعني أن اعتمادها ينبغي أن يكون شرطاً أساسياً لتنفيذ الخطة المشتركة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الورقة المفاهيمية للرئيس (S/2016/871، المرفق)، طلب منا تبادل الخبرات والمعلومات بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والكيانات المعنية في الاستجابة لاستعراض عام ٢٠١٥ الرفيع المستوى والدراسة العالمية. وفي ضوء ذلك، أود أن أبرز النقاط التالية من وجهة نظر كمبوديا.

يجب منح الدول الأعضاء التي عانت فيها النساء من العنف الدعم المناسب لاحتياجاتها الأساسية حتى يتسنى إعادة إدماج النساء وأطفالهن المعالين في المجتمع، مع مراعاة زيادة الاستثمار في الاحتياجات التعليمية للفتيات والنساء. ومن الناحية الصحية، ينبغي توفير خدمات خاصة للصحة البدنية والعقلية والنفسية للنساء التي عانت من العنف بغية استعادة كرامتهن وتأسيس ذاكرة جماعية.

وأخيراً، أود أن أؤكد من جديد على التزام ليتوانيا القوي بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. ونقوم حالياً بتجديد خطة عملنا الوطنية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبتعزيز التعاون في هذا الشأن مع جيراننا في الشراكة الشرقية، بمن فيهم أوكرانيا، التي أضرت فيها الحرب التي ترعاها روسيا في شرق البلد بشدة بالسلامة الشخصية للمرأة وحقوقها الإنسانية. وتتخذ ليتوانيا خطوات لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام في المجالين المدني والعسكري. ففي العام الماضي، كان ثلث عدد الأفراد الذين نشرناهم في بعثات مدنية في الخارج من النساء.

وبوصفها عضواً مؤسساً لشبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ستواصل ليتوانيا المشاركة بفعالية في أعمالها وفي الخطة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

تؤيد كمبوديا البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن المرأة في القرن الحادي والعشرين تضطلع بدور أساسي في جهودنا العالمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وفي توفير الاستجابة الإنسانية. ويتجلى ذلك في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي تدعمه تقارير للأمين العام وقرارات أخرى للأمم المتحدة.

وفي سياق الاعتراف بالمرأة بوصفها العمود الفقري للبلد، من المهم بناء وتعزيز قواعد دولية تفضي إلى منح المرأة حقوقاً متساوية بغية تشجيع مشاركتها الكاملة في جميع مجالات الأنشطة، بما في ذلك المساعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال إدماج الدول الأعضاء للصكوك القانونية الدولية في تشريعاتها.

وبغية تعزيز جهودنا الرامية إلى إنهاء التمييز الجنساني، ينبغي تعزيز صكوك قانونية وطنية وإقليمية أقوى من أجل توفير عدد أكبر من وظائف الرتب العليا للمرأة. إن التمكين والحماية ليسا في مصلحة المرأة ذاتها فحسب، بل وأيضاً للصالح العام. وقد كفلت كمبوديا بالتالي أن يعمل عدد أكبر من النساء في مناصب ذات نفوذ، ولا سيما في الخدمة المدنية

ومؤسسات الدولة، مع الانتقال من نسبة ٢٠ إلى ٥٠ في المائة في عمالة الإناث في هذين المجالين في عام ٢٠١٦. كما سعت كمبوديا إلى زيادة المجنّدات، إذ ندرك أن مهارتهن المهنية ومواهبهن يمكن أن تُفيد عمليات السلام في العالم، ونحن نزيد مشاركتهن، وندعو بالتالي إلى المشاركة المتساوية في المحافل الدولية. ومنذ عام ٢٠٠٦ نشرنا ١٤٢ امرأة من أصل ٣٨٠٠ من حفظة السلام الكمبوديين في الأمم المتحدة.

وفي الختام، تلتزم كمبوديا بشدة بزيادة الزخم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوقها. ونواصل العمل عن كثب مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك مع شركائنا في التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.